



3250

151728

ش . خ

شرح الخراشي على مختصر خليل ، تأليف
 الخراشي ، محمد بن عبد الله - ١١٠١ هـ .
 بخط عبد الرحمن بن محمد بن محمد المكشي
 المودودي المراكشي ، ١٢٩٠ هـ .

ج ٢ (٢٩٦ ق) ٢٥ س ٢٢ × ١٧ سم

نسخة جيدة ، خطها مغربي جيد ، طبع

٥٢٢٤

الاعلام ٧ : ١١٨ معجم المطبوعات ١ : ٨٢٠

١ - المذهب المالكي ، فقه المذاهب

الاسلامية أ - المؤلف ب - النسخ

ج - تاريخ النسخ د - الشرح الكبير على

متن خليل . ه - شرح مختصر خليل .

مكتبة جامعة الملك سعود "ق" المخطوطات

الرقم: ٥٤٤٤ - ٤ - ١١١ - ٣
 العنوا: شرح الخرائص على متن جليل
 المؤلف: محمد بن عبد الله الخراساني
 تاريخ النسخ: ١٢٩٩ هـ
 اسم الناسخ: محمد بن محمد بن محمد المكي الموردي
 عدد الأوراق: ١٢٩ (١٢٩٦ ص) - ١٢٩٨
 ملاحظات: - - - - -
 - - - - -

الحمد لله الذي جعل هذا الكتاب من كتب العلم والدين

بسم الله الرحمن الرحيم

باب الاضحية

نكاح الشغار 143

تفريع فروع الكتاب		المجلدات وحمل	
باب الركة	٥٥١	باب المباح	٥١٣
باب اليمين	٥٥٤	باب النذر	٥٤٨
باب الجهاد	٥٥٨	باب الجزية	٥٧٦
باب المداينة	٥٨٣	باب الشغار	٥٨٥
باب النكاح	٥٨٨	باب الخيار	١٢٦
باب الولي كله عتقا	١٣٤	باب الهراق	١٣٦
باب غير عتقها	٥٥٥	كتاب التبويغ	١٤٧
باب زرع الزوجية	١٥٨	باب القرينة	١٦٢
باب النكاح الزوجات	١٦٣	باب الخلع	١٦٨
باب العلاء	١٧٧	التبويغ الهراق	٢٥٤
باب الرجعة	٢١٦	باب الايلاء	٢١٦
باب الشغار	٢٢٤	باب الدعاء	٢٣٥
باب العرة	٢٤٧	باب المفقود	٢٥٥
باب الاستبراء	٢٦٥	باب الضاع	٢٧٢
باب النفقة	٢٧٧	بقوله انما هي نفقة رفيعة	٢٨٧
انتهى			



بسم الله الرحمن الرحيم **بسم الله** على تسيرنا بحمد الله ونحمده

- • • • •
- • • • •
- • • • •
- • • • •

باب في الزكاة وهو لغة التمام يقال ذكيت الذبيحة اذا تمت

ذبحها والنار انتمعت اي فادها ورجل ذكيت قام البصر والحرقة وشرعنا قال ابرو واضح هي
السبب التي يتوكل به الربا حنة الحيوان البر والذبايح جمع ذبيحة والذبيح الذبيحة تشبه
التام الغلبة الاممية ورجعت باقتلا انواعها وان في حد ابر عرفة وما يتعلق به في
الشرح الكبير **وما كانت** الزكاة جنما تحت ثلاثة انواع ذبح وغرة انسى او
وحش ومغدة ورعية وعفري وحش مجزؤه خراف الذبيحة وتاثير من الانفس الجلة
كالرومي في الماء الحار او قطع الاجنة في الجرد وفوق من غير في الذم بدل المولى بالذ
بح لكثرة ابراء باختصاصه بالغنم والخيول واوليتهم على الخرف وما يشتركان فيه كالبع
مشير الى ان صفة الذبح امور اربعة اشار لاولها بقوله **من قطع** في الزكاة
فقطع لا غنى ولا نهش والذكاة بمعنى التذكية فييشمل الخمر والذبح واشار بقوله
من قطع في الزكاة ان صفة الذبح امران يخرج بالاول العجوز والسكران و
حال الصبا فلهما فلا ترك في يمتصهما ومثلهما الصبي الغير المعين لعدم النية منهم و
وجع في اخرى قوله مميزات صفة لموصوف مخوف اي شخص مميزات فييشمل الذكر والا
نهي والعجل والخش والحصو والباسا وان كان بعض هذه مكرها والمولى تنزل له و
بعد وخرج بالشاء العرند ولولدين اهلك الكتاب والجورسي وهو عابه (النار القابل
بان للعالم المعين نورا وطلعت في النور الى الخمر ولا جلم يستند يرون وفود النار والظلمة
الى الشر وفيك الجوسمي والاصل الجوسمي واليم والنور يتعاقبان كالغنم والغنم لا
تغير برونه الخاصة لا تضر دينهم اياه دينهم يبيع استعمالها لالتدينهم باستعمال
الخاصة ودخل في قوله بنا كما ايجل لنا وله نسايه في الجملة المسلم والكتاب معا هذا او

حزينا

حزينا هو الوعد اذ كرا او انشروا لاجري بين الكتابي الله ومن تفدع على المشهور وان
وجع بقولنا اي جيل لنا ما قد يتوهم من لوط بنا كما انما حلة وصران جيل لنا وله فلا يشك
الا المسلم ويخرج الكتابي لانه لا يجل له وله نسايه وهو معني من قال ان المباعلة
على غير بابها او يقال المباعلة باعتبار العفة على الكتابية لانه لا يكره الامت اشيت
وبقولنا في الجملة ما قد يتوهم من خروج الامنة الكتابية اذ لا يجل فكاحدا وان اريد بالذبح
الولد احرز بقوله **من قطع** في الزكاة **من قطع** في الزكاة **من قطع** في الزكاة
من قطع في الزكاة **من قطع** في الزكاة **من قطع** في الزكاة **من قطع** في الزكاة
ولو قال جميع كان ايقن او يقدر وفلان اي جيل لنا وله نسايه وهو معني من قال ان المباعلة
شرك صفة الذكاة ان يكون القطع بجميع الخلفوع وهو الفصبة التي هي بحرية البصر
ولجميع الودجين وهما عرفان وصحي الغنى يتصل بهما اكثر عروى البدن ويتصلان
بالدماغ ومن شره صفة الذكاة ان لا يحصل رجع قبل تمامها فان حصل من الذبح رجع
ليدبره قبل تمام الذكاة بعينه تعصيل **وما اصله** انه لا يضر الا بصورته واحرقه وهي
ما اذا ما انهد بعض مفاتلها وعاء بعد وما عداها من تركل ابقاها وعلى الراعي
وجع **من قطع** في الزكاة وكل من اهر القنن التي يقول فييها وهو تركل وان كانت
مرا بقة لبعض الافوال لا يقول عليها وتعتيتم عليها غير صدي والي يقول عليه
عظا نك الموان وكذا هو كلام المولى كالمرونة وهو المشهور رجع اشترط قطع
المري وهو عرف احرقت الخلفوع متصل بالعم وراس البعثة والكشر في فيه الع
اللعاب منه اليماء وهو البلعوم **من قطع** في الزكاة **من قطع** في الزكاة
مقد في اي الذكاة في الذبح والي لانه لما عطف الخمر على الكلام الصاب علم انه في الغنم
وقوله **من قطع** في الزكاة اي لمع شخص معين بنا كما باستغنى عن ذكره فبنا في اي الذبح
وجع في اخرى اي في الخمر لولا ان يعلق بهدع ولعمري معكوف على قطع بلا احتاج
الرجع لمعكوف على مقدي ولعمري اي ذكاة وكذا هو انه لا يشترط فيه قطع الخلفوع
الخلفوع والود جبر وهو تركل على المشهور **من قطع** في الزكاة **من قطع** في الزكاة
من قطع في الزكاة **من قطع** في الزكاة **من قطع** في الزكاة **من قطع** في الزكاة
خلاص الاكتفاء في الزكاة بقطع نك الخلفوع وقام الود جبر والود جبر على

في صورة الزكاة

ان يكون من مضمون العنق لامت الموصي
ولا امت الجنب وانما لا تتركل ومن شره
صفة الذكاة ان لا يجل

الصيد وان قيل هل اراد بالجموع ما يشتمل على الجملد او المراد به ما يد مروه لم يحصل
 شيء جلد ويدل عليه ما ياتي عن قوله او عصى بلا جرح اشبه واختار بقوله مسلم عن
 غيره كتابا او جرحا او اختار ما لا يميز بين غيره فان صير لا يصح لعدم التميز كالتميز
 والجنون والمصه التي لا يعقل واما العرق والصبي الذي يعجز عنه فيصحب صيدها من
 غير كراهة كذا كانتهما وهو المشهور واضافة جرح لمصه من اضافة المصدر لعا
 علم ونسبة الجرح للمصه كقول الجيران انك كالمصه **و** كما جرح من الكلام
 على الصايد اذ قيل على المصيد فقال **و** **وحشيا** شر والمعنى انه يشترك في الصيد
 ان يكون وحشيا فلا يوكك الانسان بالجرح واما الجرح فلا يشترك فيه جرح ولا غيره
 ويوكك ولو بصيد كاجرة لا يبريد على كونه ميتة وميتة حلال وقوله وحشيا
 مع جرح وهو صفة موصوف محذوف اي حيوانا وحشيا اي متوحشا لا انحياما
 ابله او غنم او دجاج او غنما او جفرا او جماع او اوز على المشهور فعلى ان تيانس الرو
 حشيا **وان تانشر** ثم توحش لا كقولهم وان تانشر العنصر على الاغذية
 المعنى فان بمعنى لو اوبق ركان وان كان تانشر وكلام قوله غير محتاج للتفصيل
 بالندود بعد التانشر وقوله **الابحش** ثم مستثنى من المشهور اي عجز عن تحصيله
 جميع الحالات الا بحالة العسر واخرى اذا عجز عنه جملة والمراد بالعسر المشقة
 اصعب من ارجل على كبره تشابه جبل او شجرة وكان لا يصل اليه الا بالمرجاف منه
 العطب يجوز اكله بالصيد **لانهم قرد او قرد بكهوه** ثم المراد بالنعيم الابل
 والبقر والغنم ولو قال انهم لكان اشبه وانصب لانه معصوم قوله وحشيا وانما
 عجز بالنعيم لاجل قوله شره **والتحتم** ان النعم انما شره شره منها اي يفر ولحق بالرو
 حشيا فانه لا يوكك بالعقر اما الابل فلا خلاف واما البقر فعلى المشهور ثم ان فو
 له لانهم يصح جرحه عطفيا على حمل بعد حزن مضى اي لا جرح نعم وهو من عطف الهم
 المصدر في المضاعف لبعاله وهو جاز وان كان قليلا **ورجعه** عطفيا على جرح بعد
 حزن المضاعف واضافة المضاعف اليه مقامه اي لا جرح نعم ونصبه عطفيا على وحشيا
 وترك المؤلف الالة بالترسم على لغة ربيعة بانهم يفتقون على العنود المنصوب
 بجزء الالة ثم ان قوله بكهوه فيه نفي ذلك لان الكهوه هي الكوفة وليس ذلك

ان يكون له حشيا جرحا وان تانشر
 ان يكون له حشيا جرحا وان تانشر

لجعله على الصل والصلح ليعلمه

نحوه

براد ولذلك قال ابراهيم بكهوه وفي بعض النسخ بكهوه وفي بعض النسخ بكهوه
 وفي اخرى وفي بعض النسخ من القرد وهو العلاك اي شرف على العلاك بكهوه لانه
 القرد الذي هو الصفر من اعلا الى اسفل كما فيهم ابن غان **بصلاح** **وحشيا**
ع شر الماء متعلقة بجرح واشار بهذا الى ما يصاد به من سلاح او حيوان **والعش**
 لانه يشترك في الالة التي يصاد بها ان تكون في احد جرح سواء كان فيه حديد ام لا
 كما في اصله جرح فليس المراد بالعدد الحديد بخصوصه وانما اشترك في الحيوان
 التعليم لقوله تعلو وما علمت من الجوارح مخلص امر حبيب التخليب التعليم وفيل
 التعليم وحده التعليم قال فيهما المعلم هو الذي ارسل الحمار واذا جرح ان جرحه هو
 واعتبر في الاشياء كلامها بان العير اذا جرح لا يفر من جرحه كره في الشامل بفيل
 بفيل وفيها والمعلم من كلب او بلز هو الذي ارسل الحمار واذا ارسل الحمار وزيد
 واذا علم اجاب وحمل على الوفاء وفيل لا يشترك ان جرح الحمار وهو اربعة
 انه يعتبر فيما عدا الحمار الوفاء وكذلك في العير لان اعتراض الاشياء المرونة
 يقتضي ان المعتمد في العير عدم اعتبار الانزجار وهو انه اذا ارسل الحمار **ص**
بارسال من يدك **بلا** **لشهور** **ترك** ثم من اصبة فحيوان اي حيوان مرسل من
 يدك ولم يظهر منه ترك والاولى اسفاله قوله من يدك والحر الذي يكون بارسال
 كان من يدك او من يد غلامه او من حزامه او من تحت قدمه او نحوه لك يفتقر بصورة
 واحدة وهو ان يكون مطلقا فيرب بنفسه اشكاه بعد ذلك ان لا جانه لا يوكك الا
 بذلك ثم بالغ على جواز اكل المصيد بقوله **وان تعدد** **مصيد** **شر** اي ولا يفتقر
 له او نوى الجميع واما لو نوى معينا فلا يوكك الا ذلك العير اذا قتله او لا يعلم
 انه الاول فان لم يعلم انه الاول وقتل غيره قبله فلا يوكك وهو لا يغيره واما لو
 نوى واحدا لا يعينه فلا يوكك الا الاول فقط ان علم انه الاول ولا فلا يوكك
 شره وباعه قوله **ص** **او اكل** **شر** كما يصاد به المتفجع بقوله وحيوان علمه **و**
والتحتم ان الجراح انما ارسله على الصيد فاكل منه فانه ذلك لا يضر ويوكك
 على المشهور **ص** **او لم يبق** **او غيب** **شر** يعني ان المشهور عدم اقتراحه
 رؤية الصيد فاذا ارسل الكلب او الجراح على صيد في غار او غيضة او كان وراء

2
 اذ

والتمت ان يترك غير ابي القاسم اشار بقوله **تأولت ان اطلع على جميع الاشياء** و
فقدت اول الامر وفيه دليلان الاول ان من قال تأولت فانه قد اطلع على جميع الاشياء
 والجاهل بخلافه ابرع من غيره ولما بان ان الراس في بعضها جعلها اكلت انتفاها وهو الضمير
 في قوله **لما بان** لانها بمعنى الانفصال ولذلك اعدوا الضمير من قوله او لا انت ارا
 ويريد وقد حصل ما قصده كما هو المتبادر من الكلام **ووردت في امر ميتة الا**
الامر في معنى ان الكلب او الباز اذا افترق من الصيد دون نصحه ولم يقع مقاتله
 ومات قبل ان يتركه فكانه بان ذلك دون لا يترك له ذنبه وصحة بانه ميتة
 لان الفاعل ان المنفصل من الحي كميته ويترك ما عداه انتفاها ولو بان ان الجا
 رح من الصيد نصحه الا انه ان بعد مقاتله فانه يترك جميعه لان الصيد لا يغير
 مع ذلك امدا ولهذا لو بان الكلب او الباز امر الصيد فانه يترك مع راسه
 وكره ان يضربه الجرح بفعله نصحه وقوله **امرا** ان انفصل حفيقتها وحكما
 كمنه على جملته او يفسر **وذلك الصيغ المتبادر** في معنى ان الصيد اذا اراد
 جماعة وكل منعه فادى على اخذه بهاد واحد واخره او بادى غير مع باخره و
 يفعله لا من سبقت رؤيته له بل من ادعى جوارحه ولم يدع بعضه بعضا يهل
 اليه فصرى له من خوفه ان يقتلوا عليه والتمت ان يشار بقوله **وكان خارج**
خارجا في معنى ان عروقه فلت معز ان كان يحمل غير مملوك واما
 بمملوك فليز به اذ والتمت بالتنازع التداوم ولو قال وان تداوم فادى ربه كان
 احسن والا فبعد يكون هنا تنازع من غير تداوم و**اشار** بقوله **وكان خارجا**
 الى ان الصيد اذا عرفت من صاحبه ولحق بالوحش وسواء كان الزهر من ماله
 بصيد او شرا من صاحبه او غير ذلك وهذا معنى قوله **المبالغة** في قوله **وكان**
مشتري في معنى ان شرا من صاحبه او غير ذلك وهذا معنى قوله **المبالغة** في قوله **وكان**
 حال مقامه عند الاول او لا ولا مفرق له في زمانه وادى لا و**اشار** بلولر بقوله
 ابن الكاثر انه لا ولا فيهما على من اعيانا من ثمر ما اعياله غير بعد ان اشترا
 من مالكم باعياله فانه يكون المالك واما لو اعياله ارضاء وثمر ما اعياله به
 البناء فانه يكون للثاء انما بالمعنى وهيئة فتلحقه النعير للغير بين هتزا

صرا
اشرا
كان

وبه مسئلة الصيد على ما مضى عليه المثل ويحكم الجرح بان الصيد لما خرج من
 حوز صاحبه ولم يترك عروقه الا بعشر وكان له يحصل فيه ملك فخلان ما اعياله ما
 لبناء ثم شرا البناء **فان كان قاتل** في معنى ان الصيد اذا كان قد نزل
 ذنبه من الاول ولم يتوخر عن اخذه الشاة فانه لا يكون له ويكون للمالك ويتغير للثاء
 اجرة ثعبه ونجفته وتحصيله والواو ولم يتوخر او الحال واعترضه اعطاء الاجرة
 للثاء بمسئلة الابى حيث لم يعلموا ان اخذه جعله الا اذا اخذه من شاة طلب الا
 باق وفريقه بان ان اخذ الابى متبرع لعلمه انه ملك للغير فخلان اخذ الصيد بانه
 دخل على ثعلبه ابتداء وايضا ملك الشاة للصيد فون بدليل كونه له على بعض الا
 قول بقوله لان فان يشرع الشاة قبل ذوده ولم يتوخر عن اخذه فانه لا يملك
 بما ملك الوعر **واشرك** في معنى ان يشارك في ثمره **واشرك** في معنى ان يشارك في ثمره
يشارك في معنى ان يشارك في ثمره **واشرك** في معنى ان يشارك في ثمره
 ان الصيد من شاة او حقة او غير ذلك ثم لم يترك شخص اخر صيد او قصده ايفاعه
 في الجبال بكسر الحاء بوقع فيها ولولا الطراد والحيالة لم يقع الصيد في الجبال
 فانه يكون بينهما شركة وتكون الشركة بينهما فيجب بحسب وعليهما بالتقويم
 باذ اقل احدهما يساو درهما والاخر ثلثه او ثلثا او ربعا وقوله بحسب وقوله
 وعليهما اي بحسب اجرة وعليهما **وان لم يفعده** في معنى ان يشارك في ثمره
 يعني ان الصيد اذا اضرده فخصه من يفعده ايفاعه في الجبال والحال انه قد
 ايسر من اخذ الصيد بان اعياله وانقطع منه وهو به حيث شاء بصفه في
 الجبال فليز بهادون الطراد ولا شرا على ربحا الطراد لانه لم يفعده
وكان يفتي في معنى ان يشارك في ثمره **واشرك** في معنى ان يشارك في ثمره
 تحقيق من اخذه ولم يفعده ايفاعه في الجبال بوقع فيها فهو له دون صاحبه
 حب الجبال بقوله وعلى تحقيقه في معطوف على معنى ما تقدم ايج وان لم يفعده
 وهو على ايا من يملكها وعلى تحقيقه في قوله **وكان يفتي** في معنى ان يشارك في ثمره
 فله يعني ان الصايد اذا اضرده الصيد للدار فانه يكون له ولا شرا لصاحبه
 الدار **ان لا يفتي** في معنى ان يشارك في ثمره **واشرك** في معنى ان يشارك في ثمره

صوابه انما هو في التوراة المكتوبة والخواب
بشره

ان صاحب الدار لا يشي له في كثير من الاحوال الا في هذا اذا لم يكن له و
الصايد للدار فقلبه و دخل الدار فانه حينئذ يكون لما لكها فلك بعض
هو كما هو في الكائنات مكتوبة اما الخالية في الخراب فما خرج منها من صيد
او وجد بها جالسا فانه لو اجبر وكذا ما يوجد من البهائم المملوكة لانها
لم يقصد بها لك **وقوله ما ان كنته كانته وتركته** يعني ان الصيغ
اذا عاقت السم والكلب او البان في حربه شخص تصحذ كانته بتركه حتى مات
وهو فادى على كانته فلم يذ كيد بانه يفهم لربه ويكون الصيد ميتة
لا ليل لا امر الكلب لان المار لما انكثته كانته وتركه نزل منزله لربه وهو لم
امكثته كانته بتركه حتى مات لم يترك **وبعبارة اخرى** وخر ما راى تغلق
ضمانه به منته ولو اكله ربه في هذه الحالة فان اكله غلبة عن كونه ميتة او ضيا
فتلا فينتج الضمان على المار وكلاهما في قولنا ونحن ما راى يضع فيمته لانه
الصيد مجروحها والمار من يصب كانته وامكثته بوجوده والذكالة وعليه
بما وتركها حتى مات ولا يوكل والكلابى كالصم لانها كانت لا عفر
ولا يثبات في الخلال العتق في قوله وبما جمع كتابي لمسلم قوله لانه ضمان
باب مخرج مال الغير وهو واحد عليه بضم لتركه وهو اكله في الصيد و
اما غير ذلك فانه اذا كان ضمه لصاحبه ولا يقبل منه انه خاف عليه من الموت
ما لم يفرد ليل على صفة وقوله امكثته صفة للمار **وقوله** فيلح في بقل
الموت امكثته اي المار فاجواب **ان** الفاعل ان امكثته لانها الى
المعنى والى الذات فان المعنى بغير كما هنا **تركه** فليست **مستند**
من تعمر او قاله بيرة في التشبيه والضمان والمعنى ان من قد رعى
خلاصه في مستندك من نفسه او مال الغير بيرة كمن يذبح حماره او سوا
رف او نحوهما **او بعبارة اخرى** فليست عليه او واضع يده عليه
بشره او اياه اع او نحوه لك من غير مالكم وكم الشهادة او اعلل ربه
بما يعلم من ذلك حتى تعذر الوصول الى المال بكل وجه ضمن في ذمة الم
وقيمة العبد والديته على العاقلة ان كان متاولا وان كان متعمدا لاهلاكه

منوط

الشهادة او

بترك تخليصه فكل كمال مصانعة من الماء والائتية في اعياء المرات ثم انه لا يضمن في
مسئلة الشهادة وما بعها الا اذا اعلنت منه الوثيقة او علم بان تركه لك يورث
الموت كرو تركه والمناصرة في قول علي عدم العلم **وانما كانته كانته**
تركته يعني ان من امسك وثيقة في من صاحبها ولم يشهد شاهد اما
الادبها حتى تلحق الحق بسبب ذلك بانه يضمن ما يبيعها لصاحبها بلا خلاف قال
الشيخ ابو العباس ولو وقع الوثيقة التي فيها الحق بغير الايضاح او بغير ضما
نه وايضا يضمن ثمة الوثيقة اي الورق **وقوله** **فان كانته كانته** يعني
ان من قتل شاهدا في الامانة تعمد اعمه واذا مضى بذلك الحق بهلك يضمن
هذا القاتل الحق لربه لانه ضام بحسبه كتفطير الوثيقة او لا يضمن لانه قد
لا يفرض ضياع الحق وانما جعل ذلك لعداوة بينه وبينهما فهو انما تعدي على
السبب لا على الشهادة في ذلك تردد معلوم انه لم يقصد بقتلها ضياع الحق والا
ضمن اتفاقا ومثل شاهد الحق فقل من عليه الحق عن ابراهيم بن زوقل احد الشا
هدين كقتل الشاهد بغير حيث كان لا يثبت الحق الا بشهادة اثنين واما ان كان
يثبت بالشهادة واليمين فبذلك لا يفرق لانه يفرق اهو جنتي لليمين وقد كنت غنيا عنها
وانا لا اهل ان اقول كان الحق مما يثبت بالشهادة واليمين وله بشاهد بغيره وقيل
بذلك يفرغ جميع الحق بناء على ان اليمين استلزاما وانما يفرغ نصف الحق بناء على ان
اليمين جزئية والاول هو الموافق لما ياتي في مضايك الرجوع عن الشاهد على
المعتمد فعناك **تركه** **فان كانته كانته** يعني ان من ترك المواصاة اي
كثر تخليص مستهلك ثم انه عطف هذا عليه والمعنى ان ترك المواصاة اي
الائتية الواجبة باحد الامور الاثنية ترجح الضمان ومعنى ذلك ان يكون بانسان
جرح في جسده ويترك مع شخص اخر فيخيل او يخيل لم يوجد عند غيره وهو مستغنى
عنه فيطلبه منه الرجوع فيخيل به جرحه فيمنعه منه حتى يموت فانه يضمن والكل
والضمان فعنا ان تكون الذمة على العاقلة **وقوله** **فان كانته كانته**
اي ترك الضمان في هذه الصورة وهو ما اذا كان لشخص مكلف بصلته لصواع او
شراب فباعتها لم اضطر اليها حتى يملك جرحا او عتقا فانه يضمن وسواء كان

يعني ان وجوب شيئا معناه كونه منع من الاجزاء من غير التسمية والاسم
 من غير التسمية لان المرض البين بهمة اللحم ويضرب ياكله ومنهها المرض البين
 وهو مرض فوله عليه السلام والقبح المنة لا تنفي اذ لا يمنع لهاء عنهما لشره هذا
 فانه اهل اللغة ومنهها الجرب البين وهو مرض منعه البصر بالخير والحق يقال
 بشت من الامراض كجرح وقد انضم الطعام **ويجوز** اخرى البقية على ان
 بها التسمية من الاكل غير المعتاد او الكثير لان ذلك مرض بها اذ اذا كان مرضا
 بها فلا بد من كونه بين الاذان يقال المرض الناشئ عن التسمية لا يمنع من كونه بينا
ومنهها الجنون البين وفيه البينية معتبرة المعطوفات فلا يصح ان ينفى من جميعها
 ومنهها غير الامم في **الاسماء** ومنها العرج البين وهو مرض فوله في الحديث
 والعرجاء البين فلهذا الغايه هو بفتح الصاد واللام ابو الحسن روى بالفاء الثا
 لثة اذ عرجها وهو التسمية لا تنفي الغنم وانما لم يجر لانها ابدت جدها في بعضها
 لتذكر الغنم فتكون منسوبة الى اللحم **ومنهها** العور والعور ما اذ هو بصر احدى
 عينيهما الباطن وكذا لو اذ هو اكثر عينيهما فان كان بعينه باياض عن الناظر لا
 يمنعها ان تنظر او كان على غير الناظر لم يمنع الاجزاء **وقايت** **من غير تسمية**
 كمنهها على تسمية والتفريق وكذا ان مرض بغيره من اجزاء جربايت **والمراد** بانه
 الجزء كبد ورجل خلفه او طاريا لا يجرى ان يصح به هذا غير واية جزا الخصية
 اما هو فلا يمنع الاجزاء لانه يعود بمنهجة لحمها فيجرب ما نقص وكذا لا يجرى
 مفقوع الاذنين لانه لم يوجد منها عوض يجربك نفس **وقايت** **من غير تسمية**
هذا **من غير تسمية** ان الصماء بالمد وهي الضميمة لا تجزى الا فحمة لانها اذا كا
 نت صغيرة لا يبرح اذ كانها خلفت بغير اذن فان كانت صمغاه لا يجد اجا
 نها لحم والمراد يجد احيث تغيب به الخلفة **وقايت** **من غير تسمية** ما
 يفتقر الحصر في الغنم كمنهها جرح غير بقله **وقايت** **من غير تسمية** **من غير تسمية**
 ان الزامه وحشية لا تجزى في الفحمة كما لو ضربت رجل الضان واثنا الوهش
 فتوالدت لان الحيوان غير الناصب انما يلحق بامه وكذلك انما يجمع بينهما اذ
 ماتت امه عكس الامم واما اذا كانت امه غير وحشية بان كانت من بهيمة

بقر

والصماء بغير التسمية لانه اذا كان صغيرا
 واما ما جعله العامة من
 التكحيل باذنها فلا
 يك به وهو خطأ
 ٥١

الاسماء

والمراد بالاسماء
 ما لا يجرى به التسمية
 والاسماء

الاسماء ما لا يجرى به التسمية على احد القولين كما ضربت بحول ايضا مثله اذ ان الفاء
 فتوالدت لانه لا يجرى من القولين عدم الاجزاء وعن النحويين اجزاء فيجوز ان يجرى
 لقوله او اجماع وحشية **وقايت** **من غير تسمية** **من غير تسمية**
من غير تسمية **من غير تسمية** **من غير تسمية** **من غير تسمية**
 واحد مما ذكر يمنع الاجزاء ومنها البتره وهي التسمية لا تنفي لهاء جنسها الذي
 بان خلفتها من غير تسمية او جنسها علميا شخصي بقطعهم **وقايت** **من غير تسمية**
 الصابك ولا يقال يستغنى عن هذا بيايت **منهها** البكم وهو فاقرة الصوت
 من غير امر عادي لان النافذة اذا ملق لها من حملها حتمت اشهر من تكميلها فصوت
 ولو فقت **منهها** البتره وهو متغير راحية البع لانه نفس جبال ولا يغير اللحم
 او بعضه الا ما كان اصليا كبعض الابل **منهها** بصر الضرع بلور فقت ببعضه
 بلا يفي بالناظر ان ما يخرج من ضرعها فهو كيا بصة الفرج **منهها** مشفوفة
 الاذن اذا زاد الشف على الثلث فان كان الثلث جاء دون اجزائ الاذن اذا لم يجرى
 فلهذا حماية باحري شفة **منهها** مشفوفة او مشفوفة من اذ كان لغير الناظر
 او كبر او هم **وقايت** **من غير تسمية** او غيرهما واحرة بها هو فقت اما لا تثار او كبر او هم
 فلا يضر وكذا الجفاء اذ ولو الجميع **منهها** اذ بقت ثلث الاذن فصاعدا يقطع
 او مرض لانه لحم وعظم واما ما دعا بثلث الاذن بدون بلا يفي لانه جلد **وقايت** **من غير تسمية**
الاسماء **من غير تسمية** **من غير تسمية** **من غير تسمية**
 الاسماء او حال من حقيقتها كناية من ذبح الاسماء لغير الاسماء واما يعرف وقت من
 جراحته من صلاته وحظيته والمقباد من الاسماء انه امام الصلاة ثم حكم الخلاء
 بعد ذلك ويستقر وقت كل من الذبح والنحر الا في اليوم الثالث من ايام النحر ويعت
 بغروب ولا خلاف عننا في ذلك فيوم النحر معلوم لغير غير وعدد للرمي الا العقيقة
 واليومان بعد معلومان معدودان والمراد من غير معلوم **وقايت** **من غير تسمية**
الاسماء **من غير تسمية** **من غير تسمية** **من غير تسمية**
 بالاسماء العمامة وهو اسما الاسماء لانه فقت من ذبح الاسماء فبقت المراد
 او المراد بالاسماء التي يلق بها الناحر صلاة العيد وغيره اذا كان معصيا فبقت ذلك

فوله ومكسورة
 واما كسر واحرة
 معه ومقلوعتها
 بغيره فقت على
 اذ لم يقطع
 ولو جميع الاسماء
 الشامل وكذا لا يضي
 صغر الاسماء
 مما روى ابن
 القاسم
 امر

صوابه فتردد لان القولين
 وتعمد ان الحاشية والتعريف

منها ابد العباد و او مثل بغير حكم الفرقة و قد جعلنا الضحية تعلقت الكرامة بها
 ما وحيه وان به لها بد و او مثل بغير الفرقة و قد جعلنا الضحية تعلقت الكرامة بها
 من وحيه و احرف في كلامه و قال في هذا حيث لم يوجبها ايا او غيرها بالنذر و حكمها في
 جواز البذل و غيره حكم الله في فاته ابراهيم الصلوات اية بلا يجوز ابد النذر و يجوز الاكل
 منها ان لم يصبها للمضحيين فان صاعها لم يمنع الاكل منها و كما في قوله لا يجرى بين
 اختلاله الكل او اجزائه و هو كذلك كما في ابن الحاجب **من جاز اجزالا العرفه ان اختلقت**
بغيره على الاخص يعني ان الاضحية اذا اختلقت بغيرها بعد الذبح فانه يجوز
 له ان ياخذ عوضها كما استقر به ابي عبد الصلوات و علمه بقوله لا في هذه الا في هذه
 به المعاصرة و لا نذرنا شركته ضرورية فاشبهت شركته الورثة في حكم الضحية فمؤثره
 اظهره هذا اشارة الى ان الضحية **من جاز اجزالا العرفه ان اختلقت** و قد جعلنا
 بين ان يمتنع للمضحي ان يذبح الضحية بغيره و قد جعلنا على ان يجوز له ان يستحب
 من يذبح عنه الضحية و ذكر ان النيابة اما ان تكون بالذبح كما استنبطت او وكلتكم او
 ان يذبح عنه و يشبهه و يفيد الاخر و اما ان تكون بالعادة و حياة و انما هي ان اذا
 استتاب من يذبح عنه الضحية فانه يجوز له ان يذبح عنه انما استتاب له ذراع الامع الكراهة
 و استتاب ابن حبيب ان يعيد ذن و جرحه و لا يذبح عنه و لا يجوز له ان يذبح عنه
 قوله ان اصله لان لا يلزم من عدم الجواز عدم الضحية و كان عليه ان يعبر بنسبته
 او استتابة لان الاضحية الرجوع و يشترط ان يكون مصلحا فلا يصح استتابة
 بغيره كافر على ذبح الضحية ولو كتابيا على المشهور لان الاضحية فدية والكافر
 ليس من اهل القرية و لا بد من ان يلقى الكافر الصالح و تفكيك اللحم و المراد بغيره
 بغيره استتابة الكافر الكتابي و الاضحية عدم صحة كونها ضحية لانها لا تقبل
 كل و مثلها في ذلك الهدي والعقيقة و يجوز استتابة المسلم
ولو لم يصب من كراهته بناء على عدم جواز تارك الصلوة و يمتنع اعادة
 الاضحية **من اذبح** عن نفسه المشهور ان النيابة اذا ذبح بغيره في الاضحية
 عن نفسه انما يذبح عن ربه بقوله او نوى في ذبحه عن نفسه لم يصلح له ان يذبح
 النيابة عن نفسه **من اذبح** كقريب و لا يقرب **من يذبح** ان النيابة كما تكون

قوله و قد جعلنا الضحية تعلقت الكرامة بها
 منه لان الاضحية رجوع و يشترط ان يكون مصلحا فلا يصح استتابة
 بغيره كافر على ذبح الضحية ولو كتابيا على المشهور لان الاضحية فدية والكافر
 ليس من اهل القرية و لا بد من ان يلقى الكافر الصالح و تفكيك اللحم و المراد بغيره
 بغيره استتابة الكافر الكتابي و الاضحية عدم صحة كونها ضحية لانها لا تقبل
 كل و مثلها في ذلك الهدي والعقيقة و يجوز استتابة المسلم

قوله و كان عليه ان يعبر بنسبته
 فهو و يذبح عنه ذن و جرحه و لا يذبح عنه و لا يجوز له ان يذبح عنه
 بغيره كافر على ذبح الضحية ولو كتابيا على المشهور لان الاضحية فدية والكافر
 ليس من اهل القرية و لا بد من ان يلقى الكافر الصالح و تفكيك اللحم و المراد بغيره
 بغيره استتابة الكافر الكتابي و الاضحية عدم صحة كونها ضحية لانها لا تقبل
 كل و مثلها في ذلك الهدي والعقيقة و يجوز استتابة المسلم



باللغو

باللغو تكون بالعادة ايضا و تفرغ مقام اللغو لان كان الذابح او الناصر
 فرب الضحية و له عادة بامور فريضة و قد جعلنا الضحية تعلقت الكرامة بها
 ربه على المشهور ان كان لا عادة له او له عادة و لا فدية في اجزائه اذ ذبحه او
 ذبحه بغيره و قد جعلنا اجزاها تفرغ و اما اذا انتفى الوصله فلا يذبح عن ربه و لا تفرغ
 ذبحه بغيره العورة تحت قوله و لا يقول او بعادة عن ذبحه على بلوغه يعني ان اللغو
 مستتابة على فمضحيه عقيقة و يعني باللغو مجازية و يعني بالعادة و يذبح تحت اللغو
 في الصلوات الملاصقة و ايجار القايح بغيره و غلامه و عبده و اجير و بالصور و اذبحه
 و اذبحه بغيره بلا ذراع و اذبحه بغيره بلا ذراع و اذبحه بغيره بلا ذراع
قلا بغيره و اذبحه بغيره و اذبحه بغيره و اذبحه بغيره و اذبحه بغيره
 بغيره و اذبحه بغيره و اذبحه بغيره و اذبحه بغيره و اذبحه بغيره
 بلعزم النية و اما عدم اجزاها عن ذبحها بلعزم النية و اذبحه بغيره
 و يذبح لربه فيبقيتها ثم ان الغلظ حقيقة علم اللسان و اذبحه بغيره
 بالخطا تبعا لاهل المنزل و اما ان يذبح بغيره بغيره فان ذبحها عن الكفا
 يعني قوله او بعادة كقريب و لا يقرب و ان ذبحها عن نفسه فقال ابن حجر
 عن ابن حبيب عن ابي بصير اجزائه و ذبحه فيبقيتها و لو اشترىها بغيره اثم استحب
 باجزائه البيع اجزائه ليعلم ذلك في ذبحه و ذبحه بالعرض الى و داله و اذبحه
 لو ذبحه شاة بذبحها و اذبحه بغيرها فيبقيتها بغيره لانه ذبحها بالخطا و لا
 لان بغيره اذبحه الاول اذبحه ملك بغيره الاول اذبحه على طرف العلم
من يذبح يعني ان الاضحية اذا ذبحها و اجزائه و ان ذبحها بغيره بغيره
 في ذبحها و لا جلدها و لا شعرها و لا غير ذلك لانها فدية خرجت لغيره
 و العرف لا تقبل المعاصرة و انما اباح الله الانتفاع بها من اكل او صرفته
 و عقيقة و لا تضاعف من ملك الانتفاع و منع البيع **من ذبح** قبل الاضحية
 يعني انه لا يجوز بيعه من الاضحية و لو تيسر ان ذبح قبل الاضحية و فلما بعد
 الاجزاء لانها خرجت بغيره و اذبحه بغيره **من يذبح** ان ذبحها
 لقوله ابي القاسم و من الضحية للذبح باذبحه بان كسرت رجليها ارماتا

من ذبح

عينها بغيرها فانه لا يبيع لهما لانه قصد به التمسك والتمسك بالمال
 الذي فيه فله فري او اجزاء حلفوها وقوله **او قبله** شر او تحية قبل الذي
 كما لو اصابها **او عمن** او عور يري ودونها عا لما بالبيع ويجوز ان
 بالالفظة ما لا يبيع لهما اما ان يبيع لهما فليس مال من امواله يصنع بهما اما
 على ما صيغته من قوله فلا يجوز ان تعين قبله وضع بهما ما شاء فلما عارضت بينهما
 كما قاله بعض **او في حجبها** شر يعني ان من ضمن شاة مثلا وهو يعتقد
 او يظن انها سليمة ثم يغيران بها عيبا يمنع الاجزاء او يعتقد ان العيب لا يمنع
 الاجزاء فيبشر بها عيب يمنع الاجزاء فانه لا يجوز له بيع شيء من لهما ولا
 جلد بها ولا غير ذلك لانها خرجت من حيز الغرض والغرض لا تقبل المعاوضات
 بقوله جلد لا يشتمك الجدل بعينه كذا يجب معتقده انه سليم فيبشر انه عيب
 والجسد يحكم كذا عا لما بالبيع معتقده لا يمنع الاجزاء **او الاخر** شر
 يعني انه لا يجوز الاجزاء لجلد الاضحية او به لان بيعه لا يجوز استيعار
 انتهاك لعينه فيعود اليه بيعه وما مشى عليه الولد من منع الاجزاء لهما
 وجلد ما خلا من المشهور ان في الموال **او البذل** شر يعني ان الاضحية اذا
 او حيا ربها فانه لا يجوز له ان يبادل بها قبل الذي لا تنفع تعينها واما
 ان لا يغير فانه لا يجوز له ان يبدلها بغيره فانه لا بد منها فيكون كما هو ولا
 يجوز ان يبادل جلد بها ولا غير بعد جلدها لانها جعني المعاوضة **او**
الاقتصد عليه شر تفريق انه قال ومنع البيع والاجزاء والبذل وكل
 ذلك بالنسبة الى صاحبه الاضحية او من يفوق مقامه واما لو قصد صاحبه
 صاحبها بجمعها او جلد بها او شتمها او غيرها او غير ذلك على مستكين
 او وهدية ذلك فانه يجوز له ان يبيع ذلك او يواجره او يبادل به ولها في
 كلامه ولو علم القصد بكسر الدال ان المستكين والفقير يبيع ذلك او
 يواجره او يبادل به وهذا هو المشهور من المذهب وهو قول اصبح في
 كتاب ابن حبيب وفي التوضيح عن ابي غلاب انه المشهور ومثل القصد
 عليه الموهوب له بخلاف المصدرة له فانه كما ان كذا استعمل **او بشر**

لوقال

لوقال الموهوب الا ان يبيع لهما لانه قصد به التمسك والتمسك بالمال
 على شيء مما ذكر من البيع والاجزاء والبذل تفريق مع بقاء العيب جلد او لم يان
 مات المبيع فانه يتصد به بالعرض ويستفاد من جعله تغير الصورة فورتا ان الدرع
 والطبخ الخ ولومن غير اجزاء هويت او اشد **او نصيب بالعرض** **او العيب** ان
غير بلا ان **او نصيب بالعرض** **او نصيب بالعرض** **او نصيب بالعرض** **او نصيب بالعرض**
 العوض فان المضمي يلزم منه التصدي ببدل العوض من فيضة او مثله ان قوله هو
 البيع وما معه بتقصه او قوله الغير بانه او قوله غير بغيره ان مع صرف
 العوض فيما يلزم المضمي اما ان قوله الغير بانه من المضمي مع صرف العوض
 فيما لا يلزم المضمي فلا يجب على المضمي التصدي ببدل ما صرفه او غير الصلح ونبي
 اذ اصفى عن المضمي ان لا يفسد من الالهك الزبي تولوا البيع بقوله ونظروا بالعرض
 ان يبدل العوض وانما قدرنا بدل الاجل الضم له لانه انما هو في التمسك بالبدل لا
 الفصل بالعرض لان العوض اذا كان موجودا يتصرف به ما غير تفصيله اذ سواه
 كان المتولى المالك او غير بانه او بغيره ان **او نصيب بالعرض** **او نصيب بالعرض**
 يعني ان من اشترى ضحية فوجد بها عيبا بعد ايجابها ورجع المضمي بالارض على
 بايعه فان كان العيب المرجوع عليه بام شتم لا يمنع الاجزاء ككونها خرفاء او
 شرفاء او فخذ ذلك فانه يتصد بالارض وهو باو هذا اذا اوجبها بدم او نذر ملو
 اطلع على العيب قبل ان يوجبها فيقبل بالارض المرجوع به ما شاء كما يفعل بها
 وفيك يتصد به او ياكله ولا يمنع به ما شاء ولا اذ ما وجبه وان كان العيب
 يمنع الاجزاء فينبه بالتمسك بالارض المرجوع به لان عليه بدلها بقول التمسك
 كارضع لا يمنع الاجزاء مشبه بمشكوك المصلحة المتأبقة وهو وجوب القصد
 على نية اثبات لا قوله لا يمنع الاجزاء ومثله بمشكوك بها وهو وجوب وجوب
 التصرف على حقه لا كما هو نصيحة الشارح **او النصيب بالعرض** **او النصيب بالعرض**
 او الاضحية انما يجب باهر ضييع اما بالذبح كما عن الغافي اسماء عيك بان يقول
 انذرت لهم هذه الاضحية اولم علم علم ان الضحى بهذه الضالة مثلا واما بالذبح كما عند
 ابن رشد فانه لا يقتضي غير ما لك الا بالذبح ولو عده باول كان احسن ولا عيب

لوقال الموهوب
 قوله في قوله
 من انتم

الشيء من غير تسمية...
 العقيقة التي تذبح في سابع الولاية...
 صامت العاقل...
 الفلج...
 والضمير...
 الطعام...
 منها...
 ثبت...
 عنه...
 تلج...
 الغريب...
 لعمري...
 ان...
 الناصر...
 النسبة...
 الخفاف...
 اخفض...
 اشرف...
 يتفوق...
 الرجوع...
 انهم...
 واختلاف...
 في...
 اليقين...
 في...
 وتشبه...

اليقين

يحيى

الشيء من غير تسمية...
 على...
 احتلوا...
 القوة...
 عن...
 الاعتقاد...
 تع...
 في...
 ثبت...
 غير...
 هذا...
 الدار...
 الكلام...
 تنفذ...
 ونحو...
 لان...
 من...
 لغوية...
 ومثل...
 القدم...
 كتم...
 عن...
 مفردة...
 مشايخ...
 وان...

الشيء من غير تسمية

الشيء من غير تسمية

بفعله اليقين...

وقد وجبت له ان يفهم في المعهود اية معهود غير الله اذ لو كان غير الله مطلقا او يعبد
 في الله ان قد جعل اليمين اية معهود لا لينة لا التبرك واتر بفعله وقصد بمجاية
 للجلد ضمير لبقية الفيود **لا ان يمتنع الله او لا ان يمتنع غير الله** في تفسير
 في الحكيم الى الا ان يشاء الله وما بعد لا يعبد في غير اليمين بالله ويعبد في الخلق بالله
 وما انما بعد عن ما استغنى عن ابن رشد وهو قول فيسفي فيريد او يفهم في الا ان يشاء
 الله ان يمتنع او انما نص عليه وان لم يكن محل خلاف لما يتوهم فيه انهم من باب تعبد الى
 وجه بقوله على الله لا يعبد لاجل الله لا ان يشاء الله كما يوحى به لغيره لا خلاص
 فيه وبعل الاستثناء راجع للكفارة فقط او حل لليمين من اصلها فولا ان القاسم
 واما الحاجز مع الفاضل وبفعله الاما في قوله في تفسيره فاجرة في خلاف اليمين حلفه واشتد
 ثم حلف ما حلف او حلف لا يخلو حلفه واشتد في حلفه فيهما على الاول لا لا تملك ولو حلف
 لا يكفر حلفه واشتد في حلفه عليه فيهما **والباقى بك الاء** في تفسيره
 ان الاستثناء بالاول اخرها من حلفه او نحوها فيصير ينفع في جميع متعلقات
 اليمين مستقبلة وماضية كانت اليمين منعتة او نحوها وكذا ان غير السلام في
 حلفه ان يشرب الخمر او يقتل من مات بعزمه ثم امتنع فلا اثر عليه واما كونه
 المراد بالجميع جميع الاءات في غير يمين الاءة فمراد به قوله بك الاءة **ان الله**
لا يعارض ونوى الاستثناء **وقد نطق به** **وانه من حركة اللسان** في قوله
 شروع منه رحمه الله في الاءة الاستثناء فيمنع ان يتصل بالفهم عليه ولو انما لم
 بعد كانه مشبهة او غيرها كالاولا واما انما الا ان يكون البصل لعارض لا يمكن معه
 كسعال ونحوه لا تذكر وفيها ان ينوي الاستثناء ان ينوي النطق به لا ان
 جرى على لسانه فيكون اجمالا فيجب مشيئة او غيرهما ولا يرجع ذمة الاستثناء في
 ذمة الاستثناء حل اليمين لا التبرك وفيها ان ينطق بالاستثناء وان صر او ان
 لم يسمع بنفسه بل بحركة اللسان فقط فلا يكتفي فيه بالنية بالقلب في التبرك
ص الا ان يعزل يمينه **اولا** **في حلفه** **والخلاف على حلفه** **وتعريف الحاشيات** **ثم**
فما اخرج من قوله **ونطق به** **يعني** **ان الاستثناء** **فيما** **تفرع** **لا بد** **في** **من** **النطق** **وال**
 مسألة الحاشيات بلا تحتاج الى النطق والنية فيها كافيية بمعنى ان الحلف اذا

من غير العلوية عليه ففكره وقيمه من اول وهلة اية قبل التبرك باليمين كحل لمراد
 بجملة قوله الخلال او كل حلال عليه حرام لا اكتم زيدا مثلا بملكه فلا شيء عليه في
 الزوجة وتلك النية تكفيه وتعيه في اخراج الزوجة ولا يحتاج للاستثناء بالاءة
 واعلم ان مسألة الحاشيات في قبيل العام انما يريد به الخصوص بخلاف الاستثناء بانه
 اخرج لما دخل في اليمين او لا يفهم على خصوصه ويتضح ذلك ايضا انما مال اية
 السبك العام المخصوص عموم مرادتنا ولا حكمنا لفرقة التخصيص بالرفع
 من قولنا فاع العام الذي لا يتناول لكل فرد من افراده حتى زيد والخلف بالقيام
 متعلق بما بعد از زيد والعام الذي يرد به التخصيص هو ان يخلو اللفظ ويراد به
 بعض ما يتناول لم يرد عموم مرادتنا ولا حكمنا بل هو كل من استعمل في بعض
 افراده ولما كان مجازا في حلفه وهو في الحاشيات من ذلك قوله الخلال في قوله
 الخلال على حرام استعمل فيها الخلال في بعض افراده ولا تدرج فيه الزوجة
وما كانت اليمين غير منعقة وهي اللغو والتمس ولا كفارة فيهما ومنعقة
 وفيها الكفارة بالتحنت في كراهية وجوب الكفارة وهو ثلاثة اشياء
 فيصير المنعقة للكفارة بذلك اربعة اشياء مشيرة الى اولها بقوله **ص** **والله**
اليمين **يعني** **ان** **النذر** **في** **اليمين** **التي** **ليس** **له** **في** **حلفه** **كفارة** **يحيي** **ان** **فعلت** **كرا**
وعلى **نذر** **او** **على** **نذر** **لا** **فعلت** **ثم** **يفعل** **العلوي** **عليه** **او** **على** **نذر** **والا** **فعلت** **كرا**
 وان لم يفعل كرا فعلى نذر ولم يفعل العلوي عليه اما لو حلف شيئا لم يمتنع
 عينه ان كان حلفه من صدقة ونحوها **واليمين والكفارة** **في** **اليمين** **وكذا**
 يلزم الكفارة في هاتين الصيغتين اذا قال ان فعلت كرا فعلى من او ان فعلت
 كرا فعلى كفارة فاذا فعل العلوي على تركه لم يمتنع كفارة يمين **وبعبارة**
 اخرى ومعنى كلام المؤلف ان من التزم يمين او كفارة بنذر او تعلية لم يمتنع
 كفارة يمين ولا تفصح على خصوص النذر كما فعلت **ثم** **وما** **يتبع** **كلامه** **الا**
 لو قال المؤلف **ونذر** **في** **صحة** **من** **ال** **ص** **والنقطة** **على** **مراد** **فعلت** **اولا** **وقد**
ثم **اي** **وكرا** **تلزم** **الكفارة** **في** **اليمين** **المنعقة** **على** **مراد** **فعلت** **كرا** **فمراد**
 اليمين مثلا فعلى كفارة او والله لا يفعل في هذا اليمين ثم يفعل العلوي عليه

الاجمعي
 ما لا يكون في الناصر به الخلال واما اذا كان ذلك
 وانه يلزمه الخلال واعتني به بغير الناصر بالاجمعي
 وغيره اه بنك بالاجمعي

ما لا يحل الاكل له ولا شرب له ولا انزاله في البحر الا اشتغال به ثم ان قوله
 الرجل الخ جملة مستأنفة استأنافا بيا كانه ما لا يحل له ما يكسره فقال الرجل
 ثوب **ولم يغيره** انما **يعني** ان الله تعالى لم يغيره من مكانه ما ي
 كل المأكول الا انما كسره من غير ان يغيره في مكانه بل انما كسره في مكانه
 ما ان كسره من غير ان يغيره من مكانه **والرضيع كالشبع** **فيعني** ان
 في رضيع الرضيع كسره من غير ان يغيره من مكانه بل انما كسره في مكانه
 ان كراه اكل الولد الطعم وان لم يستغن عنه عن الرضاع على المعتد به فيصير
 الشئ راجع للكمونة ولبعض انواع الاطعمه كما ان الشئ لا يتصور
 في الرضيع شرعا انه من حفيظة في الشرع فيمن لم يستغن بالاطعمه وانما اذا
 اريد به الصغير الشامل لم يستغن بالاطعمه وهو كالشبع في الشئ حيث
 استغن بالاطعمه لا ان اذا سوي اكله اكل الكبير على ما يغيره كلالا التوس
 لا على ما يغيره كلالا اذ عداه وكذا في كلالا الخارج وانه الحسب والتشبع بعد
 الرمان انه الرمان **من ارضه** **فيعني** ان الله تعالى شرعها من النوع الثالث من
 انواع الكفاية وهو العتق ويشترط في الرقبة التي يعتقها ان يعينه بالمال ان
 تكون مثل الرقبة التي يعتق في كفاية الظاهر فيما يجب وما يصحح ويمنع
 فيا تفصيل ذلك في باب الاطعمه عن قوله ولا جنين وعتق بعد وضعه مومنة
 وفي الاصحى تاويلان صليقة من فطخ الصبي وعمره جنونا وان فطخ وعمره
 مشرفا وفطخ اذ هو صبي وعمره شديد بين وجرا ووبري وعلج بلا شرب
 عوض لا مشترى للعتق من قوله لا ما يعتق وانه انقضى به وهو حر في يده
 تاويلان الرمان قال وقد بان بطلان ما يغيره ثم ان التخيير بين الثلاثة بالنسبة
 للموا العبد فقال في الجزية واذا احتسب العبد في الجيب بالمال فكسره او اطعم
 بانه صير رجولا ان يمينه وليغير بالبيد والهنوع اصب النور اما العتق فلا ي
 يمينه وان لم يعبده الا لاوله وانما الولد لا يبيد وصومه وجعلته في كل
 كفاية كما في **صريح ثلاثة** **ثم ان** **ثم** العتق في الترتيب كما علمت ان كفاية
 اليمين بالمال غير مرتبة بالمال كلف غير كما مر في الاطعمه والكسوة والعتق



بش

يخرج ايها مشاء واه عجز وفكر التكبير عنها كلها ما انه يشغل ان الصوم قوله تعالى
 بعد وصياع ثلاثة ايام ذلك كفاية ان يخرج اذ لم يفرق فلا يجوز في الصوم وهو فلاح على قوله
 من الخصال الثلاثة المتفرقة وتتابع الثلاثة معا **ولا يجوز ملغفة** **فيعني** ان
 الكفاية يشترط فيها ان تكون من جنس واحد فلا يجوز ملغفة من جنسين كما لو
 اطعم خمسة وكس خمسة على المشهور لا ان التخيير من الاطعمه لا يقتل التخيير بين
 الاجزاء ويصح قوله ملغفة التمسك على الحال من الصغير المستتر لراجع للكفاية والرجوع
 على انها صفة اي ولا يجوز الكفاية الملغفة وقوله ومكررا بالانصاف عليها وبالي
 وقع فكلها على الصغير المستتر لراجع للكفاية ويصح ذلك لوجود الباعض وهو الحاصل
هو في المتكبي **ثم** **تقرر** **انه** **قال** **الطعام** **عشرة** **مساكين** **لكل** **مد** **في** **العدد** **معتبي**
 لقوله تعالى الطعام عشرة مساكين فلو اعطى طعام عشرة مساكين بان دفع
 لكل مسكين مد من او كس خمسة مساكين كسوة عشرة لم يفرق في مد ذلك حيث
 لم يترك على الوجه الذي في قوله **وقاوت** **كعشر** **لكل** **مد** **في** **العدد** **معتبي** **فيعني** ان
 قوله ولا يجوز ملغفة **والمتكبي** **انه** **اذ** **الرجوع** **العشرة** **امداد** **التي** **هي** **الكفاية** **لعشرة**
 مسكينا لكل مد فانه لا يفرق في العدد معتبر كما مر والى ان التمثيل و
 اي عشرة او ثلاثين مثلا وقوله لكل مد **فيعني** **ان** **المد** **في** **العدد** **معتبي** **فيعني** **ان** **المد** **في** **العدد** **معتبي**
تاويلان **فيعني** **ان** **المد** **في** **العدد** **معتبي** **فيعني** **ان** **المد** **في** **العدد** **معتبي** **فيعني** **ان** **المد** **في** **العدد** **معتبي**
 في الثانية وهو محل اجزائه لتكميل في الثانية ان يرضى به كل مسكين ما اخذ
 ليكمل بغية العدي في وقت واحد وعليه فلا يجوز تفرقة المد في اوقات وهو
 مع ابن خالده وروى انه كان امر المؤمنين ان يجمعوا التكميل ولو بعد ذلك ما اخذ
 اول ما يه وهو مع الفاضل عياض تاويلان **فيعني** **ان** **المد** **في** **العدد** **معتبي** **فيعني** **ان** **المد** **في** **العدد** **معتبي**
تتم **شرا** **او** **للمكسرة** **مما** **تلقى** **التكبير** **والنقص** **نزع** **المد** **والشرب** **الذي** **في** **المد** **في** **العدد** **معتبي**
 الاول والخروج في الثانية بشرا ان يفرق بين المسكينين في ان يقلع كما يطعم
 بترك الكفاية النزع وكان وقت المد مع له في كفاية ولا كفاية في مدالة
 النفس بالنزعة لا بالتخيير ان يفرق بعضه او ليس ببعض **فيعني** **ان** **المد** **في** **العدد** **معتبي**
 عدم اجزاء الفكر للمساكين فخص عموم الكفاية الواحدة ولا كفاية في مدالة

او من غير تارة

على من في الآية الثلاثة

التوهم بقوله صرحا زينا في اية اخرج والآخر وان كسبيين ولفظها في اية اخرج
اعطاء امد له كجاء في الثانية لمسايك الكجاء الاولى اخرج الا وفي قبل وجوب
الثانية اتقا فاجاب اخرج الاولى بعد وجوب الثانية فيكون دفع الثانية لمسايك
الاولى مع الاية لئلا يفتقد الثانية في الكجاءتين ولو حجت في كل كجاءة وحللت
كل كجاءة في الاخرى بان ينوي بعشر امد ادمعينة واحق بعينها لجاز سواه
اختلف موجب اليمين بالنسبة لظنهارا وانعكس كسبيين بالنسبة لظنهارا في قوله
وجاز في قوله والآخر وجوب الظنهار ينزل منزلة الخنثى في الثانية صرحا **واما**
قبل خنثى شرعا واجبات الكجاءة اية اخرجها بعد الخنثى في يمين البر والخنثى
يجمع انوا عدا ولو بالصوم قبل خنثى صوابا كانت على فعله او فعل غيره وهذا
في غير يمين الخنثى المرحل اما دعوى لا يكفي خنثى في الاجل كما جاء في الرواية واضحة
بقوله ام ات يعنى الكجاءة ليعمل في يمين تكبر ولو كانت مع لا تكبر كهلان
او عتق او مشرعا في جوزان يملك او يعتق او يفتق قبل الخنثى بان فعل لم
يجز له ولزمه قولهم مرة اخرى اذا عنت ابر عرفة في غير اخر لطفه او عتق
معبر او الصرفة كالعتق يعرف فيها جبر المعبر وغيره وان في تلخيص هذه النسخ
في الكبير صرحا **وجبت** يد شرعها الكجاءة في يمين الخنثى اتقا والخنثى في يمين
البر والفعل وفي يمين الخنثى بعد ممة اثار بقوله صرحا **في يمين** شر البرا في
الكجاءة بالخنثى محله اذا عنت لما يعا او كانت يمينه على خنثى كمن حلف ليكن
زيد في هذا اليوم ولم يكلمه بعد لما نفع حصل امامه كانت يمينه على جبر واكر
على الخنثى بذلك بانه لا يلزمه كجاءة ولم يثبت كمن حلف لا يدخل الخنثى مثلا
جاكر على دخوله بانه لا يثبت ولا تلزمه كجاءة بقوله انه لم يكره ايمط
بان فاته المعلوم عليه في يمين الخنثى ولو مؤجلا لموعدا او كررها لم يكره انما
نوع عقابا ولم يكره كما يات او فعله في البر المسمى لموعدا لان فعله مكرها فلا
حنث على المشهور بقوله ان لم يكره من خوفه ثلاث صور وفيه صرحا
واحق وجوب التفريق في الخنثى بالاكراه في يمين غير البرا في يمين الخنثى
فيها بالترك ويمين البرا الخنثى فيها بالاعمال واصحاب الترك كثير وضيق

12229

ميعها واصحاب العمل قليلة ضيقة فوسع فيها **وما كانت اليهيب الضريبة**
 عنرا لولا فخرته بالخلق بالندوهة وماعدا ذلك التزامات لا يماه ضريبة
 وانهمي الكلام على الشرعية وما ينفع بها من استثناء لغو وغيره وكما في غير
 ذلك شرع به مع هذه الالتزامات فقال **هو على اشد ما اشد اشد على اشد**
من يملكه وعينه وصدة فم يملكه ومتشئ فم وكما في شره وانهم ان الملك اذا
 قال على اشد ما اشد اخر على احد ان لا اكل زيدا مثلا فكله فانه يلزمه عن عدم
 اليقين ان يملك نصا له ثلاثا وهو المراد باليت وان يعنى جميعه الذين يملكه
 هي اليهيب لا يوجع الخش وان يتصرف بثلاث ماله الذي يملكه هي يمينه الا ان
 يقص مثلثا بقوله لا يملكه هو بيت الله في جميع له عزة وفول الصار او عزة
 غير لها هو وان يغير كعارة يمين ولا يلزمه كعارة كضمان ولا صوم سنة **ووزية**
والايمان تلزمه صوم سنة شر يعنى ان المكلف اذا قال الايمان تلزمه او كل الا
 بيان اوجيع الايمان او ايمان المحمير وخوها ما يدل على الجموع ان لا يبعث كزان
 ويعلم او لا يعلم وتركه ولا ينفية له فانه يلزمه مامره في الحيلة الصابغة ويناد
 على ذلك انه يلزمه ان يصوم سنة كاملة واشار بقوله **ان اعينه حلف** شر الى
 اذ صوم العام لا يلزمه الا اذا كانت العادة جارية بالخلق به او عادة له اعمل
 بله الخالف ان يجلوا بذلك ولا عزة بعادة الخالف وحركة وقال الخالف ويشيخ
 غيرهم ايضا انه لا يلزم الا بالعادة اذ وفك يلزمه ايضا صوم شهرين متتابعين
 كشمي الضمان او لا يلزمه لك هيهم تردد واليه اشار بقوله **ويزوم** شر
لنصار تردد شر الى ويزوم صوم شمي كشمي الضمان له كما معه زوجة
 ولما هي منها بكونه منرى التنايع والكهارة الخ ما يادة ولم يقل ولانية اقباه بقوله
 وفصلت كنية الخالف **وخرج الخلال في غير الزوجة والامة** شر يعنى ان المكلف
 اذا امر على نفسه شيئا مما اباه الله له من طماع او شراب او لبا او اوج ولد او
 عبدة او غير ذلك سواء ابره او جمع كفوله ان بعثت كذا لخلال على طماع
 او قال الشوق العلاني على طماع فانه لا يخرج عليه لان الخلال والجمع وهو الله
 تعالى الا الزوجة فقط فانه اذا امر بها حرقت عليه لان في ميها هو طافها

الحسن

لما كان الاشياخ ان نوحا بتوحي الامم عتقها
وكانت حرة واما عليه فلا يظلمها الا بكنها
جربير وكان يبيع ان يبيد ذلك الامم
بما اذ انوى به العتق كما في الاشياخ اذ
ما نشر

فبذلك عليه ثلاثا دخل بها لا ولا يبرى جفوله والامة معطوفة على غيرهم
ورق يكون في الامة لغوا ايضا بالعام في الامة والتفكير في غير الزوجية لغوا في الامة
لغوا لان ينوي بغير الامة عتقها واما كبر عليه الصلح في تربية اهل ولز ابراهيم
لانه حلف بالله لا يغيرها واما انصر المولى على الامة للرد عنك فيقول يلزمه كبر
بعبين ولا يظلمها حتى يكبر عنك فيقول تعتق والابلا خصوصية للامة بل ما عدى
الزوجية كن لك **وقد ذكرنا ان قصة تكرر الحنث** شر يعني انه اذا اهلك مثلا الا يكلم
زيدا ونوى انه كلما كلم يلزم الحنث فانه يلزمه يقيم كلما كلمه وكن الوفاك
والله لا يجمع زوجته ونبيته التكرار يبرى واليمين واحدة وجنبه لا اشكال مع
قوله بعد او نوى كبر انا فانه تكرار الفصح ونوى بكل لفظية كبرية وقوله وتكرر
اي الكفارة ان قصة تكرر الحنث بتكرار العمل كما اهلك عليه والحنث باليمين
بكسر الخاء ففرضها والتكفير **او كان العزم كقولك لو تكرر** شر يعني ان
العرف اذا كان جازيا بتكرار الحنث في صيغة ما صيغ اليمين فانه يتكرر
الحنث على الخلف بمنزلة من قصة تكرر الحنث لان العزم كالشر للبعول فمن
حلف لا يترك العزم فادع يمكن فانه يتكرر عليه الحنث بتكرار ترك الوتر في
العرف بالتكرار فبانه فاك كل ما تركت الوتر على كبرية فيصير كان للفرار
البعول من تكررته ومثل الشر كعبادة له لعلها وقت تبطل فيه لا تنقذ
عليه ولا تلتاخر عنه وهو ابراهيم **او نوى كبريات** شر صورتها انكر اليمين
عن شره واحد وقصد تعدد الكفارات كمن حلف بالله او بغيره من صلاته لا يعل
كر الشئ واحد ونوى ان يعلم بعليه كبريات بعدد الفصح به فان الكفارة تقدر
بتعدد له اما لو نوى التاكيد او الانتفاء دون الكفارات فتعدد انتفاؤه الاول
وعلى التفسير في الشافعي **او قال لا والله** شر يعني لو قال لا ابيع مسلعة هذه من لاني
فقال له اخبروا قال لا والله ولا انتا بما عدا منعهما جميعا بعليه كبريات وان
الطلاق الحلفان ولو باعها من احد هما ثم ردها عليه فبها عدا من (ثلاثة حلف
كفارات ومن قال والله لا يبعها من بلاني ولا من بلاني بعليه كبريات ومن كثر في
تبا عدا منعهما اومن احدهما اورد بها عليه فبها عدا ايضا من الاخر وهو صواب لانه

فيقصد

لم يتعد الحلف به بخلاف صورة المولى تعدد الحلف به بل ذلك كانا يبيسر **او حلف**
الا يحنث شر يعني ان ما حلف على شئ الا يفعل او ان يفعل ثم حلف الا يحنث في يمينه
بهذا ثم وقع عليه الحنث فان الكفارة تتعدد عليه واحدة فحنثه في يمينه والاخر فحلف
عن ان لا يحنث وقد وقع منه الحنث لانه الثانية لما كانت على غير لفظ الاول في حلف
على التاكيد خلافا لما في التيسر **او بالقرابة والمصاهرة والكتاب** شر الامم
ان يكون معمولا لا يفعل فقد يدل عليه الحلف المذكور ان او حلف بالقرابة وهو
معروف على من حلف بالشرع اعني فصح واما عتقه من قوله الا يحنث لكونه على
تقدير عرف الخبيث شر لعدم تناسبه المتعاطف فبها المصاهرة عليه حلف
عليه والمعتق حلفا به وكذا عتقه على مفدي بعه حلف وهو الحلف به بيمين
نظري لا يقتضيه كون الحلف بالقرابة وما بعده فيما اذا حلف الا يحنث مع انه يمين
مفوض عنه ذلك **ومعنى كلام المولى** ان ما حلف بالقرابة او المصاهرة والكتاب
عن شره ان لا يفعل ومعلم بعليه ثلاث كفارات ولعل هذا في قصة (التاكيد وما
مضى عليه المولى خلافا للراجح والراجح انه ليس عليه الا كفارة واحدة لان جميع
اشياء الله مدله لسا واحدا بل لوفاء والمصاهرة والقرابة والكتاب وهذه التبا
يبيسر عليه الكفارة واحدة عن المذهب **او قال لا يحنث** شر يعني ان
مقصد شر ايم اود له لفظ الخلف على الخلف على التكرار ما لكونه ملتبسا
بكونه جمعا كقوله ان جعلت كذا افعلى ايمان او عتق او كفارات او ملتبسا
بكونه بكلام او متهما بعلة كذا افعلى كبريات او يمين مع الاول تتعدد الكفا
رة بالحنث مرة بعليه بالبعلة الواحدة كبريات **او قال لا يحنث** شر يعني ان
عده بعليه لكل بعلة كبريات واحدة **او قال لا يحنث** شر يعني ان
منه ما كلفت زيد او ان او اء او اء بعلى كبريات يمين ونحو ذلك فلا تتعدد الكفارة
عليه بل تحمل اليمين بالبعلة الاول الا ان ينوى تكرر الحنث وما مضى عليه
المولى هناك ان منى لا تقتضي تكرار وهو المذهب خلافا لما مضى عليه
وباب الطلاق من انها تقتضي التكرار كما اشار له بقوله او كلما
هفت اول لفتك او منى او وقع عليك طلاق فانت طالق ولطفها واحدة

ويعتبر فيه **ثلاثة** وأما **النبيذ** ان اسقط اسم الاشارة ومن جميعها فلا يثبت الا
بغير ما حلف عليه وسواء **نحو** او نكر كما اشار اليه بقوله **من لا يطلع** **فلا يثبت**
فلا يثبت بالمتنول من العروم وادخلت الكاف من قوله من كفضا الملح الفهم واللبن و
غيرهما من كل اصل يثبت بالذوق والصوب والخيرو والكحك وبالزبد والدم
والجمر لان من المتعيف والثمر وما معه فيه اجزاء الطلع والتمر والزبد بعض اللبن
والاشارة تناوت الجمع **من النبيذ** **زبيب** **ومرقة** **في** **او شحم** **وخيز** **ففي** **وعصير**
عنب **شريع** **اذ** **يأت** **بهم** **الاشارة** **ولا** **يثبت** **بالمقولة** **من** **العروم** **و**
الا **مصابيل** **فمن** **منها** **من** **حلف** **على** **ترك** **اكل** **الزبيب** **او** **التمر** **او** **العنب** **مع** **ما** **اود**
منكر **اي** **يثبت** **بشرط** **نبيذ** **ما** **ذكر** **وقد** **ما** **من** **حلف** **على** **ترك** **اكل** **التمر** **او**
الشمع **مع** **ما** **او** **منكر** **اي** **يثبت** **بمرقة** **ما** **ذكر** **وقد** **ما** **من** **حلف** **على** **ترك** **اكل** **ن**
الفهم **مع** **ما** **او** **منكر** **اي** **يثبت** **باكل** **خبر** **وقد** **ما** **من** **حلف** **على** **ترك** **اكل** **ن**
العنب **مع** **ما** **او** **منكر** **اي** **يثبت** **بشرط** **عصير** **الا** **ان** **نذكر** **كل** **مستغنى** **عن** **ما**
لان **اذا** **ثبت** **بالنبيذ** **فاول** **بالعصير** **لان** **انما** **ثبت** **بذوق** **التمر** **لغير** **التمر**
من **اصل** **والعصير** **اقرب** **الى** **العنب** **من** **النبيذ** **بكونه** **مستغنى** **عن** **ما** **وقد** **ما** **ان**
الخبث **ان** **نذكر** **الخبث** **لا** **الرداءة** **او** **نذكر** **الخبث** **مع** **ما** **وقد** **ما** **ان**
اذا **حلف** **لا** **اكل** **من** **هذا** **الخبث** **فاكل** **مما** **ثبت** **الخبث** **او** **مما** **اشتري** **وقد** **ما**
وقد **اذا** **نذكر** **فصل** **الحلف** **على** **ترك** **الفايل** **لولا** **انا** **الحلفت** **ما** **عشت** **ولا** **وجدت**
ما **تاكله** **لضعفت** **وان** **كان** **لشيء** **في** **الخبث** **من** **رداءة** **او** **نذكر** **صنعة** **بانه**
في **الطعام** **لم** **يثبت** **باكل** **ما** **ذكرنا** **حيث** **يؤدله** **وقوله** **لا** **الرداءة** **مع** **كل**
على **مخبر** **ما** **راى** **ومما** **انبت** **الخبث** **ان** **حلف** **لفصل** **الحلف** **لا** **الرداءة** **فان**
فلم **ت** **ا** **افعل** **الحلف** **على** **ما** **اذا** **انبت** **الخبث** **مع** **ان** **من** **نوى** **فصل** **الحلف**
لا **يتفهم** **حشمة** **بما** **انبت** **بكونه** **لويجيت** **واشتري** **بثقل** **من** **ثمنها** **بانه** **يثبت**
بذلك **ايضا** **في** **الزينة** **فان** **اذا** **اقتنى** **على** **ذلك** **مراعات** **للخروج**
وهو **قوله** **لا** **الرداءة** **اي** **فلا** **يثبت** **بما** **انبت** **واشترى** **ما** **اقتنى** **بثمنها** **بانه**
وبالحلف **بالبنت** **شرا** **ما** **حلف** **لا** **اقتنى** **على** **بلان** **يتا** **جد** **حلف** **عليه** **في** **الحلف** **بانه**

الملاحضه

3

يُخْتَرُ وَأَمَّا الرَّحْلُ فَلَا إِدْخَالَ عَلَى فُلَانٍ بَيْنَهُمَا فَدْخُلُ الْجَمْعِ الْخَلْعُ لَا يَلِيكُمَا إِلَّا دَاخِلٌ
بَيْنَهُمَا وَلَيْسَتْ بَيْتُ جَارٍ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأُمُورَ الَّتِي مِثْلُهَا الْعَمَلُ كَقِطَاعِهِ وَمِثْلُهَا
لَا يَصِحُّ الْحُكْمُ فِيهَا وَلَا خِلَافٌ فِيهَا إِلَّا أَنْ لَا يَلِيكُمَا الْبَيْتُ عَلَى الْجَمْعِ عَرَفَ ذَلِكَ مَعِي
وَأَوْزَارُ جَارٍ شَرَاهُ إِذَا حَلَفَ لَا إِدْخَالَ عَلَى فُلَانٍ بَيْتًا أَوْ بَيْتَهُمَا فَدْخُلُ عَلَيْهِمَا إِدْرَارُ
جَارِهِمَا أَيْ جَارِ الرَّحْلِ عَلَيْهِمَا فَإِنَّ الْخِلَافَ يَجْنُثُ لِأَنَّهُمَا كَانَ لِلْجَارِ عَلَى جَارِهِ مِنَ الْخِلَافِ
مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ أَشْبَهَ بَيْتَهُمْ وَلَئِنْ جَارٌ لَا يَصْطَحْضُ عَلَى جَارِهِ غَالِبًا وَكَانَ مَحْلُوفًا عَلَيْهِ
عَرَفَ وَأَرِيحُ عَوْدَ الضَّيْفِ عَلَى الْخِلَافِ وَيَكُونُ إِدْرَارُ الرَّحْلِ عَلَيْهِ أَحَدُ الْأَشْيَاءِ
عَلَى عَوْدِ الضَّيْفِ عَلَى الْخِلَافِ فَتَنْصَرُّ الْمَسْئَلَةُ جَاءَ إِذَا حَلَفَ لَا إِدْخَالَ عَلَى فُلَانٍ بَيْتًا
بِالتَّوْحِيدِ لَا يَصْطَحْضُ بِالْإِضَافَةِ فَلَا يَجْنُثُ **مِنْ أَوْ بَيْتٍ شَرَاهُ** إِذَا حَلَفَ لَا إِدْخَالَ
عَلَى فُلَانٍ بَيْتَهُ أَوْ بَيْتًا فَدْخُلُ عَلَيْهِمَا بَيْتُ شَرَاهُ وَحَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتًا أَوْ لَا يَكُونُ
بَيْتًا فَدْخُلُ بَيْتٍ شَرَاهُ أَوْ هَكَذَا بَيْتُ شَرَاهُ فَإِنَّهُ يَجْنُثُ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ يَسْتَأْذِنُ بَيْتًا فَتَسْتَأْذِنُ
خَلْعُ الْأَيَّةِ إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ لِيَعْنِيهِ مَعْنَى يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِمْ مِثْلُ أَنْ يَسْمَعَ بِفُجُورِ أَحَدِهِمْ
عَلَيْهِمْ أَوْ هَكَذَا يَجْلِسُ عِنْدَهُ لَكَ فَلَا يَجْنُثُ بِمَعْنَى بَيْتِ الشَّرْعِ **مِنْ كَيْفِمْ أَكْرَهُ عَلَيْهِ**
يَجْنُثُ شَرَاهُ مَنْ حَلَفَ لَا إِدْخَالَ عَلَى فُلَانٍ بَيْتًا يَجْنُثُ بِدُخُولِهِ عَلَى الرَّحْلِ
عَلَيْهِ الْجَمْعُ وَسَوَاءٌ كَانَ دُخُولُهُ عَلَيْهِمْ لَوْ عَاوَضَ أَوْ كَرِهَ أَوْ جَاءَ لِأَنَّهُ صَبِيحَةُ الْبَيْتِ
لَا يَنْبَغُ فِيهَا إِلَّا كَرَاهُ الشَّرْعِي لِأَنَّهُ كَالشُّعْرِ فِيهِمْ يَقُولُ أَكْرَهُ عَلَيْهِمْ أَنْتُمْ
إِذَا دَخَلَ لَوْ عَاوَضَ يَجْنُثُ مِنْ بَابِ أَوْلَى وَأَمَّا أَنْ تَجْعَلَ الْخِلَافَ فَلَا يَجْنُثُ بِدُخُولِ
الرَّحْلِ عَلَيْهِ وَأَنْ طَاعَ الْخِلَافَ بِدُخُولِ الْعَيْنِ حِينَ يَدْخُلُ الرَّحْلُ
عَلَيْهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِذَا فُتِيَ الْعِيَامَةُ **مِنْ لَا يَقْدَرُ شَرَاهُ** يَجْنُثُ أَنْ الشَّخْصَ
إِذَا حَلَفَ لَا يَجْتَمِعُ مَعَهُ (خِلَافٌ) سَفْعًا بِصُلْبٍ مَعَهُ أَوْ الْمَسْجِدَ فَإِنَّهُ مَسْفُوحٌ
حِينَ عَلَيْهِ كَالْخِلَافِ عَلَى الدُّخُولِ لِأَنَّهُمَا كَانَ مَحْلُوبًا بِدُخُولِهِ شَرَاهُ طَاعَ
كُلَّهُ غَيْرُ مَرَادٍ الْخِلَافَ **مِنْ دُخُولِهِ عَلَيْهِمْ مِثْلًا بَيْتًا يَلِيكُمَا** شَرَاهُ وَكَرَّكَ
يَجْنُثُ إِذَا حَلَفَ لَا إِدْخَالَ عَلَى فُلَانٍ بَيْتًا يَلِيكُمَا فَدْخُلُ عَلَيْهِمَا مِثْلًا فَبَلَّغَ أَنْ يَدْخُلَ
فِي لَانِ لَهُ حِفَافَةٌ تَجْهِيذُ يَجْهِي مَجْزِي الْإِلَاحِ وَكَرَّكَ لَوْ قَالَ لَا إِدْخَالَ عَلَيْهِمَا مَا
عَاشَرُوا حَيَاتَهُ أَوْ حَقَّقُوا مَوْتَ عَلَى مَا فِي الرِّوَايَةِ أَجْبَدُ نَشْدُ وَهُوَ الْقَوَابِلُ لِأَنَّ النَّاسَ

البيت يدل على ما يمكن ان اجل سواء كان مع
 حجر او غير حماله الضام
 والخمس في شهر ربيع رونه
 بيت من الضام او بيت من الضام

لا يضره بترك التقييد وإنما يضره التناهي كفعل السجدة لا يدخله بترك الدار والاكل
هذا الكلام ولا اكلم زيداً حياة او ما عشت يريد لا يفعل ذلك اجد **لا اهدى الخلف عليم**
ش يضمن ان الشئ اذا فعله لا دخل على بلان يتابعه ذلك بلان يتابعه (الحال) بلا
منه عن الخلف الا ان يتابعه (الايجاب) بهيت يضمن ان المروقة عن ابي (العلم)
ابي يونس قال بعض اصحابنا وكذلك ينبغي على قول ابي القاسم لا يخلص بعد دخول
العلوم عليه وان جملته تراعى حيث يصير كما يتدبره قوله هو عليه ام وفيه
نظري لان عوار الاقامة لا يوجد دخوله مما مر في قوله لا يخلص من قبل ان المولى هنا
مريض ما قاله ابي يونس عن بعض اصحابنا ان ذلك **وكتبه في سنة ١٠٠٠**
ثم تراعى حيث يكتبه في علمه لا انفعه حياته او لا ادى عليه حقاً ما عاش
وقبله يصير ممن يشترطه ويشترطه عليه في كل حال حيث كان الشئ مفصلاً به
نعمه وحيث ما علمه لا ينعج اخاله ينعج اولاده الذين نفقتهم عليه والحراد
بكتبه ادر اجمعه والكعب او ليرثه الكعب له ومثلها تعضيلها وما بغية
مؤنة تجعيلها والصلاة عليه وجاه كلامهم انما ليصنع كذلك لانها وان
كانت ما نفعه لا انها ليست من توارب الحياة فانه يفلح حياته فانه ينجح
بكل ما يعمل من مؤنة التجميع والادب كما هو الشافعي **وما اكله من تركته**
فله **مما اكله** لا اكلت له عاقبة ان اوصى او كان **مديناً** يضمن ان الخلف اذا
علمه لا اكلت له عاقبة زيد مثلاً ينجح اذا اكل من تركته زيد قبل فسمعها بين
مستحق فيها اذا كان زيد الميت مدنياً بهي خيراً لو غير خيراً واوصى بوصيته
فيها ما اكل الكاتب بما اذا كانت بفعل يحتاج فيها لبيع مال الميت لان ذلك
المال لو طاع قبل قبض الموصي لم يرجع في الثلث اما ان كانت بغير الحاجة
فيها لبيع مال الميت فايها به بعد عينه لعل ان او شايع كرجع او ثلث
علا حيث وانما كان ينجح بالاكل من التركة على الوجه المذكور ولو جوب
وفيهما للدين او الوصية بالضمير وتركتهم راجع للعلوم على اكل العاقبة
وكتبه **ان وصى او وصولة لا اكله** **ش** يضمن ان ما علمه لا اكله بل لا
يكتبه الخلف مكتوباً للعلوم عليه او املاءه او امر به ووصل الى العلوم

أول من كتبها

وہ نیکو خدایا اب غازیہ و ملکہ و فرات

جای آخر

فإنه الخالف حيث لأن المقصد بفرد العجبر الجانبية وهو غير حاصل مع وصول
الكتاب ولو لم يفرد الخلو ف عليه على النهي وكذلك حيث الخالف إذا وصل
للخلو ف عليه كلاما مع رسول وبلغه فإن لم يبلغه الرسول فلا حث إلا أن
يسمعه الخلو ف عليه وكذلك لا حث عليه أنه لم يصل الكتاب ولو كتبه الخالف
عازما بخلاف الخلو ف يقع بهجاء الكتابة عازما ولو لم يصل لأن الخلو ف يستقل
الزوج به بخلاف مخالفة لا تكون إلا لشيء هو **في بيان الكتاب والعنى**
والخلاف شر يعني أنه الخالف إذا ادعى أنه أراد بعرض الكلام المتعاقبة فبطلت
فنيته في الرسول سواء كانت يمينه بالهد أو غيره لأنه لا يزيد وينقص لا كذا
فيلف في العنى والخلاف حتى العبد والزوجة وتبوء في الكتاب أنه كانت
يعينه بخير العنى المعجبر والخلاف وأما دعاه فلا ينوي ويضعاه (انقضاء مع
المراجعة وتقييد تنويع بخير الخلاف والعنى مذكورة إلا مع اعتراض على
الرسول فإنه لا ينوي غير مقيده أما لو حلف ليكلمن لم يبرأ بالكتابة ولا بأب
الرسول مطلقا لأن الحث يقع بأكثر من سب بخلاف البر كما مر **في الإشارة** قوله
شر يعني لو حلف لا أكلم فلا فاضار الخالف إليه فأنه حيث لأن الإشارة كلام
وسواء السميع والاصم ولا حيث لا أكلم زيدا بالسمع وجهه وهو في
الصلاة كلام وقوله بالإشارة ينبغي حيث كان يهيى والأبلا وينبغي أن
يكون حكم الفية في الإشارة كحكمها في الكتاب فيقبل في غير العنى والخلاف
وبخلافه ولو لم يسمعهم شر يعني وكذلك حيث الخالف إذا أكلم الخلو ف عليه
ولو لم يسمعهم لاصم أو نوع مستثقل أو استثنى عن الكلام غير لا كذا يشترط
أن يكون الخالف في مكان يسمع فيه كلام الخلو ف عليه عادة لو لا المنافع
وأما أنه كان في مكان بعيد لا يسمع الخلو ف عليه كلامه عادة فإنه لا حيث
لأفراة تبه بغيره شر مراد أنه من حلف لا يفرد أو لا يفرد جهرا أو لا يفرد
الكتاب أو في الكتاب فغير عليه بغيره فلا حث بها على الفقرة الخالف
لأن الخلو ف عليه لأنه مراد المتشهور حيث يعجز وصول الكتاب إلى الخلو
ف عليه بغيره أنه هو المعجبر وتقييد كلام (المؤلف) هو أو فراه أو غيره

فان الخطاب الاربع عوم الخمسة بالاضمار بنطرا

الحاج

فبذلك الاجل على العتار عن المخرج خلا بالمعجزة في قوله باحتسب في غير تفصيل
 بالتدقيق فاع ايء منكونه ان تم في وقت معدوم واما ان تم في وقت بعد الاجل ايضا
 جازم تحت اتفاقا ان المبيع حينئذ با على ملك ربه ولم يدخل في ضمان المشتري ولا
 ملكه بل حصل واما **في بيعته** **لن** **تشر** يعني ان من حله ليفضيه حقه الى اجل
 كذا اجره ربه للمدين او تصدى به عليه او ابراهمه وما اشبه ذلك وقبل المد
 في ذلك جازم تحت مكانه لان الحق صفة بعد قبوله **او دفع في وقت** **ان**
من ماله **تشر** يعني لو حله ليفضيه حقه الى اجل كذا عتار الحال او يرغب
 الا ان بعض افارح الحال فضا له عنه من ماله او من مال الحال جازم لا يبره
 كانت اليه موجهة ومضى الاجل بعد حاشته ما لم يعلم الحال قبل الاجل
 ويرضى به جازم يبر ذلك واما ان كان الخرج عنه وكيل جازم كان وكيله في
 القضاء او معوضا برهان كان وكيله في البيع والضراء والتقاض فبذلك ان
 به الحال والا فلا يبره بالقيمة قوله عنه الحال وكذا ضمير ماله وكان ينبغي
 ان يقول وان من ماله **او يشهدا** **بقيمة** **بالقضاء** **تشر** يعني لو حله ليرضيه
 حقه بضمير له بينة انه فقال له لم يتسرع بذلك ولا يبره الا بدفعه له ولو قيل
 وشك الشبهة اذا كان الحق المحل على وكيله عوضه عتار ما استحق او كلف
 به عتار وركه جازم لا يبره حتى يوفيه عوض العتار ثم يبره ومثل ما ان اعترف
 المحل له انه وصلا اليه حقه قبل حله المريان جازم الحال لا يبره الا بدفعه
 له ثم ان شاء اخره منه او لم ياخره منه بقوله **من الابد** **بقيمة** **تشر** راجع
 الى المضاد الثلاثة اي ولا يبره الحال في ذلك كالم لا بدفع الحق قبل مضى الاجل
 حقيقة كما في مسئلة الدعوى ومسئلة الشهادة او عتار كما في مسئلة الغريب
 اذا بطل ذلك وهو غائب واجازة بوجه ولها راجع ما في وقت ما اخر راجع
 للثلاث مضايك **من لان** **جاء** **ودفع** **الحاضر** **وان** **لم يذبح** **بعد** **قولان** **تشر** راجع
 حله ليفضيه حقه الى اجل كذا ثم حصل الحال جازم في الاجل جازم دفع الحق
 في عنه الدين في الاجل بربيعه وبره من الدين وان مضى الاجل جازم دفع الحق
 الدين بعرضه في المسئلة فولان باحتسب في الى هيب بيمينه وعدمه نفى الى

حيث اليهودية تشرح به بعد ان استظهر ان دفع جماعة التمسير يدفع دفع دفع
 الحاكم وانه المفسر عليه والسكران بخلاف العتار قال شران الميراة بدفع الحاكم
 مغيرة بها اذا لم يكن للجنون ولي ويحتمل في الغم عليه والسكران كذا ينبغي وينبغي
 ان يكون الاميركا الجنون وان في ذلك المعقود كذا في الاحكام كذا في كلامه انديرا
 بدفع الحاكم ولو كان المرفوع من مال الحاكم والولي مثله والظاهر ان الميراة
 امكن الوصول له فلا يبره غيره والامير **وبدفع** **مفاد** **بقيمة** **لا فتيك** **تشر**
بقيمة **الجمعة** **وليس** **تشر** يعني لو حله ليفضيه حقه في ابيع الجماعة او يبر
 الجماعة غدا او هو يفرغه كذا في الحال ان غدا يبيع الجماعة مثلا بان فضله فيه جازم
 يبره بيمينه اذ هو مفسر غدا ابراهم لا يفرغه غدا في حله باسمه وان لم يفضه فيه
 تحت لاه المعلوم من فصد الخالف انما هو تحجيل الفداء لا تقضية المير جازم
 يلتزم التي قوله يوم كذا الا ان يريه اليوم الذي يبيع فيه ان كان مستقيما كما
 نظام الخد الى **من لان** **فضمير** **فيلان** **بجلا** **لا قلته** **تشر** يعني انه اذا حله ليفضيه
 حقه في غدا فيعلم له اليوم جازم لا يثبت لان فريضة الحال افقت ان الخلف انما
 هو على عدم تاخير عتار اليوم لذلك اذا قصد جلعه ان يدفع له غدا المثل
 جازم تحت بضايه قبله بخلاف لو حله ليا كالم هذا الطماع غدا اما كالم اليوم
 جازم تحت لان الطماع قد يراجه اليوم والغريب انما الفصد منه (لفضاء كذا في
 المرونة فلك ان يبراهم حله الطماع على مقتضى اللبى وفي الدين على المعقود
 ولذلك لو فصد بالدين اللذ بالتاخير وبالطماع الرغبة في كالم لكونه في
 لان عتار الخدم ونحوه لا يشهد **من لان** **بقيمة** **تشر** راجع الى
 قوله لان فضمير قبله اي جازم تحت وصورة حله ليفضيه حقه الى اجل
 كذا ويا عتار به عرضا قبل مضى الاجل يعا في قيمة الدين الذي عليه جازم يبر
 بيمينه جازم كانت فيمنه اقل من حقه لم يبره باعه بقدر الدين لانه يحتاج
 لجانب البر والخش يدفع باذن سبب وان كان الغيب جازم في ذلك **من**
وتبرأ **قاب** **يقضاء** **وكيل** **تشر** **تفر** **او معوض** **تشر** اي وير الحال ان غاب المحل
 لم او تغيب واجتهد عليه ولم يحل بفضاء وكيل تفاض له فيه او معوض

الشمس من غير تارة

اذا حلف ان لا يدخل منزله الدار من غير الباب فحلف بالباب وحلف بالدار او احد
 وممن غير ذلك ومن حلف ان لا يدخل منزله الا من يتركه حلف على ما لا
 يجب الاطلاق عليه او لضعفه ونحوه فانه لا يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل
 قوله لا اذ حلف لا اذ دخل منه بغير الباب او وصل الصغير بالمحل وهو من باب الحلف
 والايصال من **وقيل على من حلف ان لا يدخل منزله الا من يتركه** فانه لا يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل
 حلفه لا اذ دخل الدار فانه حلف على ما لا يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل
 ملك جلات الرقبة او الرقبة بغيره بغيره او عاقرة اذا البيرت تنصب لسانها جان
 افام على لضعفه ذلك البيت الذي سكنه الان المحلوق عليه صرا ملك الرقبة او المنفعة
 بغيره فانه يثبت والبراد بالنيان الاستعلاء ولو ما **والباب والدار** فانه لا يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل
 محلوق عليه وان لم يثبت **فانه لا يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل** فانه لا يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل
 طعما لزيد مثله فدخل ولد الحالف او غيره ولا يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل
 عليه ما لم يحرم خيرا يخرج الولد او الحية فاكل منه الحالف ولم يعلم انه من غير زيد
 المحلوق عليه فانه يثبت لانه يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل فانه لا يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل
 بان يكون الابن محرم ما والاب موصرا ولا يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل فانه لا يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل
 فان كان كثيرا لم يثبت وجه التبرئة ان اليصير ما كان رد فانه يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل
 ملك المحلوق عليه يثبت بالاكل منذ ولا كذلك الكثير اذ لم يتركه وقد
 اشار غير الحق الربا اليصير قال في بعض الفقر ويرى قول مالك يكون الاب
 فادرا على عدم قبوله لانه لا يكون الاكل لا يتبعه باكله الا (لو فت كالنفس)
 ونحوها لانه يقول نعمة ائني على بلير لا حد ان يحمل عنه شيئا منعا بهرا ان
 اكل مما اعطى الصبي حنت ويعد ذلك قبول لا تخبر المحلوق عليه انه وعبر
 قوله الا انه يثبت باكل ما دعه له واه كاه كثير لان له ردة واما ولد الذي
 لا يجي نفعه عليه فلا يثبت باكله ما دعه له المحلوق عليه ضموا كاه بغير
 او كثيرا لانه لم يتركه **والباب والدار** فانه لا يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل
 يعجزان من حلف لا اذ حلف بالايام او الشهرة او السنين فانه يثبت بكلامه
 ابد اية جميع ما يستقبل من الزمان لانه ابد الحرف لا يستغراي ما يستقبل

من الزمان

من الزمان حلفا للالت والالت على الاستغراي في الثلاثة وهو مراع عدم النية ولا مبرور
 للكلع بهنرا الحرف بك مثله لا يلزم ولا اربعة الايام **فانه لا يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل**
 يعجزان من حلف لا اذ حلف بالايام او الشهرة او السنين فانه يثبت بكلامه
 حلف على المنصور عن رايه الحاجر والمشهور عن رايه غير الصلاح **وقيل**
كذلك لا يجوز ان لا يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل فانه لا يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل
 يقال بعض الاشياخ يلزم ثلثة وهو قول ابن الفاسم في النية وقول ابن
 الماجشون والصبغ في الرخصة وقول محمدره كتاب ابنه وقال بعضهم يلزم شع
 واحد وهو الذي في المرونة لابي الفاسم واما اذ حلف ليتبرئ اياما او اشهر او اوس
 سنين فانه يلزم اكل الجمع من كل نوع وفيه لا يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل
 وفيه شع النسخ قول محمدا احتياطا لانه لا يجوز ان يكون في يدهما مائة
 بالشع لمول والا فبقولك **فانه لا يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل** فانه لا يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل
 اذ حلف لا اذ حلف حينا او زمانا او دهر اذ يلزم نعمة من يوع حلف فانه كلف
 قبل مضيه حنت بل عر بها فويل كذلك وفيه لا يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل
 بنية ولو عر **فانه لا يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل** فانه لا يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل
 لا يثبت اذ حلف ليتزوج فتنزوح امراته نكاحا حيا يفسخ قبل الدخول ولم يدخل
 بها فانه دخل بها بر يمينه ولا حنت لانه ينعى بالادخول او كان نكاحا حيا
 يفسخ اذ اقبله لا يبر ولو دخل بها فوله بما يفسخ اية يما تقيض قل
 يفسخ قبل الدخول ولم يدخله او قبل الطول ولم يدخله او ابد اعملا ليمينه
 على النكاح الشرعي فلو مات بعد دخوله او لمول (الحلف) او العفة
 والاهل باي بر ولا يبر اذ تزوج امراته تزوجا حيا الا انها لا تشبه ان تكون
 من نسايبه فان كانت كتابية او ذمية الاصل ولو دخل بها ولا يبريد الا
 العقد الصحيح والرد المباح وان تكون مع نكاحه نكاحا او تشبهه
 ان تشبهه وتشبه زوجته لانه لا يبريد الا الاصل او الحالف على التمسك
 الحالف على التزوج **فانه لا يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل** فانه لا يثبت الحلف بدخوله مما غير اصل
 صورته اذ حلف لا يثبت قبل جماله فتكفل بالوجه فانه يثبت لان ضمان

اليمين

ايضا لا يمكن معترفنا بان حلف على شك
بان كان باله وبعده غامض وان كان
بغيره فهو حاشية هذا حاصل ما الكبر
تتميز

وهذا واضح حيث كان حيث اليه معتقدا انها اخذت ولا يقع المستلقة قبيل ان يفي
في الكبر من حيث كنهها عاليا **لا يخرج الاباء في خبر** يعني انه اذا حلف على زوجته انها
لا يخرج الاباء من جنته فخرجت بغير اذن حلف علم بها او لم يعلم لا يفي لان لم يعلم بها
بل انشكالك في الحث وكذا ان علم بها ولم يمنعها من الخروج ولا يكون علم بها
عند خروجها وتركها كالاذن لها في الخروج ولا يمنع من لغزله لا يخرج اية حلف
لا يفي لان لا يقع كذا ولا يفي لانه صريح ولا يقع العلم لان الاذن هنا جازي
البر لا يبر منه وليس قوله **لا ان اذن لا يخرج الاباء في خبر** بل لا يقع خبره فتمت ما قبله
وانما هو مستلقة مستقلة والمعنى ان من حلف لا يفي لان خبره لا يفي لان خبره لا يفي
جاء اذن لها في ذلك فذهبت اليه ثم زادت من غير علمه بان لا تفي عليه واما لو زادت
وبعد عالج فانه يفي لان علمه كان فيه وعلى ذلك حمل الشارح كلام المؤلف ونحوه في
المواو وهو نص المرونة وقوله بلا علم ايمانه الزيادة بعلمه بعد فعلها الزيادة
لا يوجب حثه ثم ان مثل ذلك ما اذا خرجت في العرض المزكور لغير ما اذن لها فيه
ابتداء ثم ذهبت لما اذن لها فيه واما ان حلف لا يخرج الاباء في خبره ابتداء
التي غير ما اذن لها فيه فانه يفي سواء علم او لا واما ان خرجت لما اذن لها فيه
ابتداء ثم ذهبت لغيره فبغيره فلو ان **صريحه لها بعد ملكه اخر** ولا تفي في
فكره الدار او داره فبلا يفي اي لم يتوفا اذ امت له لا اذن فلا يفي خبره انه اذا
حلف لا اسكن هذه الدار او داره فبلا يفي هذه فبلا يفي صريحها صريحها التي هو الخالف او
المعلوم عليه ثم سكنها الخالف بعرضها فانه يفي لما في اسم الاشارة من التغير
بلا يفي بل انتقال الملك لانه انما اكره تلك البقعة الا ان يتوفا في العسكتين
ما دامت له ولو قال داره فبلا يفي ولم يفي هذه فبلا يفي سكنها الخالف لم
يفي ان لم يتوفا صريحها ولا يفي قوله وبعده له سواء عاد لها لموعا او غيرها
وقد علمت انه لا حث مع الاكره فيك وفي ذكر العود في لان الحث لا يفي
بها اذا كان صا كذا ثم عاد واجيب بان العود يفي على معن الدخول كما في
قوله تعالي او لم تعود في ملتنا اذ لم تدخل وهو المراد اذ وجد حوله علم وحجم
المعنى ان الشره راجع للمثانية ويصح رجوعه للمستلقة على معن ما اذا

في حله يفي بين ان يكون علم يفي ام لا
بلا حث عليه وكذا لو ذهبت لغيره
لها فبلا يفي

كانت

كانت الدار للغير والمستلقة من **ولا اذن في حث** وصارت حاشية خبره اذا
حلف لا دخلت هذه الدار يعني وصارت حاشية خبره فبلا يفي حثه باله حوله في حثه
وقوله **صريحه لها بعد ملكه اخر** ولا يفي في حثه وصارت حاشية خبره
يدل عليه كلام المرونة والتفسير او يفي ودخلها معي ها ان لم يبره اذ باله
كرهه المعصوم من قولنا وكرها وهذا المقدر معلوم مما مر من قوله ان لم يبره
وذكره لاجل الشره المذكور **ويجوز** اخرى اذا حلف لا يدخل هذه الدار
يفي بان كانت يمينه لاجل كراهيته في صاحب الدار يانه لا يفي حثه بالدخول فيها
وبغير خراب وهذا مراد المؤلف وان كانت يمينه لاجل كراهيته لغير الدار فلا
يبره اذ اقاله في حثه بان يفي ثانيا بغير حثه الا ان يفي من غير اذ
حث بدخوله اما لو حلف ان لا يفي حثه فبلا يفي ولو علم فيها او ناع من
غير خراب اذا نكل امتعته منها اذا كان له فيها امتعة والقاص ان الغير
راجع للمثاني كما قاله وهو كما هي لا وهو المتوفا لا الاكره لانه الاكره
الامور بغير كراهها وانما حثه بالدخول بعد ان خرجت حيث امرهم بالتخي
معاملة لم يفيض فلو كان الاكره انزال عنها لان الدار اسم للصاحبة
مع البنيان **صريحه لها بعد ملكه اخر** ولا يفي حثه
اذ حلف لا يبيع من بلاء اذ لعلان شيئا ثم باع من بلاء لعلان بان كان
هذه المشتق من ناحية المعلوم عليه كفي يبيع او صريحه الملائمة وما تشبه
ذلك بان الخالف يفي وكذلك يفي من حلف لا يبيع لعلان شيئا اذ لا اثر
سما والشيء به فمع لعلان ثوب الرجل باعها له الرجل الخالف بما علم
ولم يعلم انه ثوب فبلا ان كان الرجل من ناحية المعلوم عليه كما مر ولا
بلا او **صريحه لها بعد ملكه اخر** ولا يفي حثه ما علمه من بلاء لعلان
له ان كان من ناحية يمينه وهذا ان علم ثوبه بلاءه بياقيه هذا كما اخرجها
الحنس **صريحه لها بعد ملكه اخر** ولا يفي حثه ما علمه من بلاء لعلان
حث ولزم البيع خبره هذا مبالغة في الحث والمعنى ان الخالف لو قال للوكيل
عن البيع انا حلفت لا ابيع لعلان واخضرت نفسي له بالوكالة فقال له

اجورهما

الاولى له لانه الثالث وفوله من الاية يتواني في راجع لمصلحة البصائر
 قلت البصائر يستلزم التواني فلا يصح الاستثناء قلت لا يصح ذلك اذ يستلزم
 بصوره في غير موضع من قوله من غير تواني ولا يصح رجوعه لمصلحة البصائر كما
 من قوله في حيث لا يكون له لانه لا يكون له في حيث لا يكون له في حيث لا يكون له
 اية من علمه بطلان زوجته اذ لا يكون لها في التواني وفيه عدم الجمع
 بينهما فكما هو احدهما ففيه فليست به فاذ كانت في ذلك كما في التواني واستلزم
 الخش حيث يتم عدم الجمع واعتد في عدم الجمع على من زوجته البينة اية واليمين
 بالطلاق والخش الحبر والمواء مقتضيا فليست بنية اتفاقا بقوله با حصرها
 اية التذير ورجوع الضمير بغيره من قوله لا كسوتها وفيه تسمية لا كسوتها
 اية ايهاها وفوله وفيه الجمع اية عدم الجمع لهما بينهما والجملة حاليتها واحدا في
 الخش لو تم تكليفه بنية اصلا **قوله** انتهي الكلام على الايمان وكان في التذير
 فربما لهما التراجع وتشاركهما في كثير من الاحكام جعل التذير بصلا ثانيا ليا ليا
 اليمين **فقال** **مل** يذكر فيه اركان التذير واحكامه
 قال في التبيين في بطلان الذال المعجمة والتذير جمع على نذر في
 النوى والدال يقال نذرنا ان نذير في بفتح الدال في الموضع وكسرها ونذير
 في المصنفين ومعناه الاتزام اذ قال ابن تيمية في التذير في الامم من الجاهل في الجاهل
 امر في نفسه له تعالى امر المحرث من نذر ان يحذر الله فلا يعطيها ولو
 والاطلاق البقاء على العزم نذر في معنى ان النذر يطلق على معنى امر وبعضه اخشى
 والاعم يطلق على المنع والكره والامر كما ورد في الاحكام الشرعية والاها
 في التوبة ثم قال لا يعرفه واخصه بما موردا اية التزاع كما عرفت بنية
 في نذر الامتناع من امر غير ايميه حسب ما مر قوله طاعة اخرج به المحرر والباح
 والعزم الداخل في الامم وقوله بنية فربما اخرج التزاع القاطعة لانبية في نية
 وهو احد اقسام اليمين وقوله لا يثبت الامتناع من امر اخرج به اليمين لان الامتناع
 من امر وهو عدم فعل المحذور عليه واركانه ثلاثة الصيغة وهما في غير قوله
 لله على او على ضحية والشئ الملتزم وسيا في غير قوله وانما يلزم به ما نذر به

والشخص

والشخص الملتزم وبعبارة اخرى له في التذير في التزاع في كل ما يرضى
 ان يرضى به الملتزم للغير ان يكون مطلقا مطلقا فلا يلزم الكا من المواء بغيره ولو
 اصل نذر به المواء بغيره ولا يلزم الصبي وبما يجب له مواء ولا العفو ولا يلزم
 الزوجية واليمين المبالغ والرفيق اذ عرفت وفعله في التزاع الما يلزم الما يلزم وفيه
 منهم ما جعله **قوله** **ويجب** وشمل كلام المولى الزوجية واليمين
 حيث كان نذرا بغير المال او به ولم يزد على الثالث فان زاد عليه بالزوج
 رد الجميع كما سيذكر المولى في باب الخش حيث قال ولم رد الجميع ان تضرعت
 بزيادة النذر من التبرع كما يمين كلام ابن تيمية في قوله وللوارث ما في اذ على
 الثالث ففيه من تبرع المربي وشمل كلامه ايضا الضحية وفيه نفي اذ على
 وليه رد نذره بغيره وشمل كلام العبد وسواء كان الملتزم مالا او غيره
 لانه ان كان غير مالا فلا يصير منه ان اضربه في عمله كما لو نذر صلا
 وفوها وان كان مالا بعليه ان عتق اية واحدا ان كان غير مالا ثم بالغ على
 لزوم النذر بقوله **قوله** **ولو قضيت** ثم ايدى له في النذر في غضبان على المعروف
 لرد ما حكمي بحاي الفاسد ان فيه وفي الجناح كذا في يمين وانما اجتمعت اية غير ذلك
 بذلك وكان حلفا في حاشي التزاع في حاشي وفلك له اذ اقيمتك بقول الدين فان اعد
 لم ايتك الا بقول مالك ان يفسر وهذا احد افوال الشافعية وكان بعض الاشيا
 يميل اليه ويعدونه نذرا في اية معينة لا يلزم المواء به وفي الجناح ان يفرض منع
 نفهم من شيء وهو ما يقتضيه بالزامها التذير كقوله لله على نذرا في كلعت
 بطلا وفوق لك مما يفرض به كيف نفهم والتفصيل عليها والقرير والرضى
 ان يكون على قبيل الضمير كلامه على نذر ان تضرع الله مربي في مثالا وفوقه في
 ما يعيد كراهية نذر الجناح **قوله** **وان قال** **الاية** في قوله او ارضي خيرا منه بخلاف
 ان شاء فلان في حاشي نذر نذر في التزاع في لازم لفاذ له واه قال الا ايه
 له في عدم جعله نذرا اية فاحل في نفسه فانه لا يخل وهو لازم لان الضمير
 تفهم وتبين عليه اللزوم والحسب هو التزاع التذير وكذا يلزم التذير ولو
 قال التذير في الاية ارضي خيرا منه اية في هذا التذير وروا في التزاع لا يعيد له

استشناؤه ولو لم يقل قال هذا نذر ان شاء الله وان شاء الله لا يكون نذرا الا بعشيتة كانت طاعة
 ان شئت انما هو الحشر بل هو ما في ان يغير او يبدل ولا شيء غير الخالق وان على النذر على
 مشيئة الله كان كلفنا فلا نعلم المشيئة المحمدا وعلى الخلق ان شاء الله ثم كلفنا
 لزومه ذلك على المشهور وهو انما يلزم به ما نذرت فغير ان النذر لا يلزم منه
 الا ما كان منه وما جعله او تركه بل يلزم به المباح كذا في على ان امس في الصوت اذ
 لا في به فيه والمحروك اخرى كذا في على ان اصله نذرا بعد العصر والمجموع اخرى
 كذا في على شرب الخمر والواجب لازم بنفسه كطاعة الله مثلا او غير ذلك
 ونذر العزم على وجه كونه المحروك والمباح كذا في او مشيئة فولا الاكثر مع
 كذا في الموكلا والمفومات اهو وعلته مرتبة نذر المباح لان في عظم ما يعظم الشرع
 وتشمل قوله ما نذرت من نذر زيارة قبر رجل صالح او حرم جانيه يلزمه وان عمل
 المعصية يقال قال ابن عبد البر كل عبادة او زيارة او مباح او غير ذلك من
 الطاعات غير الصلاة فيلزم الاتيان اليه وحديث لا تعمل المعصية خصوصا
 بالصلاة واما زيارته الايام من الاحياء والعشيخة ونذر ذلك والبراءة ونحوه
 فلا اختلاف فيه وتوقف بعض الناس في زيارة القبور اثر الصالحين ولا توقف في
 ذلك لانهم من العبادات اتاها من مقتضى البرزخ لحوالوا كلامهم على او على حقيقة
 نذر انذار المصيبة كلام علمي صحيح او كحتمان قبل الظاهر ولو لم يلزم بالنذر
 على التخييل او على حقيقة ولو لم يلزم بالجلالة وفيه في النذر كالمعبر الى النتيجة ثم
 العرف في القبح وتقدم الخلاف في انعقاد اليمين بالنية دون القصد فانه قيل
 تمثيل للمعصية بقوله حقيقة وهو سنة فيقال المراد بالتمسك وبالعقوب
 طلبة فيم حازم فيقول المعصية وماه ونها ولا ينافي جعله هنا للمصيبة في بالنذر
 مع قوله ان المشهور والواجب اللبالي في لاند هناك في طاعة بعثتها من نذرت
 المحل شرعي وقد في التراجع النذر المحل غير المعنى والمحل وما يوجب الم
 على نفسه شكر الله على ما كان ومضركم في مريض فينذر ان يصوم او
 يتصدق او ما ليس شكر الله في حصل بمباح او مباح الا فداه عليهم والتزام
 مباح من غير المحروك وفي غير المحل نذرت في غير المحل المحروك

منه غير كراهي

نذر

كذا في موع كل غير او اثير لان ربما ان في علم كسمل او غابة التفرقة والربا
 واما النذر المحل بمحبوبه ان كان شيئا للمريض يعلم صفة كذا او ما رزقه
 الله كذا يعلم النذر المحل او غيره من الغيب يعلم هو مكي واما المحروك ان في على
 ميل المعاوضة لا الغربة او خوف فروع الجاهل منع من حصول المحذور او
 مباح نذرت وما المحروك نذر القبر كذا في عتق عبدة تشتغل مؤنته عليهم
 لفظة نعيم قتلها منهم وابعاد الموت نذر التخرج كذا في شئ كثير يشاء عليه اما
 ما لا ينبغي في موع كذا في المعنى وكذا في ما يعجز ولا يشك مع قوله وانما يلزم
 به ما نذرت لان المراد به ما نذرت في الجملة مع وقوع النذر في العوارض وتعدا
 مندوب في الجملة والكراهية عارضة واذا نذر المحروك جازي المحل لان النذر
 متعلق على كراهيته والمحل مختلف في كراهيته فقول ما قال ان المحل لا يلزم
 فيه نفي ولا يفيض بالنذر ولو كان للمعبر ولو كان عتقا لانه وماه لا مع النية
 ومتى ففوق عليهم بغير اختياره في تمنع منه نية فلم يكن فيه وماه هو قوله
 البعد نذرت بها حياة في قبره ثم سمح شيئا لا غير في نذر ان ما نذر هدي به نذر
 نذر امعلا او غير معلوم وفي الواحدة من الابل كذا في او ان في نذر يلزمه ان في
 ما في النذاري على البعد نذر المشهور ان نذر يلزمه ان يخرج بقوله التحليل البصر
 من البعد في ان من البعد با نذر يلزمه ان يخرج ببيع شيئا من من الاضحية
 وصفتها ما في نذر الغنم با نذر لا يلزمه من مضمون لا يصالح ولا غيره بل يصبر لوجود الاصل
 او يعلم او يدرك به لم يلزمه على دون الضميمة من الغنم با نذر لا يلزمه ان في
 شره ما ذلك وهو كذا في كلام المؤلف والحواء وقال بعض يلزمه ان يكمل ما يقضي
 متى ايسره وهو كذا في لاند ليس عليه ان ياتي بها كلها وفتا واحد ولا
 المؤلف في نذر نذر كذا في كذا في ما لو نذر في هديا ما لفا جان نوى نوعا
 لزومه والا ما لا يصلح البعد نذر كذا في قوله والاحب حينئذ به نذر وصية
 نذر نذر يعني ان ما نذر ان يصوم بشئ من النذور كعصفان او اسكن ربنا فانه
 يلزمه الاتيان اليه لاجل ذلك وان كان من مائة او من النية ودية واجبا
 بل نذر في صلاة في نذر من النذور في يلزمه الاتيان في ذلك ومبصوم النذر لو نذر الهوى

الشم
 النذر بفتح الشاء معروض الى ياله
 اية الحزم وبالكسر اسم لموضع الانسان
 صلا كذا في قيل الله

ولا يجعل في شقص مثله كما في مسئلة الدقة
في لزوم الارصال والبذل والتمتع في البقر والغنم والابل للهدى يلزمه ارصالها
في محل الهدى وهو مكة او منى ان امكن فانه لم يكن بانها تبايع ويعرف بثمن
غيره ويترجم الى الحل ان اشترى به بمكة النحر يشترى به حيث يرى انه يلزم
ولو وجب مثلك الاول في بعض الطريق بل لا يوجب رجاء افضال منه بمكة ويلزم
عنرا اشترى به الهدى الحميم بعينه ولو معينا كعلم نذر هذه البركة العجاء
وغوفا مع الايقول على الاصح لان الصلابة انما تجلب في الواجب المقتضى بان
لم يملك بيع وعوض بثمنه سليما ونفقة بعثت على بيت المال وقوله وان
معينا بعض النسخ بالباء يعنى وهو غير مبيع بعضا بالنون يعنى وهو مبيع
صوله فيه انما يبيع الا بطلان في الافضل ثم هذا راجع لقوله كهدى واضمار
به انما تقرر بانه ما انه اذا قلنا في صحة سبيل الله او قال بقوله المبدنة
هدى وتعد راسا لذكر ذلك الى علم بانه يباع هناك بعوض بثمنه في علم
لا كى ثم الجرس او الصلاح لا يعرف به الاما جنسهم في محل الجهد واما
الهدى بانه يجوز ان يعرف بثمنه من نوعه او من غير نوعه وهذا معنى
قوله ولم يميز في الهدى سليما او معينا اذا بيع الا بطلان في الافضل كما لم
ياع الغنم واشترى بثمنها ابل او بقرا وهذا هو الاصح عنرا في الخاجب لان
المطلوب من الهدى شئ واحد وهو كثرة النحر توسعة للبقر ولحم الابل
اكثر بخلاف منجعة الجرس والصلاح فانها متساوية **ص وان كان كثير يبيع**
شريعته فان كان النحر الانسان والتمتع بعد ما جازى الهدى في العادة
كالشرب والعبد والجرس فان يبيعه هناك ويرسل ثمنه يشتري به هدى سليما
ما يبيع في العادة ولا يرسل بعينه موضع الهدى **ص وكذا بعثته واهدى**
به ثم يعنى انه يشترى به ويرسل ما دعوا الثوب لا يباع تغير سنة الله
الهدى لانه جنسها صورة بعينه الانعام فيبعت ذلك بعينه بثلث هذا
احصوا ان تركيكم وكروا وارسل ما نذيرك هناك ويشترى به هدى سليما
يبيع به الهدى بقوله واهدى ثم راجع لهذا في بيع واهدى به وكروا بعثته

وعلى تقدير بيعه اهل بيته اي ينفقهم حر وقطع اختلف بطل يقوّمه اولاً اولادها
والثغويح ان كافي بيعهم قلا ويلات شره المرونة النذر ان اذا اهل ثوبا
ونحوه ان يبيع ويبيعت بشفته ولا يبعث بعينه وهو معنى قوله وان كان كثر
بيع وكله بشفته ووقع في العتبية وفي المرونة في موضح اخ من النذر جواز
تقديم على نفسه واخراج فيقته فانه في التوضيح وهو كالحق المرونة في كتاب
الحج بعد كثير الاشياخ ذلك على الخلاف واكتفي بخلاف المذهب وحمله
بعضهم على الوفاء واما ما وقع في العتبية فيقصر كما في المرونة والى ذلك اشار
بقوله وهذا اختلف قول مالك في المرونة والعتبية مع موضح اخ من المرونة
فليح اختلف بالبناء للباع على اي حال ذلك على الخلاف اع لولا كان فليح
قال له وياي شيء اختلف فقال هذا يقوّمه على نفسه كما في العتبية وضع
اخ من المرونة او لا يقوّمه على نفسه بل يبيعهم كما في المرونة فبنا لانهم
رجع في الصلوة فيقول له اذا قلنا بالمتقوي فترك التقويم الواقع فيها
على وجهه فقال يترك ثوبا لا وهو با لا محال فيسرق لها يبيعها
وقد العتبية ان شاء باعه لان الامر فيها بالبيع امره بالاي ترك
المكروه منسوب والندوب موكّل بعلم وتركه في المشقة او يقال التقويم
الواقع في العتبية ان كان حصل الاتزام يبيع حيث فيها لان الحال في
لا يفصح فربما لم يدخل في خبر العايد في بيعته كالكلب العايد في بيع
والبيع الواقع في المرونة على من التزم بخير يمين بعد مقتضى فاصد الفدية
بيد ذلك في التزم به في ثلاث تاويلات ثلاث ههنا زينة كلام اي غايه في
عجز كونه الادنى ثم عجز في الكعبة بغيرها فيها ان احتاجت ولا تفرق بين
تفرق انه اذا اهل ثوبا او عبدا او نحو ذلك معا لا يورى عادة انه يبيع
هنا ولا يبرئ مسلم ويبرئ ثمنه يشتر به ههنا لا يملك الهدى واضان
ههنا ان التزم المذكو واذا عجز عن شراء بدنة او بقره فانه يشتر به اقل
الهدى وهو شاة وهو مائة بالادنى وان عجز عن ثمن شاة فانه يبرئ مسلم
الخرقة الكعبة يبرئ منه وما احتاج ان احتاجت الى ذلك كان لم يجز اليه فانه

يتصرف به في أي مكان هو أغنى ما لك ان يشرك مع غيره من الأند و لا يمتنع
 من الصلاة عليه و لا يشترط ان يكون في مكة او في مكة مع غيره من الأند
 غير مع الغياض بها خضار و غيرها من الأماكن و لا يشترط ان يكون في مكة
 اصحاب عفرها و غيرها من الأماكن و لا يشترط ان يكون في مكة
 الصلاة تشترط ان يكون في مكة او في مكة مع غيره من الأند
 في المشي لمسجد مكة في حجة أو عمرة أو نذر في المشي لمسجد مكة لأجل صلاة به
 ولو نفلها لم يلزم ذلك في الأول بلا خلاف وفي الثانية على المشهور رواية ذلك
 ما فيها لا راجحاً خلافاً للفاصل أصابعك في قوله من نذر المشي للصلاة لا للحي
 لا يجزئ بك يركب ان شاء و اما مسجد المدينة و مسجد بيت المقدس فربما كان
 اذا نذر المشي الى احداهما لا يلزمه على المشي في رايتهما و اكد كفاية هذه
 قوله و مشي في المدينة او ايلياء ان يني صلاة به مسجد بينهما او يصلي فيهما
 و انما انما لا يركب في الصلاة و الصوم و الاغتسال في لزوم ذلك اذا نذر شيئا
 من ذلك احد المصالح الثلاثة مسجد مكة و المدينة و ايلياء و هو في قوله
 بها و اني بغيره من نذر المشي الى مسجد مكة و هو فاصلة بها
 هو ان كان بالمسجد و خارجا عنه فانه يلزم ان يخرج الى الداخل و يات بهجرة ما
 شيئا في اياه و ان خرج من الحرم خرج للحل و اكد و مشي منه حكمة او البيت
 او غير ذلك من التخصيص تام اي و كذلك اذا نذر المشي لمسجد مكة او الى البيت او الى
 جزية المتصل كالحج و العترة و الركن و الباب و الشاذ و ان فانه يلزمه
 الاتيان اليه ما شيئا و انما نزع من قال الى مكة او المسجد الحرام لان ذلك يجزئ
 عن البيت و البيت لا يوتي به الا به حج او عمر له **لا غير ان لم يني نكاحا**
 يعني انه اذا نذر المشي الى موضع غير المواضع التي تفرق من ان يلزمه الاتيان
 اليها فانه لا يلزمه فيه بسبب ذلك كما لو نذر المشي الى موضع او الى المقام
 او الى مكة او الى المدينة و ما اشبه ذلك من الاجزاء المنفصلة عن البيت ما نزع
 داخل المسجد او خارجا منه و محل نزع المخرج في المنفصل عن البيت و هو في
 ان يني احد النكاحين فان ناله فانه يلزمه حجة الاتيان ما شيئا الذي ذلك

ذلك

و يعرف به جوارق ليس منزع وكانوا
 يعلون الماء فيبعها في السراخ
 و صارت الان حزن قار
 تحتاج اليه القعبة
 او

الحل

الحل و يدخل في ما قبله و ما كان قبله غير المشي و عن العياض المذكورة
 من حيث نوى و الا في حيث حلف او مثله ان حلف به يشترط ان يكون في
 المشي الى مكة او حلف بذلك و حلف به فانه يلزمه المشي من موضع ناله في النذر
 و الحلف بان تكون له نية فانه يلزمه المشي من موضع نذر و في الحلف من مو
 ضع حلف بان حلف بموضع غير موضع الحلف فانه يلزمه المشي منه ان كان
 مثله موضع الحلف في البعد فان كان دون موضع الحلف و لم يصير الرجوع لموضع
 الحلف و مشي منه و قيل في التفسير بمشيت من موضعهم و يعرف و انما اراد بالمتلوية في
 المساواة لاء الدعوة و الصعوبة و مقتضى قوله ان حلف به انما اذا مشي
 من مثله الحلف و لم يكن حلف به ان لا يجرئه و كلام الخفي في ذلك بعيد انه
 يجزئهم و نفل الخارج و ان عرفه و غيرهما يدل على الحلف به ليس بشرط
 صريح **تعتبر على احتية** يشترط ان يكون نذر المشي لمسجد مكة مثلاً و لا نية
 له ان يلزمه ان يشي من الموضع المعتاد للحال غير و غيرهم او الحال غير و
 و اما المعتاد لغيره فله فلا يمتنع منه و ينكر المعتاد للحال غير فان لم يكن
 لا يقرأ عرفاً بموضع ولا هناك فنية في حلفه او نذر في **حج و كذا في المنفصل**
 ان كان المنزول في حله و ما يتعلق به اعم من ان يكون فيه ماء او لا و حاجة
 الى ركب في طريقه فحاجة نصيبها و عا د لها و بهذا امار في ما قبله صريح
 فربما **احتية** يشترط ان يكون نذر المشي الى مكة فانه ان يشي الى غيرها
 القرب ان كان معتاد المشي منه فانه لم تكن معذرة بغيره ان يشي
 منها و كلام الخارج كعبارة الهواء اعتبارا لا اعتياداً و لو غير الحالين
 و التفرقة اكثر تشييعاً فانه انما يعتبر بالاعتياد للحال غير ففي اوله او
 لغيره و اما الاعتياد البعد للحال غير و القرب لغيره من مشي من البعد
 ثم انه اذا كان كل من القرب و البعد معتاداً فله المشي في ايهما
 شاء و ان لم يعتد واحداً منهما فانه يشي البعد كما اشار له الاجتهادي
 في شرحه **حج و كذا في** يشترط ان يكون نذر المشي الى مكة و هو في قوله
 في الحج مثلاً و لا يمكنهم الدخول في البعد الا بالصبر فانه يجوز له ان يركب به

المنفصل (اللفظة موضع الماء و موارد البعد اعني ذلك)

في الضعيفة التي البرق يمشي ما يفهم من مركبة مكنة وقوله وغير الخ معطوف على محل في
 المنفصل وقوله ويجزى دخل في مجموع الفروع والحداد **فصل في اعتبار** على الارض
 يعني ان البرق المعتاد لغير الخط الميكانيكي والحداد لا يركب بل يمشي من محل الخط
 الخ البصر المشي وما لا اعتاد الخ البصر مركبة مركبة **فصل في اعتبار** على الارض
 انه اذا جعل مشيها في مركبة وجب جانه يلزم ان يمشي لتنام لسواها الا باضه
 فيركب في رجوعه من مركبة الركني ويركب في رمي الجار واما ان اخرجها
 الا باضه جانه يمشي في رمي الجار فوله لتنام الا باضه وله بعك الركوب ولزم
 يلحق راجع لقوله او المشي في مركبة وللغير ان نوى نصا كما مر وضمي
وتحقيقا في مشي رجوعه للجهة المضمومة من الكلام والاباضة المتفرد
 في كرهها والمعنى على الاول انه اذا جعل مشي المركبة في عمدة جانه يلزم ان يمشي
 في تمام مشيها في تمام الخلان جانه في واجباتها لا من اركانها والمعنى على
 الثاني انه اذا جعل مشي المركبة في جانه يمشي في تمام الا باضه في
 وصفيها ان كان لم يمش اوله في تمام الكلام على مسئلة العمدة
فصل في رجوع وان قد في مركبة كثير **فصل في اعتبار** على الارض
 مكنة او الى المصير الخ ان كان في ذلك او حلق وحش فلما مشي مركبة كثيرا
 وعليه وجوب ان يرجع ثانيا في العار القابل يمشي ما ركب مفضي على المشهور
 وعليه بعد لتبعيض المشي ويؤخر له لعم رجوعه ليخرج الجار النصك والجار
 المال ولم فدهم في عام مشي الاول اجزاه والقلته والكثرة في ذلك بحسب
 المسافة فيكون الركوب كثيرا وهو قليل بحسب المسافة كمن لزم المشي
 من ابريقية وفريقون الركوب يصير بحسب المسافة كما في المشي والمشي
 وما اشتهر ذلك ولا يخفى ان يمشي عدة ايام ركوبه اذ في مركبة ركوبه
 او لا ولزم الرجوع في غير الميسر جدا والبعيد جدا كما يات بيان ذلك **فصل في**
المناسك والاباضة في رجوعه في العار القابل اذا ركب
 المناسك والاباضة معا لان ذلك لما كان مفهوما بالذات وان كان يصير
 في نفسه اشبه للكثير والمناسك على ارجح الخ من غير رجوعه من مكنة الى رجوعه

يعلق

لعمري

لعمري والاباضة على رجوعه من مكنة الى رجوعه في العار القابل والمناسك في العار
 من مكنة الى اباضة فيفقد اذا رجع في العار القابل فانه يمشي اما كان ركوبه
 وعليه بعد استجابا كما يات في كلام المؤلف لان بعض العلماء لا يرى المشي
 الا في مكنة فيقولون او المناسك معطوف على كثير اذ مركبة في جعل المناسك
 وقوله والاباضة الخ او بمعنى مع لا بمعنى او لئلا يتأخر فوله كالا باضه فيقول
فصل في في مشيها على رجوع والمعنى ان المكي حكمه حكم القوي في لزم الى
 جوع يمشي ما ركب وقوله في يتنازع في رجوعه واهل مركبة واحد في مشي
 الذي وسياسة حكم البعيد جدا فوله وكما في يمشي جانه يلزم ان يمشي في
 من غير رجوع باقتضالكلام على الافهام الثلاثة **فصل في اعتبار** على الارض
في مثل الفعير يعني انه اذا لزم المشي باهرك كثير او قلتم يلزم ان يرجع
 في العار القابل ليمشي اما كان ركوبه باهرك في العار القابل جانه يرجع
 في جانه كان حيرته في نفي حجة او نواله او عذره ان نذرها او نوالها
 جانه خالف لم يخرجه وقوله قابلا لصعته لم يخرجه في زمانا قابلا وهو اوله من
 تفدي عما قابلا لقوله لم يخرجه في عامه او كما يمكن الرجوع فيه
 في عمدة **فصل في اعتبار** في مشيها وان لم يكن غير حجة ولا عمدة بل في ولا
 نية حيرته او حلقه بل ابعده ومشى في حركته في كثير اذ جانه يلزم
 الرجوع ثانيا في الزمان القابل فيمشي اما كان ركوبه ويجوز له ان يرجع بغيره
 ارجح به او لا ما لم يكن ركوبه في العار الاول والمناسك بمعنى وعرفه في مشيها
 جعله الثاني في جانه لا عركه لان عملها اقل كما نقله في غير الخ وتناولها
 غيرهما على جواز الخالق ولو ركب اول المناسك وهو في كلام المؤلف
فصل في **اولا الفقرة** **والاخرى** **فصل في اعتبار** على الارض
 انما يجب الرجوع على مركبة كثير او ما حكمه حيث كان غير رجوعه مع علم
 الفدرة حيرته في مشي الجميع في عام واحد بان توهم او علم او شك العجز
 لضعا او كبر جانه يخرج اول عام ويمشي مفدة ولو فلف ميل مركبة في مشي
 واهل من غير رجوع وقيلنا كلام المؤلف في الفدرة حيرته في مشيها

احترازاً من كون العجز غير المميز أو نفي أن يعضى الالام إلى عجزه ولو شاء باجابه يخرج
 أول علم ويثبت مفرد ويرى معجزة ولا رجوع عليه ولا يهدى فانه يترتب
عز ولو فاعلى **أشربعضى** انه لا لزوم للمشي في مكة في غير ركوبه فإلزامه بالعضى
 مصاحبه ولو لم يجر عذري فانه لا يلزم الرجوع فإلزامه بالعضى يلزمه الهدى فقط من
 غير رجوع **عز** **الاجابة** فقط **أشربعضى** في التشبيهاً بجمع الرجوع والمعنى انه اذا ركب
 الالامضة فقط فانه عليه الهدى فقط على سبيل النجاة ولا يلزم الرجوع كما
 اذا ركب رجوعه من غير مكة لثوان الالامضة فقط فله فقط اي من غير
 ضعيته العناصك ولا العناصك فقط والارجح كما مر وقوله كان فله مشيه
 لزوم الهدى من غير رجوع وقوله كالأباضة فقط تشبيهاً بجمع الرجوع مع
 الهدى **عز** **كحاج غيبة** **وليفضى** **أشربعضى** في التشبيهاً بجمع الرجوع مع
 والمعنى انه اذا نزل في المشي في مكة بجمع مع غير مكة على الحج ماشياً بجمع كذا
 يخرج ويركب كل الثوب او بعضه فانه يهدى ولا يلزم الرجوع فله حج بجمع وهذا
 العام المعجز بترك الحج مفيد عما من غير ضرورة او مشى وترأخى حتى ماتت
 فانه ياتى ويلزم فضائل **عز** **أشربعضى** في تشبيهاً بجمع الرجوع على ما عهد الهدى فقط
 فيكون مقابل لفعله ان كنه اول الفقرة اي اءل الرجوع العام الاول والمعنى
 انه اذا ركب كثير او لم يلزم الرجوع ثانياً كما مر فلم يستطع الرجوع فانه
 يلزم الهدى **فقط** **وبعضها** **عز** **أشربعضى** في تشبيهاً بجمع الرجوع على قوله كان اي لا يلزم الالام
 الهدى وهذا مفروجه للمرة الثانية اما الاولى فبعدم ان كنه اول الفقرة **عز**
عز **أشربعضى** في تشبيهاً بجمع ثانياً نحو المعنى لانه بعد تبادله من مكة
 بعد الكثير فانه لا يلزم الرجوع ثانياً اذا ركب كثيراً والاولى وانما يلزم
 الهدى فقط كالأول بغير لبعده دار ومشفقة رجوعه واجم بغير نصبة الى
 اجم بغير تكسر العفوة وتشديده الياء وتخييفها **عز** **وكان** **عز** **ولولام**
أشربعضى ان ما لزومه المشي في مكة يعرف المشي على غير العادة لانه مشى
 مكة وافاق مكة اخرى ثم كذلك الى ان وصل الى مكة فان ذلك يترتب ويهدى
 فقط وصوابه في مشيه لعدوه او لغيره على طاهر المرونة ولما في كلام المؤلف

1521

الامام ولو افلح وحج : عامه اخي وهو قول القننسي فلا بلا لابت رشتة **ص** ولو افلح
 الجمع بمشئ غفبة **و** ركب اخي تاويله نشر صورتهما في المشي الى مكة او حل
 برك وحش بمشئ غفبة وهو راس شقة اميالك وركب اخي ومعل ذلك لكون
 طريقه مبهك يلزمه : العام القابل ان يمشي الطريق كلها لانه بمنزلة من
 يمشي لما حرك برك من الراحة المعادة لتلك ركب جميع الطريق او ما يركب
 من ذلك او يلزم ان يمشي اما كركوبه فقط تاويله وحملها اذا كانت احدى
 ركوبه واما كركوبه مشيه مضبوطة والامشي الجميع باتفاق وفرع من القول في
 التناصع واما لو ركب كثير الرجوع وانهدى او فليلا انه في بقية كما **ص**
 والقول واجب الا يمشي شيئا من ايك بقية ركب نشر يعني انه الطريق في جميع
 ما مر واجب ايه سواء وجب مع الرجوع الى مكة او لا الا يمشي شهر المعناك
 راكبا او يحلقها او الا باضا او بعدا فانه يندب في حقه القدي **ص** ولو مشي
 الجميع نشر يعني ان وجوب القدي يندب به حل صلاي ولم يمشي رجوعه جميع
 الطريق : العام القابل لان القدي ترتيبه ذمته فلا يصفه عند محشي غير واجب
ص ولو اقبلت اتمه ومشئ وقفا به من اليقات شر اياه ونذر المشي الى مكة او حل
 برك وحش به في حل مشيه في حجة ثم اقبل بها لجماع او غيره وان عليه يمه
 ماشيا او راكبا وعليه هديان هدي البعضاء ونهدى لتبعض المشي العائين
 لان المشي بعد الاجاج بمصاد الخيم واخير العشي قبل البعضاء فصا رتب
 رادا اتمه فانه يمشي وقفا به من موضع اقبصه وفرغ علف ان البعضاء يتصل
 على ما جعل الاجاج وسواء اجم او لا من اليقات او لا بقول القول ومشئ في
 فضايه من اليقات انه ان كان اول الامم اليقات فلو اجم او لا قبل اليقات
 فابعد حجم قبل اليقات فانه يمشي وقفا به من موضع الاقباض
 الامم اليقات **ص** وان قاتم جعله في عمره **و** ركب وقفا به نشر يعني ان من جاته
 المشي الى مكة جعل مضيقه في حجة ولم يكن غير نذره او حلقه حكما ولا عمره
 بقاء الحج الى اجم به فانه يجعله في عمره لرجوعه الى عمل عمره فيتحلل بها
 من حجه ويقض بها نذره وله ان يمشي فيها الترام الصخر ثم يقض حجه الى

تقضي النار المحطب قال في المرونة لا تنقض قبضتي ابراهيم حمله على انه اراد بناء بيتا
 يلزمك قال لا شيء عليه ولو اراد ان يبيع عليه الزم ولو قال في كسوتها او صعد
 طيبها مع ثلثه الخ الحجة يبيع ماله فيها احتاجت قال في المرونة **صراويل** انما
 شر يحمي انه اذا قال كل ما اكتسبه في الكعبة او بابها او في حطيمها او صرفته
 للفقراء او هبته في سبيل الله والشبه ذلك بانه لا يلزمه شيء من ذلك للحرج والمضيق
 ونحوه كمن عسى في الضلال والعتى اما ان عسى زنا او مكانا فقال كلفا التفسير
 في الزمان الجلاء فيكون الكعبة او في رعايتها مثلا او قال كلفا التفسير في العام
 الجلاء بانه يكون في الكعبة او في الصلابة بانه يلزمه ثلث ما اكتسبه في ذلك
 الزمان او ذلك المكان يبيع منه ثلث الكعبة يبيع منه ثلثها ان احتاجت اليه
صراويل لا يغير مكانه شر حاصل هذا المسئلة ان من نذر ما يبيع به يبيع به بغيره
 او بغيره بدنة فان صعد مكانه او نواها او اخله لزوم سوفه لها حيث كان العمل
 فريما حيث يهلك منه فان كان بعيدا ان يمشي ثمنه مثله او اجعل منه من
 مكان يغلب على ثمنه انه يهلك منه وان سمى غير مكانه فان قصد تعذيبها حتى
 كانها مكانة لم يلزمه شيء وان قصد الرمي بغير ارجاء فذلك لانه نذر معصية
 لان سوفه لغير مكانه ضلال وان من نذر ما يبيع ان يهدي بغيره جزوا وبعير او
 نحو ذلك فان فيه يمكن بغيره او نية خور بمكة الا ان يفلو ويشع له فيكون
 هديا صحيحا فيم تبصيله وان جعله لغير مكانه بغيره او نية او الهل لزمه نذر
 او نذر بغيره نذر ولا يبيعه به وكذا ان لا يغيره ويبيع المحسايين فذكرهم
صراويل قال غير شر محطوف على ماله من قوله ولا يلزم ماله في الكعبة اي ولا
 يلزم النذر ماله غير **صراويل** ان يزداد ملكه شره ارادة لك عند نذر انده
 ملكه بعبية او صدقة بانه يلزمه اذا ملكه لانه تعليق والقرى يبرئ مال بلاء
 ونذر هدي بلاء وهو ان مال الغير لما كان يصح ان يباع ويهدي ثمنه فكانه
 اراد هدي ثمنه وهو لا يملكه بلاءه عليه كالفاجيل عبيد بلاء حرم مال بلاء
 صرفته وما يبيع الخ مكانه فصل فيه الهدى عنه فقلت في بيع الزوم الهدى
 في قوله او على في بلاء الخ لستم بهذا العبد وسبيل الكلاع عليه **صراويل** في

فلا

فلا في وارثا فريما شر المحطوف انه اذا قال له علي في بلاء الاجنب او قال له علي
 في فريما بلاء او قال له علي في نفسه من كل ما لا يملك كالحرم او بعت كذا بعت
 في ل او انا الخ او هو بدنة بانه لا يلزمه ذلك شيء لانه معصية وقوله فلا اي الخ
 واما العبد ان كان عبيد نفسه بغيره هدي وان كان عبيد غيره فلا شيء عليه
صراويل بالهدى او نذر او نذر في مقام **صراويل** ان هذا عام في الفريما وال
 جني ومفهومه انه ان بلغ بالهدى كعلي هدي بلاء او نذر هدي او نذر الهدى
 او نذر مقام ابراهيم او غيره من امكنة التي كلفت او منى او موضع من مواضعها
 بانه يلزمه الهدى في الفريما والاجنب معا لان ذلك في نية ارادة الفريما ولا يبرئ
 بين النذر والخلف **صراويل** لا يبيع به نذر الهدى بدنة شر يبيع حيث
 امرنا بالهدى في المحسايين التقدمة بانه يندب ان يكون من الابل فان لم يجد
 بها البقر فان لم يجد من الغنم فبقوله هينة اي حير لعل بالهدى او نذر الهدى
 مقام ابراهيم او نواها كما يستحب في نذر الهدى المثلثة بدنة شر يبيع ثم شاله ولم
 يتركها الا نواها في المراتب والاحيية منسوبة على المراتب والا بالهدى في
 الجملة واجد وقوله **صراويل** في الحقيقة بالهدى ونواها نذر بغير نواها ولا يخل
 التفسير في الاستجاب الا ان الاستجاب فيما قبله في معة الهدى مع لزومه له
 ونذر الحياء ومثلهم الزحف والحبوة استجاب الهدى ويلزمه الحج مقعلا او
 حاجيا ويقتل التفسير في قوله ولا يلزم ماله في الكعبة كما لا يلزم الحياء وما
 معه نذر في الكافة اخلت على الحياء اي ونذر كالحياء **صراويل** **صراويل** فلا ان
 نوى الشعب شر يبيع ان من نذر ان يخل بلاء الويت الله على عتقه و اراد بذكر
 ثعب نفسه بانه لا يلزمه حمل ويحج ماشيا وجوبا ويبيح له الهدى وليس عليه
 ايجاج بلاء **صراويل** **صراويل** بالهدى شر يبيع وان لم يبرد اثنان بنفسه بجملة على
 عتقه وانما اراد ايجاجه معه او لا نية له بانه يبيع راجبا ولا هدي عليه
 بان ابى بلاء ان يبيع مع الخالف هو الخالف وحله راجبا ولا هدي عليه وان نوى
 ايجاجه من ماله فلا شيء على الخالف الا ايجاج الرجل فان ابى الرجل فلا شيء
 على الخالف **صراويل** الهدى عليه التفسير والركوب **صراويل** شر يبيع ان من نذر

تجملوا

عن الحسن كماله لو سلم على امة فقلتم بقاء الخيرة وقال الحسن بذاك الامان او نهى امير المؤمنين
 عن التمايل بها البقر او امنوا اما نسياننا لما قلناه لهم واما عصيانا لامرهم واما جهلنا بان
 حكمة مخالفتهم او جهلوا النعم باني لم يعلموا به ما منوا بقاء الخيرة بقاء الامان بخير
 فيه امضاه او رده الى العمل الا عاهد فيه قبل الفروع ولا يجوز قتل ولا استرقاقه وكره ذلك
 بخير الامان في القضاء والرد للعلم اذا نزل الخيرة على تلاميذ من نفسه مسلما باذنه من
 واما لو علم عزم الامان وجهك ان امانه ما في كماله الصبي والحر لا يغير ذلك وهو
 قبيح بيت المال **قوله** **انما نسياننا لما قلناه لهم** **قوله** **الامان او ما وصاؤنا** **قوله** **لنست**
انكم لا تفرحون **لنفسهم** **قوله** **انما نسياننا لما قلناه لهم** **قوله** **الامان او ما وصاؤنا** **قوله** **لنست**
 وهو مفضل اليانما لم يفرحوا به قال لنا جئت الى الامان منكم فانه يصرون بمفارقة بيدي
 الزمانه وكذا اذا اخذوا رضاهم بغيره ودخل عنده الامان وقال جئت الى
 بفتحت انكم لا تفرحون للفرح فانه يغفل من رجا ما منه ومثلهم اذا اخذوا به
 ارض العرو وما رضاهم وقال جئت الى الامان بغيره ودخل عنده الامان وقال جئت الى
 فهو جواب مالك في الاولى والثانية وحكي في ترجمه عليه الاتقان في الثانية وقوله
 لفتحت انكم لا تفرحون لفرحنا جريه والجمال انه تاجر وكذا اذا اخذوا رضاهم وقال
 لفتحت انكم لا تفرحون لفرحنا جريه والجمال انه تاجر واما لو اخذوا رضاهم وقال جئت الى
 كان عجب خلافا لما اتوا به من رضاهم وقال جئت الى الامان او لفرعاه هل يري ما منه
 والشاهد انه يفرح بملكه فيما اذا قال جئت الى الامان **قوله** **انما نسياننا لما قلناه لهم**
 جئت الى الامان بان اخذوا رضاهم ودخلوا وحراثان فزوهه فبك منه ودخل ما منه وان لم
 يظهر عليه حتى طالت اقامته عندهم يصرون بفرله ولا يكون كما اخذوا ويرى الامان
 فيه رايد ولا يفتك الا ان يعلم انه جاسوس للفرع **قوله** **انما نسياننا لما قلناه لهم**
 ان الحشر اذا اخذنا له ببلر وهو مفضل اليانما او اخذنا له ببلرنا وفرد دخل بلا امان
 او اخذنا له ببلرنا وفامت في نيت قتل على التجرارة او الخيرة عمل عليها **قوله** **انما نسياننا لما قلناه لهم**
 في جعل انايه حتى يهلك شره وان رده المؤمن في جيبك وضوله الى ما منه وهو على
 امانه الصلابة حتى يهلك الى ما منه فاذا افاع فليس للامان الزمانه الزهابة لانه على
 الامان ولا يفرحون له في جيبك وضوله الى ما منه ولو اخذنا له ببلرنا وفرد دخل بلا امان

طالع

لما في كلامه ابى يفرحوا به واما بعد بلوغهم ما منهم في حيلة او اختيار او قيل الامان
 غير ان شاء ان لهم وان شاء ردهم وقيل هو جيبك وقيل ان ردها غلبة بالامان بخير
 وان ردها اختيارا فمفضل حله **قوله** **انما نسياننا لما قلناه لهم** **قوله** **الامان او ما وصاؤنا** **قوله** **لنست**
 متعلقات الاختصاص وهو كما قال ابى عزة تلاميذ حبي ينزل الام بغيره بانفقا
 به مما يتحلى بترك ما اشار اليه **قوله** **انما نسياننا لما قلناه لهم** **قوله** **الامان او ما وصاؤنا** **قوله** **لنست**
قوله **انما نسياننا لما قلناه لهم** **قوله** **الامان او ما وصاؤنا** **قوله** **لنست**
 ولم يفرحوا به من رده ما له ودنيته فتركه فيما لبيت المال ان لم يفرحوا به ببلرنا وادته ود
 دخل اليانما على الاقامة او كانت عادتهم ذلك او جعل ما دخل عليه ولا عادت او دخل على التجر
 التجهيز او كانت عادتهم ذلك والحال اقامته فيهما بالعرف ولا يكره في فروع الرجوع
 من الرجوع لو اراد له جاز وجب له وارث في بلرنا سواء جاء معذرا لا بلرنا سواء دخل على التجهيز او لا
 والارث وارثه وارثه فيهم كما في ضيق ومفارقة في جيبك انما لو دخل على التجهيز او كانت عادتهم
 التجهيز في تلك اقامته فيهما بغيره لو ارثه كما يات واما مال الطي في نسياننا لما قلناه لهم
 الصنف فيساقه باب الباري **قوله** **انما نسياننا لما قلناه لهم** **قوله** **الامان او ما وصاؤنا** **قوله** **لنست**
 نفس العظم وها رينا باسرها في تلك فتخللها فان ماله وود يعينه بكونه انما اسره ثم قتل لا انه
 ملك رغبة باسرها قبل قتلهم والقولان الاتيان في الرد يعنه فتهان بها اذا اقلك من غير اصرار ان
 كان من اسره من الجيف او اسره للجيف فانه يجبر كسار الغنمة والاختصاص به ولا يفرحون له
 ثم قتل به حيث اسره ماله لا اسره سواء قتل بعد او لم يقتل قوله ثم قتل مثل الامان وغيره
 عليه القيمة للاسرها باسرها صار وفيها له **قوله** **انما نسياننا لما قلناه لهم** **قوله** **الامان او ما وصاؤنا** **قوله** **لنست**
 ان الخيرة اذا دخل عندها بامان ومات ولد وارث عندها او لم يكن له وارث ودخل على
 التجهيز او كانت عادتهم التجهيز في تلك اقامته فيهما بغيره او قتل عندها في غير مكان قبل الامان
 بان ماله ودنيته لو ارثه في الصورة الاولى او يترك قاذ في لو ارثه بان لم يكن له وارث فليست المال
 كما قلنا الترميم **قوله** **انما نسياننا لما قلناه لهم** **قوله** **الامان او ما وصاؤنا** **قوله** **لنست**
 في عزم ماله ولا يفرحون به التثنية في نسياننا لما قلناه لهم **قوله** **انما نسياننا لما قلناه لهم** **قوله** **الامان او ما وصاؤنا** **قوله** **لنست**
 اذ وعل تتركه في رغبة المستامن التي تتركها عندها وسام لو ارثه وان قتل في حارة المسلمين في
 مع كنهينهم وبينهم من غير اسرها والرد يعنه في تلك الحالة في لا تترك قولان لابر الغانم حكاهما

الاشباع جاء الباع يفتح على ارباب الرثيون في التجميع واليد اشار بقوله **ولم يغير ما بين**
 وانشاء بلوا في مخالفة اية الواو انما يفتح ببعاء يركب بملخ دينة ويغير ما بين اية الواو
 قاء **وعلى العود ان يملأ اخره** ثم يفتح ان من جري جماعة بفر وجبر كخمس ايسر ايات
 وميم الغنى والعفيم والشريف والرضيع والحر والعبر فم فراء على العود من غير تماثل
 بينهم ان جعل العود فري الاسارى من غنى وفقر ويغير ما بين على كل واحد في الشا
 لي عشر من ويغير سبب العبر من هو ايد والسلامه جان علموا فري وشكوا بغيره فليس على
 تجاوز **والفعل للاسير والعراء او بعضه** ثم يفتح اذا اختلفت الاسير والماء في
 اصل العراء فقال الاسير فريته بغير شبه او لم تغير فيه اصلا او فريته في ذلك الباع
 فريته بكثير وقال الاسير بدونه ولو يفسر اكان القول للاسير غير اية الفاعل في
 العنيت يمين في العراء كلم او بعضه ولو اتي بما لا يشبه ان لم يكن للباع بينة اتي
 وشركه ليس هذا على اصغرهم والاشبه اذا اختلفت بملخ العراء ان يصرف الاسير ان
 والاعباء ان اشبه والاحل ولزم ما بين به مثله من ذلك المكان وكذا ان نكلا
 ويفضي الخالف على التناك وحى التماثل فوله **ولم يغير** ثم يفتح
 ولو كان يركب اية القول قول الاسير اصل العراء ولو كان بيد الباع ولا يتوهم
 انه لما كان بيد الباع اشبه الى من فيكون الباع احب به والمبى بينهما انما كان
 بباع والاسير ص لا يباع ولما كان تفعل القول قول الاسير ولو كان مال الاسير ببع
 الباع وعلى هذا الضمير يكن يرجع لما للاسير للاسير نفسه وهذا الكلام لصرك
 ان قوله في الشرح الكبير **وجازيا لا شري** **المفاد** ثم المشهور انه جبر فريه اشرى
 المصلحة من ايد العرو وبالا ساري التت من شأنها القتال الذي يغيره في العرو اذ
 لم يرضوا الا بترك لان قتالهم متروك وخلاص الاسارى محقق **وبالحزم والخير على الاعني**
 لغرامه فكون على قوله بالاشري اية جبر فريه العراء بالحزم والخير والاشري على ما انشده
 ابن عسبر السلام وصيغة ما يفعل في ذلك ان يام الامام اهل الزمة ان يرفعوا لك
 للعرف في اصاب الامام اهل الزمة بغيره لك مما عليهم من الجزية في اتي العرو

يجزوا

يجزوا على ذلك ولم يكن باصر با تباع لك لم يغيره من ذلك ولا في كلام القول انه يجوز
 العراء بما ذكر ولو امكن الاختلاف بغيره ونحو كلام النقل **ولم يغير ما بين**
 يفتح ان الباع اذا كان مسلما ما لا يرجع بالحزم والخير والاشري ما اشبه لك على الاسير
 المسلم والكافر وهذا اذا ابراه به من غير ما لا واشترط رجوع بغيره على الاسير كما انما كان واما
 اذا كان الباع في ميا جانه يرجع على الاسير مسلما او كافر بغيره الحزم واما عند ان غافرا فليكنها
 بلوا في القول ولا يرجع به ميم واسفط من الحز لكان احصى **صرو الخيل والاشري**
 ان يفتح ان اختلفت بملخ جبر فريه المصلحة من ايد العرو وبالحزم والاشري
 العراء بترك في ذلك قولان لابر الفاعل واشترط ما به الفاعل يقول يمنع ذلك لان بيع الخيل
 منه والاطح معصية واشترط يقول جبر فريه العراء بترك ومعلمه اشبه لم يفتح ببيع في ذلك
 الظهور على المصلحة **وما انتمى الكلام** على الجهاد وما يتعلق به شرعه الكلام على
 ما يتقوى به عليه وهو المصايفه فقال **باب**
 من الضمير بضمك الباء مصدر يصعب اذا اتفرج وبما تحبها المال التي يوضع بغير اهل الباء
 قال القرطبي والمصلحة مستثنات من ثلاثة فواعل الفاعل بكسر الفاء وتغريب الجير ان
 غير اكله وحصول العفو والمعوض من شخص واحد او قوله وحصول العفو في
 بعض الصور وهي ما اذا كان الجعل من غير المتصايفين على ان ياحقه الضاب كما
 يات في المعوض من الثواب لان الضمير ثواب لند ربيع على الخرب وانما انشئت من
 هذه الفواعل المنعومة لمصلحة الجهاد وعقل المصايفه لا رجوع بغيره وقوله مما يات في اخر
 الباب **من جعله الخيل والابل** **ويشبهها** **والسهم** ثم اية المصايفه حاله كونهما بالجعل
 جازيا فيما ذكره في جازية غير الامانة مما يات في قوله الخيل غير المصايفه فهو
 متعلق بغيره لانه خاص اية جازية فيما ذكره بيليل قوله مما يات في جازية مما عدا
 جازيا في قوله الخيل من الجازيين كغير سائر اهل ارض وقوله ابل كترك وقوله بينهما ايد
 الخيل من جانب والابل من الاخرى ولا يدخل البعيل في الخيل والحمارة في الحمير والاشري
 لا يقاتل عليهما والاشري غير الشا وبعية الجواز لرغوله في الجبر الحزم **وان يفتح**

النجاشي لا يشترط استواء الجمل التبرع به بل يجوز ان يتبرع ان سبب جملان فليكن
وان سبب جملان فليكن كذا **موضع الاصابة** موضع على الجمل اي لا يشترط استواء موضع
الاصابة فلا يضر ان يشترط احدها اصابة موضع والاخر اصابة او ادنى من موضع كل منهما
بما اشترطه صاحبه **موضع الاصابة** موضع على استواء اي لا يشترط تمامه والتمسك
بغيره او المتناظرين في المسافة بينهما ولا يحد الاصابة في الشاغل بغيره بعض المنع كما يفسر
كلام بعضهم في نسخة الشروان ونحوه وافهم تشاؤما بضمير المجرى المرفوعة المرفوعة
اي الصفة المرفوعة اعم من صفة الصفة او الاصابة في كل تلك ونسخة اخرى اوتي
وان حرق النجاشي عارضا او انكسر او لقي بغيره **وقد اوتى من سبب النجاشي** **موضع الاصابة**
يعني ان النجاشي لم يضره اذا عارضه في موضع معاف عنه سيرة كسيرة او
انكسر النجاشي والقوس او جعل للنجاشي في موضع معاف عنه سيرة بان ضرب انما هو
بجمله يعرفه عرج به او نزع انما هو سيرة النجاشي في موضع معاف عنه سيرة بان ضرب انما هو
بشئ من ذلك لعزرك وفولده او نزع سيرة في موضع معاف عنه سيرة بان ضرب انما هو
لصاحبه نزع سيرة **موضع الاصابة** موضع على النجاشي **موضع الاصابة** موضع على النجاشي
من صاحب او من العبر من فخته او انقطع جمل العبر من سيرة العبر من سيرة او نزع
عن قول النجاشي انه اخيمه فانه يعرف ذلك **موضع الاصابة** موضع على النجاشي
يجوز ان الاصابة يجوز جملانا اي من غير موضع **موضع الاصابة** موضع على النجاشي
بضربة وعلى الاضلاع ومن الجارة اذا فصر ذلك الا لاعتاده على الحرب لا الغلبة كقول
انقل العبر من **موضع الاصابة** موضع على النجاشي **موضع الاصابة** موضع على النجاشي
يجوز الاقتضار اي ذكر الجاهل عن النجاشي بالانتساب الى اب او فيلة لانه اعز اهل
وبالتجسس والنسب في الحرب كقول ابي جانه فقال له عليه الصلاة والسلام انما
مخبة يبعثها الله الاله مثل هذا الموضع وكذلك يجوز المجرى عن النجاشي في موضع
عن سلطة اب الا هو في حقه واثار الفروع ارميهم بالنبل واخرجوا قول ابي
ابن الاكوع يوم يوع النجاشي وكذلك يجوز التسمية عن النجاشي كانا جملان ابرهانا

وحيثما يكسر الجمل كما في عليه الى غيره

يجوز

ويجوز الصياح عن النجاشي لما فيه من التشجيع واشتغال النجاشي عن النجاشي **موضع الاصابة**
موضع الاصابة موضع على النجاشي **موضع الاصابة** موضع على النجاشي
وبغيره لا يقتضي النجاشي بانه يتصور ويذكر منافعة وفي بعض النسخ النجاشي موضع الاصابة
والمراد باحداثه الاقتضار والجزئية التسمية والصياح وفي بعض النسخ الاحاديث بلام
الجزئية والتعليل جمع حديث وهو النجاشي عنه عليه الصلاة والسلام وهو متعلق بغيره
اي وجاز الاقتضار وما معه لاجل الاحاديث الواردة والافلاص فيها المنع كما في بيان
من الايجاب والقبول **موضع الاصابة** موضع على النجاشي **موضع الاصابة** موضع على النجاشي
فوله والاقتضار في موضع **موضع الاصابة** موضع على النجاشي **موضع الاصابة** موضع على النجاشي
يفيد اوصاف الراعي اذا وقع يجعل لازم بجدي ضرور وكذا في غير الاحاديث فلا
يجعل الا بضرهما معا واما بغيره فلا جارة الى ان لم ينع العبر من موضع على النجاشي
العافك **موضع الاصابة** موضع على النجاشي **موضع الاصابة** موضع على النجاشي
من صاحب النجاشي لانه يضارعه في معناه لغيره وهو النجاشي في موضع على النجاشي
نوب في نوب لا يكسر بغيره ولا صلاة ولا جهاد الا الشقي على العيال او كما قال
عليه الصلاة والسلام واتخذ بغيره من خصائص النجاشي في موضع على النجاشي
كما قال بعض لكسرهما النجاشي قال وليس كل ما ذكره من موضع على النجاشي
ما قال بها الامن شره العلماء كحروب النجاشي واستبداده جميع النجاشي قال وليس
ما فيك باختصاصه على الله عليه وسلم حضورا فيما ذكره من موضع على النجاشي
النجاشي وان كان اخره بغيره من حكمها بغيره للتسمية بغيره ليلائت
به فيما اخره بغيره اما ضرر او واجبا قال بعض **موضع الاصابة** موضع على النجاشي
موضع الاصابة موضع على النجاشي **موضع الاصابة** موضع على النجاشي
يعني ان النجاشي صلى الله عليه وسلم بغيره النجاشي والافصح في موضع على النجاشي
افهم كحمان والافصح في النجاشي والافصح في النجاشي والافصح في النجاشي
والا وهو كغيره في المناظرة بالجرى والنجاشي بغيره صلاة الليل بغيره عن النجاشي

لا ينفذ

لأنها أوصاف الناس قال تعالى فمنهم من أعطانا من قبله ذكرا وهنالك
 النبي عليه السلام من ثلثة أوهم من الصبي والهمزة في غير النون والخمسة تفرع
 تعرف الزكاة عنه ابن مزيه انهم اهل المال اعلم يعطوا ما استحقوه من بيت المال وارض
 بهم القوم يعطون من الرخاء وان اعطاهم افضل ما اعطاه غيرهم فالحق قلت وتفرع
 عن شارح الموطأ انه انما يعطون منها اذا بلغوا الى حالة يباح لهم فيها اكل التيمنة
واكله كسوة اي يباح عليه عليه السلام ان ياكل ثيابا وخمسة كريمة من ثمنه ويملك
 كرات ويملك لانه يباح الملائكة والما الطيب من ذلك ويجوز ان يعطاه ما به حكم
 الطيب كالبعد المنفوع الخلة حتى تذهب والخمسة كرات **او منكأ** اي يباح له
 خصا بهم عليه السلام انه يباح له ان ياكل من ثمنه وهو المنفوع به الجلود من الثمن وان
 الجلود على هذه الهيئة يستعمل في الاكل والاكل وانما كان جلوسه عليه السلام
 للاكل جلوسا مستورا وقوله او منكأ منصوب عطفا على قوله كسوة **وامساك كاسه**
 يعني ومن خصا بهم عليه السلام انه يباح له ان يمسك كاسا من ثمنه نكاحا
 لغيره او غيرها ان يمسكها بعد ذلك لغير العارية النافذة له عليه السلام اعوذ
 بالله منك وقوله صلى الله عليه وسلم لما افراست تحت يدي جدارا فقلت يا رسول الله
 انما زادني الاثمة فخرج فخرج عليه موددا وقوله الخيمة احترازا عما اذا كانت
 الكراوية لانه عليه السلام بانها كبر وتبين منه بعدد والاصح ان اسم المرأة المذكور
 ان يمتد بنت النعمان بن شريك وفيه قليل من القيمة **صوتك ازاوجه** اي
 يباح له من خصا بهم عليه السلام انه يباح له ان يزوج ازاوجه التي خيره بها
 خيرا لا خيرا من مكافاة له من ما خيره بها فاختار له لقوله تعالى لا ليل لك النساء
 من بعد ولا ان تبرك بهن من ازاوج ولو اجتمع حصن الامامات في بيت واحد
 نصح ذلك بقوله تعالى انما احل لناك ازاوجك التي اتيت اجروهن لتكن لديكم
 عليهم بترك التزوج عليهم معوهه خصوصية او لا قبل التمسك **صوتك**
الكتاب والامانة يعني ومن خصا بهم عليه السلام انه يباح له ان يزوج

بكتانية

بكتانية لانه اشرف من ان يضع نكته في روح كافي ولا ينفذ انكسر محبته وخبر ما لا
 ان لا اخرج الامانة كان معه في الجنة جاءه فقال بخلاف النصارى بها جميعا ومن خصا بهم عليه
 السلام انه يباح له ان يزوج عليه ان يزوج وامانة مصلقة لان نكاحه العزم القبول وهو العنت
 وهو غنى عن الاول اجتراره وانتهاه لانه ان يزوج بغير مهر وعن الثاني للعنف
 وامانها ملك اليه بحال **وقد خولته لغيره** اي ومن خصا بهم عليه السلام
 انه يباح له ان يزوج من دخل بها النبي عليه السلام ومات عنها لا طهرها وكرها
 نعم الصرية وام الولد فانها بموت او عنت او بيع **ويجوز** اي يباح له ان يزوج
 خولته لغيره وهو ما كانت حتى اوامته ولعل المراد بالنكاح هنا الولد حتى يشمل
 الولد بالملك ويجوز له ان يزوج من بالملك ومعه من خولته امانة عفة عليها
 بغير لينة خولته بقتل ولو قال ومعه من خولته بقتل ولو قال بقتل ولو قال بقتل
وقوله لا يمتد حتى يقاتل اي يعني ان من خصا بهم عليه السلام انه اذا البصر لاقه
 والة الحرب مثل الخردة وخولته يباح له ان يزوجها حتى يقاتل او حتى يترك المديونة
 وتبين محاربه وقوله حتى يقاتل مما حقه والاوى ان يقول حتى يلا العروا وحتى
 يحكم الله بينه وبين محاربه ولزوال بعض الصواب ما بعض النسخ ولا يصح غيره
 حتى يقاتل او يحكم الله بينه وبين محاربه ومن ذلك سائر الانبياء عليهم السلام تشارك
 في ذلك **وقوله لا يمتد حتى يقاتل** اي ومن خصا بهم عليه السلام انه يباح له ان يزوج
 لينة شربان يعطى فليلا جيا خيرا او بان يعطى عطية فيسكن ثوابا على امر
 الافعال في الآية وكلام المؤلف في من لغيرها **وخاتمة الاخير** اي ومن خصا
 بهم عليه السلام انه يباح له ان يزوج خاتمة الاخير وهو ان يظهر خلاف ما يظن وهذا
 في غير الحرب وامان الخروب بغير ايج له اذا اراد سببا ان يورث بغيره ويحتمل ما ذكر
 خاتمة الاخير لغيره بالخيانة باخفاء به ولا يباح له ان يزوج على الاية **والحق** اي
 وبين محاربه شره يباح له ان يزوج على غير ان يحكم بينه وبين محاربه لقوله تعالى لا تفرقوا
 بين يدي الله ورسله واتقوا الله ان الله سميع عليم اي اتقوا في التفريق الضلعي

قال من استعمله وطمع ان لا يفسد فوجوه
وقلوبنا تلعبهم

غيره
اي احد البصريين وقوله غير الله الصلح وقوله
العواد خلاف قاتوه صرح اي قال

في احوالهم وتضييق حرمته ويكره ان يراد بالخارج من بينه وبين النبي خصوصاً **صوتهم**
الصوت عليه السلام ثم لا يرد من خصايتهم عليه السلام انه لم يرد في موضع صوتنا عليه لفرله
 تعالى يا ايها النبي انما لا ترقوا صوتك في صوت النبي الاية والنهي يدل على ان
 المنهي عنه وما اخبر ابن عباس وجابر ان صوتاً كان يكلفه عالية اصواتهم في الصلاة
 فيك النهي ووقع الصوت على كلامه في وجهه عليه السلام في منتهى ما كان في
 كلامه وجهه على كل عاقل ان لا يرفع صوته عليه ولا يرفع صوته عليه تعالى واذا في القرآن
 في الاية وكلامه في الرضى ولم يرد في اخره مثل ما للفقهاء ان الامة معان متشقات ويكره
 رفع الصوت في مجالس العلماء لانهم ورثة الانبياء وخلفاء في الشريعة ويكره في مجالس
 خارج كلامه لاهل بيته وتكثرت عليه خطيئة اشار له بعض **قوله** **واذا**
الخبر في قوله من خصايتهم عليه السلام انه لم يرد في موضع صوتنا عليه لفرله
 لفرله تعالى ان الذي ينادي في الجحيم لا يسمع ولا يعلو ولا ينجي جمع
 وهو الموضع الجحيم في الارض بما يجرى في الجحيم من صوتهم وخصايتهم
 عليه السلام لا يرفع على غير اهل بيته باصواتهم ولا ينادي في الجحيم
 رضى الله عنهم بناءً من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولما لم يرد
 كما استدل به في التفسير في بعض الخواص قوله وباصواتهم الا ان يفتش بما يفتش به
 كان يقول ط الله عليه وسلم يا جبرئيل **قوله** **واذا** **الخبر** في قوله من خصايتهم
 اية من خصايتهم انه يباح له عليه السلام الوصل بان يتابع الصرخ من غير اكل ولا
 شرب وحكم الرقابة في غير الكرافة **قوله** **واذا** **الخبر** في قوله من خصايتهم
 ومن خصايتهم ط الله عليه وسلم انه يباح له دخول مكة بلا احوال من غير عز ولا
 بلا خصوصية له ويباح له ايضا ان يدخل مكة من غير ضرورة ولا يجوز لغيره
 ذلك **قوله** **صوتي** **الخبر** في قوله من خصايتهم عليه السلام انه يباح له ان ياكل من الغنم
 قبل فطنته ما اراد منه وينبغي منه على نفسه وعلى اهل بيته وعياله ومنه كانت
 صغيرة **الخبر** في قوله من خصايتهم عليه السلام انه يباح له ان ياكل من الغنم

كما قوله تعالى لا تجعلوا دعاء
 المشرى بينكم كدعاء بعضكم بعضا

المعنى

المعنى والاختيار في خبر الخضر في قوله من خصايتهم عليه السلام انه يباح له ان ياكل من الغنم
 في قوله من خصايتهم عليه السلام انه يباح له ان ياكل من الغنم في قوله من خصايتهم
 اية من خصايتهم انه يباح له ان ياكل من الغنم في قوله من خصايتهم عليه السلام
 ويغير اذن وليها ويغير على الطريق لفرله تعالى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ومنه خصايتهم انه يباح له اذا وصفتهم في ان يفسد ما في ان يفسد ما في ان يفسد ما
 بهما الهبة بغير ذكرهم ومن خصايتهم عليه السلام انه يباح له ان يفسد ما في ان يفسد ما
 نسوة وغيره من الانبياء مثله ومن خصايتهم عليه السلام انه يباح له ان يفسد ما في ان يفسد ما
 غير بلاهم ويدعونهم لاعتقادهما وانتهاه وبلاهم من جهة المرأة وبلاهم من جهة
 خصايتهم عليه السلام ان يفسد ما في ان يفسد ما في ان يفسد ما في ان يفسد ما في ان يفسد ما
 المرأة التي يبدنكاهما ومن خصايتهم عليه السلام انه لا يجب عليه ان يفسد ما في ان يفسد ما
 بل يباح له ان يفسد ما في ان يفسد ما في ان يفسد ما في ان يفسد ما في ان يفسد ما
 فخر عليه السلام باباحته المكث في الحجر جنباً ولا يفتش وضوءه بالنوع ولا با
 المهر احد الزوجين وقوله **واذا** **الخبر** في قوله من خصايتهم عليه السلام انه يباح له ان يفسد ما
 خصايتهم عليه السلام انه يباح له ان يفسد ما في ان يفسد ما في ان يفسد ما في ان يفسد ما
 الجور ويباح له ان يفسد ما في ان يفسد ما في ان يفسد ما في ان يفسد ما في ان يفسد ما
 شره ومن خصايتهم عليه السلام انه يباح له ان يفسد ما في ان يفسد ما في ان يفسد ما في ان يفسد ما
 مودة وله ان يرضى بجميعهم حاله في ضرورة ربه ويحذر ذلك بخلاف غيره لا يورث ملكه باه
 من باله ولا يورثه في مودة جانه لا يورث عنه اية لم يفتش به وارثه بل صرفه في
 المصلحين والذين في قول من جوع والحكمة في ان لا يورثه خشيته ان يتغير وارثه
 مودة فيكفي ربه ان يرضى خشيته ان يتغير المورث ان يفسد ما في ان يفسد ما في ان يفسد ما
 في غنمهم ولا يورثه ربه او ابيه معتقته لانه كان قبل النبوة **باب**
باب **قوله** **واذا** **الخبر** في قوله من خصايتهم عليه السلام انه يباح له ان يفسد ما في ان يفسد ما
 شره وموانعه وغير ذلك من متعلقاته وهو باب مهم يحتاج اليه المفسرون

ط
 ووردت من عنده عن تسعة نسوة

فمن ارجاسهم انهم نكح بمجنونة ومعتق

لفرله عليه السلام انما مقام الانبياء لا يورث
 ما في كذا صرفه ثم مع ضرورة غير انهم لا يورثون
 لا يورثونها على الحال مما ذكره في الاية التي اوردت في
 ليعاد المعنى في

للاخلال وورثت لاقتضاها المتوفى واجرت لاقتضاها المتوفى وللا
 من كل الوقوف والجموع والاعارة ذلك فالله ان يرضى بلامرته اياها الى الله
 من كلام المولى ولعل قوله المولى كعبت اشارته الى اخراج ما مخرج **وكفيلت** فاشارة
 بقوله الى الصيغة الصادقة من الزوج بعد قوله وللى المرأة انكحتك او زوجتك
 فيقول الزوج قبلت او رضيت او اخترت وما اشبه ذلك وهو امر موقوف الكان ومعه
 اقتضاه على قبلت لانه لا يحتاج لزيادة نكاحها وهو كذلك وفيه الكان باللام
 يدل على انها للمقتيل لا للمقتية خلافا للشارح **وجوزجبه** **مفعلة** تنبشير بمنزلة
 انه لا يشترط الترتيب في صيغة النكاح بعنوان لا يشترط ان يكون كلام للزوج بقول
 كلام وللى المرأة بك لعبد الزوج فقال لولى المرأة زوجك وليك بكرا فيقول المولى
 زوجتكها به بان النكاح ينحصر بفردك كالمبيع بله قال الزوج بعدي لك او لى المرأة
 لا ارضى لم يرضى ولزمت النكاح قاله ايضا بقوله **ولزوج وان لم يرض** فترى ان لم يرض
 اخرها على المشهور بان قال عقب بعدي او زوجتي لا ارضى بخلاف البيع اذا وقف
 الرجل على حقه في الصورة للمبيع فقال له المقتن بكم هي فقال الباني بكم بانيه فقال له
 المقتن اخرتها فقال الباني لا ارضى بكم **لله ما اراد البيع** وياخذ صلته والع
 في ان النكاح من له جيل بخلاف البيع ولان العادة جارية بمساومة السلع وايضا
 في البيع والاصوات فبما ان لا يلزم ذلك في البيع اذا حلف للاعتمال ان
 يكون فصرح به الامانة ولا كذلك النكاح كما **جوزجبه المالك** **امته** وقيل **ابلا**
اضار فترى لما قلنا ان كان النكاح وفرد الكلام على الصيغة اخرها لاني فيكلم على
 الولي وهو موضع بيان غير مجبور وسبابة ومجبر وهو المالك المسلم في افنت وعبد
 سواء كان هذا المالك ذكرا او انثى لانه لا يملك النكاح من يملك كماله عند
 قوله وورثت ما كنت من جبر المالك الاب في ابنته البكر او التي تبيت قبل بلوغها
 عنها وفرد المالك على الاب لانه اقوى منه في النكاح لانه المالك جبر الصغيرة
 والكبيرة البكر واليتيم والمجفون وغيرهما والذكر والانثى لانه مال من امواله

بله ان يملك ما له باني وجهه شاة ثم الرضى بقوله المالك جبر له ان يجبر انتم غيره
 على التزوج ان يفسر بفردك اضارها اما ان فسر بذلك الاضار فانه لا يجوز له جبر
 لها على النكاح كما اذا زوج احد هما لم عاهدة كجفان او رضى وما اشبه ذلك لا عكس
 وهو علم جبر الصغير على الاضار اذا عكس الجبر على الجبر وعكس عدم الاضار
 الاضار **وبعبارة** عكس على المالك اي لا عكس هذا البرى وهو ان العبد
 والامة لا يجبران المالك ولو فصل الصغير يمنع النكاح اضارها وهذا امر حقيقي
 العكس لا يورث بالبيع او التزوج لان الضار لا يجبر ومعه اذا كان فيه منع حق
 واجب او التكليف به ولا يصح لهما في النكاح والشرع التوضيح وفيه **ولا مالك**
بعض فترى ان لا يجبر مالك البعض لانه لو تزوج الزكوى غير اذنه كان له اذى
 وله الاجازة سواء كان مشتركا في الشيء او بعضه من له وبعضه ملكا واما
 ان كان الزوج انثى فيقتضى رد النكاح وانى التخيير اشار بقوله **وله المولى**
والى فترى ان حيث كان الزوج ذكرا لا يجبر اى الرد ليس قضيا للملازمة بل فسخ
 منها وفصلها الا بالاجازة **ومست** **الجموع** كلام المولى عن جبر البعض ذكرا او
 انثى وهو بعض من فيه شاذية حتى يستعصى الكلام على بغيرته وهو الشاذية بقوله
من المختار **لا انثى** **بشاذية** **ومكان** **بخلاد** **مدري** **ومعنى** **لاجل** **ان لم يرض** **النكاح**
توقى **الاجل** **فترى** **بجنى** **ان** **المقتن** **اختار** **من** **عند** **تفهم** **ان** **الصغير** **لا يجبر** **من** **الامانة**
 الانثى التي فيها شاذية حتى يكرهه ومعتقة لاجل ومكاتبه ولله احدى
 الصغير انما صرح بها قبل الحرة ولا حق له فيها بعرضها وعقد نكاحهم بمبيع
 بما يكون من الاستمتاع الا ويجوز العتق وما بعد العتق لا حق له فيه وليست
 له حق في حل ذلك العقد اذا اصرن للحرة ولا يجبر من الزكوى لا يقتضى ما
 له من مكاتب ومبعضه كما في خلاى المومر ان لم يرض الصغير ضا فخرها وعقدها
 لاجل اتم يرب الاجل فان مرض الصغير والمومر او قرب الاجل في المعنى لاجل فلا
 يجبرهما العدم ملكه انتزاع ما سماج وفيه على المولى شرط تجبر المومر والمقط

لنظم تلك اقرارها بقاء الاجبار حتى لا يكون درجته الى اجبار ثيب **وما كانت**
 اسباب الولاية خاصة وهي خمسة الامة وانتمى الموحد الكلاخ عليها وخلافة الامة
 ومعنى الوصايا شرع الا فيهما وهي خمسة اقسام وصي امي الاب بالاجبار ولا خلاف ان
 لذلك ونيزك منزلة الاب في حياته ومما قد واليه الامارة بقوله **وجبر وصي امي**
ابن ابي ابي **الزوج والاختلاف** شرعنا الوصي لم يجبر من يجبره الاب وهو ان
 ان صحت واليكي ولم عاندا اذا امره الاب بالاجبار صيا وتلقنا بان يصير له زوجها
 قبل البلوغ او بعد او عيى الاب له الزوج كزوجها فلان وسواء اطلق او قيل كزوجها
 متى اذا بلغت او جعل كرامة الحسين والاختلاف اي وان لم يجز الزوج للوصي وامر بال
 جبار بل اوصاه بالانكاح فقال النجاشي لم يجبرها وقال غير الوهاب لم يجبرها بل
 شرعها من الاولياء البكر البالغ باذنها وهو كالحرم في الثيب **وصرح** **الافقها صبي**
 بتشريعها وان في بقية الافصاح الخمسة المذكورة تحت الوصايا انما اشار اليها في شرح
شرع وصي امي **التيك والي** **شر** **ما كانت** **دفعه** **الافصاح** **وصي** **البيكي** **اشار** **بمنزلة** **الحرم**
 في الثيب والاعتناء الوصي على النكاح ولي في الثيب البالغ غير الرشيدة كاعتراف الاولياء
 لا في زوجها الا رضاهما فله عبر الوهاب **وما كان** **العبر** **في** **الاجابة** **والقبول** **شرط**
 الا انه لا يفي التبري البصير ويخرج عن ذلك محالة بالاجماع نص عليها اصبح اشارة
 لها بقوله **وصي اب** **من** **فعل** **زوجك** **ابنته** **بشر** **يعني** **ان** **النكاح** **يجوز** **مع** **الاب**
 مع غير ابنتها عفا اذا قال في مائة مائة ان في مائة مائة ابنته وان من
 فلان لمالك مائة او قصر وغيره من الصحة بما اذا قبل الزوج النكاح بغير موافقة
 لان العفو يجب ان يكون القبول بغيرها لاسيما عفا النكاح فان العروج جتنا فيهما
 ما لا يجتاز به غيرهما وقال يحيى ابن حميم **ذلك** **لك** **الاول** **او** **لم** **يكن** **يعني** **قبل** **الزوج**
 النكاح بغير الموت او بغير طلاق **ومما** **قال** **ابن** **بشير** **من** **ذهب** **المرونة** **الصحة** **مطلقا**
 او رخصه وهو ضابط العقبية وقول محسن خلافة والي هذا اشارة بقوله **وقيل**
ان قيل **بغير** **موت** **تلا** **بلا** **شر** **لا** **يجبر** **والنكاح** **شر** **تفوق** **الكلاخ** **على** **الولي** **العجم**

وهو العبر

وهو العبر اعته والاب في ابنته والوصي بشرطه وما عدا هذه الثلاثة لا يجبر به
 ولي العبر ولاية الاعلى البالغ فيها بكر او ثيبا ولا في زوجها الا باذنها ورضاهما الا في
 هذه البالغ اما ان تكون ثيبا او بكر اياها الثيب جاز يشترط في نفسها عناية وامر
 البكر بعين تفصيل فان كانت من الابكار الصبيح الاقية كلامه جاز يشترط في نفسها
 ايضا وان كانت من غيرهما جاز لا يشترط في نفسها كما ياذ عن قوله **رضي** **البيكي** **صحت**
من **الايقنة** **خفيف** **فصادقا** **وبلغت** **عشر** **واشرو** **والفاض** **شر** **تفوق** **امتنعت** **من** **ممنوع**
 البالغ باعتبار عمره الاحوال اذ ان الولي غير العجم لا في زوج غير البالغ حال الابنية
 وهي من الاب لها بزوج بشرط ان يوافي عليها العباد في حالها او ما لم يعرض في
 يها ولا يحتاج الى زيادة وكان لها ميل للحال وان تكون محتاجة لزوجها فله فيها قبله وان
 تكون فرائض عشر اعوام ما كثر وان يشاور الفاض الذي يرى ذلك بان ثبتت عن
 خرف بصادقا وبلوغها العشر في اذ ح الولي بزوجها وان تاذن بالقول لها
 صيا اولد صيا غير العجم ان يزوجها او للحاكم ان يزوجها **وجاز** **في** **شور** **الفاض**
 مالها او غيره بان ثبتت عن غيرها وطلوها عن زوج وعزها بزوج
 واذ كفوها المربي والحقة والحال والمال والنسب والعز وان من امثالها في
 المالكة ام نفسها او ياتوا بشيئها الخولي وع وثبت ايضا عفا كان الجمال والجملة
 بد مناسب لها ومنها معنى قوله **شور** **الفاض** **شور** **بالعك** **لا** **بالا** **عالم** **ليلا** **يلتصت**
 باب العا علة بصحابة التبعيل **والا** **ان** **دخل** **وطال** **شر** **اي** **ان** **زوج** **التيه**
 قبل الشرط او بعضها فان النكاح يصح ان دخل بها الزوج وطال مكث معها اصبح
 بان ولدت الاول لا ولدت في الولد الواحد والصنيتين طولا جاز لم يدخل او لم يدخل
 على النكاح **وقيل** **اب** **قابلة** **شر** **الكلاخ** **الان** **على** **اولياء** **الثيب** **البالغ** **مجهز** **تفصيل**
 لقوله في الاجبر والبا لغو المشهور ان الذي يتولى نكاحها هو الابن ثم ابنته وان سئل
 بغير ذلك منتهى على الاب لانها اقوى عصمة من ابها في الميراث وغيره **وجاز**
 اخي الكلاخ لان الاولياء غير العجمي فيخرج الابن اذا كان من زنى فانه لا ينفذ

ولا يقبل في حقها تأويل الاكثر من البكر اذا استكتت حتى عفر
 نكاحها فان لم يعلم ان الصبي اذن ما نه لا يقبل في عواها على تأويل الاكثر من الا
 شيخ لشهرته عن كل احد ولعل مفادها وهو تأويل الافل مبني على وجوب اعلانها
 وكذا في كلام المؤلف ولو عرفت بالبطلان وقلة المحقة خلافا لعبر الجبر **وهو ان منع** او **نقض**
 في حق الزوج لا اشكال انهما ان منع عن استيفانها بما يدل على المنع لا الزوج والا
 لزوجت فادوية استيفانها ومثل ذلك اذا نعت عن استيفانها بان فافك او غلطت
 وجهها حتى لم يبق غيرها **لان** **فحكنت** **او** **نقضت** **شرب** **بغير** **ما** **نقضت** **زوج** **لان** **الفكر**
 دليل على رضاها واما البكر فبما في كتاب محمد بن عمر رضي الله عنه ان يكون بكت على
 عفرانها وتفرق في نفسها لو كان اذ حيا لما استكتت من ذلك **وهو** **التيب** **تتبع** **ش**
 المراد باللاعي هنا الاضمار والظهور ومعنى ذلك ان التيب لا تاذن الا بالقول لعفر
 ما علك بدعت البكر المتفرق فولد تعبد اذ في تعيين الزوج والنصره واما اذا نكح
 العفر فيجب الصمت كما في كتابنا وما بعد ما لا يكره وانما قال تعبد ولم يقل تنكح
 تعبد كما في الخبر **كبري** **شرب** **او** **عقلك** **او** **زوجك** **بغير** **ما** **نقضت** **زوج** **لان** **الفكر**
او **اقتيت** **عليها** **ش** **لان** **ذكر** **رضي** **البكر** **منها** **وان** **التيب** **تعبد** **عن** **نفسها** **اختشرا**
 يتوهم ان الصبي كان في كل بكر وان النكاح خاص بالتيب فربما ذلك بما ذكره في
 هذا الخطاب ومعنى ذلك ان هذه الابكار السبع لا يكون رضاها الا بالنكاح كالتيب
 الاولى البكر البالغة المرسدة ولو اذنت اب لانه لما شربها علم انها عارفة بصالحه
 نفسها وما يري اد منها فبارف في غير ما حكمها **حكم** **التيب** **فاذا** **زوجها** **الا** **بعر** **مع**
 وبقية الاب مضي ذلك الثانية التي عقلت اذ منعها وليها عن النكاح ما اب او ع
 وبعثت امرها الى الحاكم من وجهها لا بقر من نكاحها واما الوار الحاكم اباها بتزوجها
 بعرقه العقل منه فانه يجبرها ولا يحتاج لاذنها كما يغير كلام الوار هو النفس
 الثالثة التي زوجها بعرضه او لا اب لها ولا وصي ينفذها لها لا بد من نكاحها لا
 فما بابا بعت متعتة والبيع والشراء لا يلزم بالهت وانما على ما يرد على التعليل في الكبر

الاجرة

الاربع التي تزوجت بمهر ولو كان لا يملكها وزوجها ابوها بدنا على انه غير كف
 ولا يقبل عليه ولا يبر من النكاح وقيل ان كان لا يملكها فلا يبر من نكاحها ولو على القول بان
 العبر كف للمهر لما في زوجها منه من زيادة المهر التي لا يخطئ لها في زوجها من غير
 غير انهما الخامسة التي تزوجت بغير عيب يوجب لها الخيار وكفون وجوابه ولو عفر
 عن ابي غلام ان هذه في التيممة كما في التيب قبلها وانما لا يملكها هنا الا بالنكاح لان ذلك
 عيب تفرق عليه ويلزم فيها **الصاد** **منه** **التيب** **الصغيرة** **المتعاقبة** **وهي** **المتفرقة**
 وفلان الا تيمم خفيف فبما دها وانما اعادها معها **للفكر** **لان** **فحكنت** **او** **نقضت** **شرب** **بغير** **ما** **نقضت** **زوج** **لان** **الفكر**
 بالحاجة ذكرها بوضوح اليقين وان لم يختص اليقين بها الصابغة التي يتعبرى الدليل عليها
 وهو المراد بالافتيات فيمن زوجها بغير اذنها ثم تستاذن بعد العفر عليها بتقضي
 اجازتها الى النكاح لان الولي لما تعبرى عليها اقبفت للزوج بغيره **لقد** **نقضت** **زوج** **لان** **الفكر**
 له او اقبفت اذ البكر المقتات عليها وهي لا تكون الا بغير عورة اذا العبرة لا يتصور
 فيها اقبات **وهو** **ان** **فحكنت** **او** **نقضت** **شرب** **بغير** **ما** **نقضت** **زوج** **لان** **الفكر**
 نكاح القينات عليها بكي او تيبا يصح بشروط ان رضيت بالنكاح تمام وفيه
 رضاها من العفر بان يكون العفر بالصورة او العفر بوجها وبما لا يجرى
 وفقه واليوم في غير المعلن بان بعد ولا يصح وفيه وجه وجب الخلاف على الخيال
 الحكيم الشرطي او لا يكون المراد بالبطلان وقوع فيه الاقبات بل لو كانا بطلان
 في وقتها راجع اليه ولم يغير الولي الواقع منه الاقبات بالاقبات حال العفر
 بان اذ علمت انها او شكت بان اقبات الاقبات فبمع ابر القفا وان فرب رضاها وان
 ردت لم يعتبر رضاها ولو فرب **وهو** **ان** **فحكنت** **او** **نقضت** **شرب** **بغير** **ما** **نقضت** **زوج** **لان** **الفكر**
 نكاح غير العبر معه غير صحيح استثنى من ذلك الشخص اذا اثار اليهم بفسوك
وهو **ان** **اجاز** **تخير** **ابن** **واخ** **وهو** **فرض** **لدي** **بيني** **جان** **فرا** **وا** **اجاز** **النكاح**
 ولي جبر كصبر واب في عفره بغير اذنها من اب للعبر وهو اخ العبرة واخ
 لذر هو عفرها وجعل العبرة وهو اب العبرها بشرط ان يكون العبر موقوف

لان لا تاذن قبل رضاها

امور

وانما في شر ما قبله من غير ما لا يمتنع من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 من الشره لا يكون خلا لا يكون مشكوكا على تفصيل فيه يات وكونه على طهره لا يمتنع
 خلاجه والميد اشار بقوله **ولا يمتنع** شر ما قبله من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 واليه اشار بقوله **ولا يمتنع** شر ما قبله من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 ان اريد به تفريق الا بعد العزل على الا في العاصم فيجب وان اريد به رجاء
 العزل المصاوي في الفرية على مصاويه فيجب **ولا يمتنع** شر ما قبله من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 ذكر ان لها ولاية في الجملة وهي ان لها التوكيد في المباشره في مصاويل ثلاث اشار
 اليها بقوله **ولا يمتنع** شر ما قبله من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 حاذ كرا فيا شره على طهره من طهره **ولا يمتنع** شر ما قبله من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 في ايضاحها بقوله **ولا يمتنع** شر ما قبله من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 الاصران ثم تقول اعفوا وان النساء لا يعفون وكذلك المعتقة بغير اشارة
 في تفريقها بقوله **ولا يمتنع** شر ما قبله من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 عليها في الاولى وكذا في الثانية على تفريق الموصى على ولي النسب لانه الثالثة كما
 علقه من تفريق ولي النسب بالولاية على المعتقة فاذا كان المعتقة بالفتح عاصم
 نسب فليس للمعتقة بالخس ان تترك اجنبيا من المعتقة بالفتح اذ ليس لها
 ولا يمتنع شر ما قبله من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 الاراء يجوز في التوكيد وانما يمنع المباشره في بعض الاناث المذكورات
 مشبهها بقوله **ولا يمتنع** شر ما قبله من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 فيا في عت او صا على من يركيله فاما في نايب ولا يمتنع شر ما قبله من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 له لولا يمتنع شر ما قبله من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 كان وكيله فاما في ولي اولى والاصلية مصلوبة عنه الا في الكانت اذ اطلب
 وفي الحكم اشار اليه بقوله **ولا يمتنع** شر ما قبله من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
ولا يمتنع شر ما قبله من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى

اذا اوك

اذا اوك ولم يتول العفيل بنفسه والا فلا يمتنع من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 اشارة الى **ولا يمتنع** شر ما قبله من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 الترويج وزاجرا على طهره **ولا يمتنع** شر ما قبله من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
ولا يمتنع شر ما قبله من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 والى وجدة الولي يمنع من حجة عفو النكاح فلا يفيل زوج ولا تاذن زوجته ولا يمتنع
 ولي من مودة ولا يمتنع من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 في الحج والعمرة فلا يمتنع من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 من يمتنع له ولها خلاص النكاح فيكون لها عفو **ولا يمتنع** شر ما قبله من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 من يمنع من حجة عفو النكاح ذكر ان كبر الولي مانع ايضا من حجة عفو النكاح لانه
 المسلمة اذ الولاية لم عليها لم تملك ولي جعل الله لكبري عن علم المؤمنين
 تبسلا وصواء في ذلك الزمى والترت والحق به **ولا يمتنع** شر ما قبله من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 في عفو النكاح المبرور وهو ان يكون الولي مسلما والتمتع كافي على المشهور لقوله
 تعالى ما لكم من ولايتهم من شيء بل رزقوها فعيه تعهيد يعلم من قوله وان عفو
 مسلم كافي ترك وان عفو مسلم لا يمتنع بل يعفى بغير قصد المولى اذ له ولاية المص
 على الكافي واما العبدية وعنده بعض **ولا يمتنع** شر ما قبله من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 ثم هذا مشتمل من قوله **ولا يمتنع** شر ما قبله من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 معتقة كذلك بان لا يجوز له ان يمتنع لانه لا يمتنع من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 جاك الذين يودوه الحجة بان اعتقها وقهره لم يلزم الاصلح واما الاعتقها كما
 في ان الصلح بلا يزوجها الا اهل الكبر الا ان تصلى **ولا يمتنع** شر ما قبله من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى
 على المشهور من ان الصلح مطلق الولاية على الكاوية وبكافة فاك واذا لم يمتنع
 الصلح بان الصلح يزوج وليه الكافي ثم يصلى واولى الصلح بان لم يكن الكافي و
 ولي باصافه فبقيهم وان اعتقها ورجعت امرها للصلح ان جبره على تركيها لانه
 من رجع الصلح لم يمتنع **ولا يمتنع** شر ما قبله من طهره ولا يمتنع من طهره الا بعد منتهى

فعلت بما هو عليه وهو انه لو قرأ المهر وعقد على وليته النكاح في بصران قلنا بطل ولا ينفذ
 عنها فقال هو وان عقد على نفسه النكاح في بصران لا ينفذ لاننا اذا لم نتعني في المهر الزنى
 اذا لم يتعني في بصران النكاح اية القاصم وفوقه المهر فنعني لما اعانه على ذلك وان
 عقد عليها المهر وان يعنى ابرأه لا يصح وهذا ما لم تكن الكاوية معتقة العاقد
 ولا ينفذ ان كانت كذا بنية فلا فلاح ما اذا كانت امة فانه لا يصح ما يات من امة الامة
 النكاح انما ينفذ بما يات لك ثم اثار انى ان شرط الرضى والولى فخطبه فبعد وقول ابي
 القاسم عرج اشتراط المهر بقوله **وعقد الصبي في الراى باذنه ووليده** شرأ به وعقد
 الصبي له ولا غيره على وليه اذا كان له راي باذن وليه وان لم يكن له وليه وهو ذوراي
 جاز انكاحه انما افادوا انى لو عقد والراى بغير اذن وليه والظاهر انه ينفذ وليه
 ولما مضى الراى في بصران والراى الى العقل والدين وهذا ان لا يتابع اياه الله
 الصبي **في تزويج النكاح** يعني ان جميع ما تنزع منه لا يجوز لمع عقد
 النكاح من جهة المرأة لنفسه فيعجز ان يكون له كلاً من جهة الزوج فيقبل
 له في جميع ما عيسى لا ينفذ ان يورث كل الرجل نكاحاً نكاحاً او امرأته على عقد نكاح
 اية عاقبة وزيادة اية شاعر او صيا لا اعرفه واعترضه المشرع الى بانه في النكاح
 عت اية عيسى ويشتد من كلامه العزم فلا يورث ولا يتورث ولا المتعقبات واما
 وله المرأة فلا يورث الا من يصح ان يكون ولياً لها ولو انفرا امتا بقوله **لاولى**
الا كغيره اي لاولى المرأة لا يورث على نكاحها الا من يكون مثله في النكاح
 ضرر المرأة لا اية اية فلا يورث كما في امره لا عبرة ولا اية امرأته واذا دخل
 المهر الكاوية على الصبي على مذهب ابن مالك انه فليك لا في رقة **وعليه الاجا**
به لك غير وكفوها او **في قيامه الخاخر ثم زوج** شر يعني انه يجب على الولي غير الاب
 في البكر اية المرأة الى رقبته معني دعيت اليه يريد وهي بالغة لا زماً لوليها يجب
 لذلك مع كونها مكرمة الى عقد كان ذلك في راجها فانه عا المولى الذي كعب
 غير كعبها اجمعت وكان كعبها ما كعبه لانه ادوم للعشرة فيامى الخاخر ان

لانه قال وما روى ما غور به فتبين في ركة اية

اولى

تأني

ثم خرج من دعنا اليه والمصلتين فان جعل قواضيه وان قضاى على الامتناع فيبطل
 عنه وجهه فان رده الى صوابا ردها اليه والا عر عاضا في اول كعبه **ووجه الخاخر**
 بغير شربة فيبطلها غيره ومثلها امر نفسه وان المهر من شلها وكفاية الخاخر كما عند الباجي
 مع بعض الموثقين وان شاء ردها لغير العاقد من الاولياء ويحكم ان في وجه الخاخر اذا
 ظهر عند عرج المولى غير العاقد وجوز هذا الاحتمال امر عبد السلام بقوله **ابن الخاخر** فانه امر
 امتنع المولى زوج الخاخر **ولا يعضل اب بكر او بنتي رضى** **تخفف** شر يعني ان الاب
 وانته العجز لا يكون عاضا في خاخر او خاخر وهو امره بمشكر راي متعقده من الخاخر كما
 جيل عليه من الخاخر والشعقة وتجهلها ببقا في نفسه بامر باع الم الاب من حاشا او حال الخا
 له ما لا يوافق حتى يتخفف اضاراً **تخفف** فانه لا امان امان في زوج والا زوجناها عليه
 ولراى المولى بلم عوض لانه كان اولى لان لم ينعمي الماوض ولا النعمي المستفيل ولو عجز
 بقدره بل شكر ركان اولى لان ما عجز به المولى يصح على شكر خاخر واجه من
 غير تعذر والضعير يتخفف عايد على العضل المبرم مع يعقل **عوان وتلكه من اية**
عين والامه الا اجازة **شر يعني** ان المرأة اذا قالت لوليها زوجني من احييت وان كان
 لم تفك من احييت فلا بد ان يعنى لم تفك ذلك العقد ذلك الزوج الم احييت قبل زوجهما من
 غير تعني معتمرا على عزمه اذ نكحها فليها ان ينفذ النكاح او في ذلك وكذا في سماء زوجهما من
 نفسه او غيره وهو كذلك في المرونة وسواء زوجهما بمهر الفلك او بغيره وسواء في زمن
 ما بين النقيص والعقد او بعد واليد الاشارة بقوله **ولو بعد شر** **والتمبا لغتر** راجعة للا
 جازة واما الم الذي يشتد الفري ولاجل ذلك اقتنع على الاجازة واشار بقوله **لا العكس**
 اليه ان الرجل اذا وكل رجلاً في وجه من اية فزوجته من غير ان يستأذنه او امر الى في وجهه
 في زوجته من نفسه ما عجزه لك وليها فانه النكاح يلزمه على امر المولى لان الرجل اذا
 كره النكاح فله على حله لان اللعان بينه بخلاف امر الم **والامر في غير شر**
من نفسه شر **وجنتك** **بكر او بنتي وتولي المولى** **شر يعني** انه يجوز لاه العزم والنعمي
 الاعلى والاصغر على ما قيد والحاكم ومن في وجه بولته الاسلام ان ينفذ الم في عقد النكاح

عوان الغير لا يستلزم كذا في بنة

وفيها لايه انفاص ان زوجها من غير
في مها ومه نفسه في خط خيمي

في قوله له انما كان قبل بيعه وفولاه **او ينفذ** ثم ينفذ على وجه ان رد الصير
 نكاح غير مفيد بان لا ينفذ او ينفذ فكذلك من عتقه ويبيع باخر امعوت لردك لردك ملك
 بكلك صيرها ومعهود يرد به انه لرد بغيره فيكون الحق كذا والحق ان المشتري له الحق على
 عيب التزويج ورضيه ورد به بغيره اذ في ما فيه قوله له ان البائع يرجع عليه بارش
 لانه لما رضى وكان له حشر عنده وليس للبائع في رد نكاحه لانه اذ لم يرضه من المشتري
 والمائة ليس للبائع الرجوع على المشتري بارش والقبض للبائع في رد نكاحه والرد
 مبني على ان الرد بالعيب ابتداء ببيع وهو مبادى من قال ان الرد بالعيب نفذ للمبيع
 من حين الاطلاق عليه والثناء مبني على الرد بالعيب نفذ للمبيع من اصله وارشاه الى
 ذلك الشارع بغيره في واما ان لم يطلعه عليه المشتري ورد به بغيره للبائع رد نكاح
 حرم حيث لم يكن الملاح عليه قبل البيع وهو اذ يبيع مما ذكر في ناعى الشارع بالاولى **ص**
فما رجع ديناران دخل فيمن ان الصير اذ نكاح غيره والحال انه قد دخل
 بالزوجة فانها تصحى عليه رجع دينارين حكم العبر المكاتب والحر في المنة لاجل او بعض
 وتزد الزوجة فينفقه باء اخر من ان تصحى المرونة وابى حرقة ان رجع الزوجة من
 مال العبر لانه مال الصير **واذ يبيع غير مكاتب عتقا بغيره وانه ينفذ ان ينفذ**
تسيرة او سلفا فيمن ان العبر المكاتب اذا عتقا فانما ينفذ بان ينفذ المراه عليها
 بغير رجع دينارين المراه بالحرقة او اخبر اهاد فيهما لانه الحى عليه انما كان له الصير وفه
 زال بالعتق خلاص الصير فلا ينفذ كما ينفذ لانه الحى عليه في بعضه وحل ابتاعهما كما
 بغيره ان لم يطلعه حريم على العبر قبل عتقه او سلفا بان يبيع الصير الامانيه او يكون
 غايها لانه السلفا يذب على مال الغايه والمكاتب كالعبر **وله الاجازة ان ينفذ**
 اذ حيث يملك واستنعى من الامضاء قبله امضاء ذلك بالشروط وفيها شارة لما في الرواية
 من قوله فيها واذا كمل الصير اجازة فاقنع ان يبيع ثم اجازها ان اراد باول
 كلامه فيمن ان العبر وان اراد ان يرضى ثم اجاز هذا كما بان ان كان ذلك
 في حيا وهو معنى قوله ان قرب وفي اجازة من امتناعه بان كان بالعبر ولم ينفذ

فما رجع

في ذلك بل يبيع فبيع قوله وللصير رد في ذلك هو مبيع مقتضى واذا فبيع قوله وللصير رد في
 بعد الاجازة ابتداء من غير تفويض امتناع وهو لا ينفذ بالمعنى **ص** **او ينفذ**
او ينفذ ثم ينفذ ان هذا يكون الصير له الاجازة بالغيب حيث لم يرد باقتناعه المقتضى
 او ينفذ فبيع باقتناعه فبيع فبيع او القضي واما ان اراد ان يبيع او ينفذ او ينفذ
 كان في اوافعا ان يبيع ويبيع ثباتا احتياطا كمنعه من شدة الحشر فليست من امتناعه
 لاخر الغولي في لزوم الثبات اذا اوفعه الصير والاعتصم خلافا لابي القاسم ويصير الصير
 بغير ارادة الطلاق في المصلحة ما ينفذ **ولو لم يبيع بغيره عتقا ولو ما رجع**
 فيمن ان الصير المباح اذا تزوج بغيره اذ لم يرد به بغيره بطلقة بائنه ولا شيئا فليكن
 البناء وما بعد رجع دينارين وله امضاء له بطلقة ويثبت الخيار للزوجة ولو ما رجع المراه
 على العتق فمعه قوله ابي القاسم انه قد يكون ما ينفذ من الصير اكثر مما له من المراه
 وفي قوله له العتق والامضاء تصالح لتجني الامضاء بطلقة وتعين العتق لغيره
 الا ان يقال الا لا اختصا في لا للتخيير وحمل على ما اذا اصرى الامضاء والعتق في العتق
 ولم يطلعه المولى حتى خرج منه ولا ينفذ ثبت النكاح على الاصح وفيك ينفذ له ما كان له عليه
 وقوله **ص** **وتعين حرمه** ثم اذ يبيع العتق من قبل الشارع لموت الصير لانه قبل
 الاب لهوات نظري لموت الصير ثم ان المراه لا تفي **ص** **وتعين حرمه**
واذا ينفذ ثم ينفذ ان ينفذ للمكاتب وللغير المادون له في التجارة والعتق من يرد ما ينفذ
 والمادة قوله واذا ينفذ من الصير بماء ذلك واجبة للمصليين ليلا ينفذ في المكاتب
 انه لا ينفذ الا في حرمه بغيره كمنعه من المراه والمادون له في التجارة والعتق من يرد ما ينفذ
ص **وتعين حرمه** **وتعين حرمه** ثم ينفذ حرمه من المراه والمادون له في التجارة والعتق من يرد ما ينفذ
 له في حرمه بغيره اذ لا يحسب عليه بغيره حرمه وكسبه فيكون فيما ينفذ له او
 ينفذ له به او ينفذ ذلك ما في حرمه عتقا بالانفاق من الخراج والكسب والا ينفذ من
 ذلك واذا لم ينفذ ابي ينفذ ولم يكن عرف ماذكر في ينفذ الا ان ينفذ بالمقام
 معذ لا ينفذ او ينفذ في حرمه كمنعه من المراه والمادون له في التجارة والعتق من يرد ما ينفذ

او للتخيير

[illegible]

والعبر منكم الى وجهك
وعلى العبد ان لا يرى الاثبات
والنهي لان وجهه لا يحترق
وتنعم ايها الرب مع مفسر
والنح والى ان لا يفسد كل
الحكمة حلت بها ابيلا

فصل دوم

من غير الخروج فبان نص كلامه في إجماعه الحرفي وهو **أو اشتير لو فردت** أي في كل واحد من
 باعل مع يرجع للنكاح أي ويخرج الجمع من كلتا أمرين إذا فردت أحدهما أو هما أو لو كانت
 في كل واحد من عليهما نكاح الأخرى وكلامه شامل للمرأة وأمتها فيقبل منع الجمع بينهما ولو لم
 يزل فيهما فيبقى هذا القابل بما يجتمع بينهما في أمة أو صمى أو رضع أو أمة
 جعل باعل مع راجعا للولد في جزء المرأة وأمتها لأن أمها الكثرة إذا فردت رجلا جاز
 له ولها أمة بملك خلاص العكس مما خرج المرأة وبنت زوجها أو زوجها سواء جعل
 الفيء مع الولد أو النكاح لأنه إذا فردت المرأة في كل واحد من الزوجين ولو أمة زوجته ولا
 ابنة نكاح ولا غير له لأنهما من رجله أحصيه وبنت رجله أحصيه ووجه ملك المولى على
 قناتين يحتاج للتغيير **الخاص ص كرهيهما بايلك** أعلم أن الجمع بين المرأة وأمة
 يكون نكاحا مما مر وأما أن يكون نكاحا ومك ومبياة وأما ملك وهو ما دل به من كلامه
 الصريح أنه لا يجوز الجمع بين المرأة وأمة أو عتقاء الولد وأما ملك ولوطه أمة على
 الأخرى بعمر ولحمهما حتى يخرج من مخرج الموطوءة نعم يجوز جمعها للحرمة أو أحدهما
 للحرمة والأخرى للولد **والغير** ولحمهما للتخصيب للتي لو فردتا أي في كل واحد من
وقال إذا صرح جمع الخيمة هو الجمع أما بنكاح أو ملك أو نكاح وملك شرع مع
 هذه الأقسام لو وقعت **وقال** **ويخرج** نكاح ثمانية صرحت **والأصل للمهر بلا طلاق**
يعني أنه إذا جمع بين الاثنين عفر نكاح واحد وصحنا إبراهيم أنه إذا جمع بينهما
 عفر وهو ما دل به من المسئلة ثبت نكاح الأولى وقبله نكاح الثانية مع البينة و
 إذا انصرفتهما إنما الثانية وسواء دخل بهما أو لا والعصم بلا طلاق لأنه مجمع على بطلان
 وإن لم تصرفه وكذا الثانية من غير أن يقع على ذلك بينة ولم يدخل بهما ما دل على وقوع
 يعلق على كل منهما لأنه من مخرج الصفوة تكلف الصراف عسره الواجب لقابال الكفاف قبل
 الصبر لو ثبت أنها الأولى والعصم بخلاف بقوله بلا طلاق فتعلق بعصمه فهو
 راجع لما قبله الأول وأما وجهه لأجل أن يشبه به ما بعول **ص كره** **واشتهى بعفر** ثبت
 التشبيه والعصم بخلاف صراه كذا في قول الموضّل أو بعول أو الباء بعفر لا في

وَجَمَعَ امْرَأَتَا وَاعِ الْبَقْلَ
وَبَنَتْهُ اَوْفَهَا ذَوْجِلَ الْجَمْعِ
اَيْ جَمَعَ اَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ اَيِّ اَمْرٍ اَمْتَمَهَا
اَيْ جَمَعَ اَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ اَيِّ اَمْرٍ اَمْتَمَهَا

بالنكاح كما في الكلام الاله مما اذا اوله الامة بلك صير قاتل او يتزوج من جميع الخلق
 معهما معمة ونحوها او يثاها بلك صير قاتل لانه حتى يزوج القاطنة بعته فاني وان
 لبعضها او مخرج او كتابة لانها اخرجت فبعضها وما لغيره ليس للصير وكذا والاصل عن
 يحيى ما خلاها للجمع ويخرج من كلام المولاه منع ولد العتقة لاجل ولد يصير به في هذا
 الكتاب وصريح به في الرواية وانما امتنع وكذا لان فيه نفعه نكاح المتعة فاذا
 وليتوا وحلت صارت له ولد وسفقت عنها خورقتها بذكر ما جعل عتقها في وفيل الله
 لا يجعل لبها ارض الجارية له اذ هي حرة وفيتم ان قتلت ولا يجر له ولها بعد ذلك
 سواء جعل عتقها او بقيت اذ اجلها وان لم يخل ببيت معتقة لاجل ولد حكمها ومثال
 التعت لاجل عتق البعض كما قاله **الفرق بين النكاح والعتق** ثم يبين ان النكاح
 اذا عتق على امتد لشخص عتقها جميعا لانها جازية ليدل اختها او عتقها او نحوها مما
 يفي له ان يجمع معهما هذا هو المراد بقوله يجعل المشوثة وان لم يدخل الزوج بها و
 كما في كلام المولاه انصح بان لا يبر الخلية من دخول الزوج لانه انما يخل المشوثة
 من و لا يبره من له من له نكاح المومنون والمراد بالثلاث الطالح لا يبره من له من له
 للم الانكاح الرقاع الذي لا يصح ان يبره الا العتق ويشير لذلك لانه انكاح افعال ايراد
 العتق **او امر او ابا او ايا امر** يعني ان الامة اذا اصرها العتق او ايفت اباها
 اي صيرها من عتقها منه جازية ليدل له ان يثاها بلك او بالنكاح من يجمع معهما
 معهما مع اخيه ونحوها وانما يغير الاسم بالايام لانه من ثمة فلام الاباء فلذلك
 لخص التفسير فيه بالايام ولامه في قوله بلك وامامه نكاحا بالنكاح ولاقل
 من يجمع الجمع معهما باسمها او اباها فان طلقها في حال امرها طلاقا بيا حلت من
 يجمع الجمع معهما مع اخيه ونحوها وان طلقها طلاقا وجعيا لم يخل لاعتقها الا بضي
 حصر صيني من امرها لاحتمال حملها وتاخير افعالها من الحمل وثلاث صيني من
 يزوج كلافها لاحتمال ربيتها وحيثما يولد كل سنة في اخيها وان كانت عادتها
 في الجيف وكل حصر صيني من لم يخل الا بضيح في عتق سنة واما كذا وان امرت

بغير

بغير نكاحها التعت بثلاث صيني لانه من علمها كما قاله **ح** وقوله في صير صيني من
 امرها ان كان مستقيلا عليها لوقت الاثر والافتقار الخمسة من يوم امسك عنها وقبل
 امرها بغير نكاحها ما اذا اختلف نكاحها بغير ما في وقوله التعت بثلاث صيني من
 يوم طلقها ما ان كان عادتها اكثر في حملها علم من عادتها **او بيع امره** ثم يبين
 ان بيع الصير لا يمتد اليه بغير بيعها كذا في حلية من يبيع اجتماعه معها حيث خرجت
 من التواضع ولو كان الصير عالما بالبيع وتعم على المشتري وان لم يعلم به لان
 المشتري المتأسس في بيع **الا امره** يعني **وحيث عتق صيني ورده او امره او امره**
صير او صير او عتق ثلاث واخر اخرج سنة وعتق في بيع صانع او بيع صانع
 لانه لا يخل الا في الاشياء في حلية كالاخت من موات الجمع فاذ ابيع الموطوءة ليعاقبا
 صرا او زوجا تني ويا جاسرا ولم يوت بجواز موطوء جاعل او عدول لم يخل به الا في
 وكذا اذا احضرت له زوجه بغير ولا يجمع معد الا بمتعة واما التعت في صيني اية
 التي غلط بها فهو وان كانت في في الحالك الا ان زوجه فليس في افعي منه زوجه الاستبانة
 الواحدة وهو ثلاث ايام والغالب رجوعها الى الاصل لكونه الفتل وزمن الاعمال
 في او عتق في صيني واما الطهار فلا يخل الا في لان المظاني قادر على بيع تخر في الظاهر
 منها بالكفاة ولا يخل كما لا يبر يجمع على نفي كونه واختها ولو لم يبرتها واما الاثراء
 من ماله الخاص فهو كحرة الصبيته واما يبيع الخيار لاعتقها بغير او لا يبيعها
 في تخرم البيعة وحلية الاخرى لعموم انعقاد وعمدة الثلاث مثله لانها على ملك
 البائع حتى ينفذ الخيار واحتسب بجمعة الثلاث من عمدة العتقة فانها كاتمة بغير
 البيعة وحلية الاخرى لكونه زوجه وادواها وقرن صرا في حبيب على ان اخرج
 الامة فهي او صفت او فخر ذلك لا يخل اختها للصير والمراد بالسنة ما عرى الصيني
 الكسبية كايابة واما هبة الامة فلا يملك في حلية اختها مثالا فان كان المراد فاعراعي
 الرجوع فيها اما با عتقها كما اذا وهبها لولد قبل حصول مبعوث الاعتقاد لانه يبان
 في باب الهبة واما بغيره من الموطوءة كما اذا وهبها للمجذورة في يبيع او لم يجر حصول

فوله بعد قلن في ان لو كان قبل قلن في ملك بلانه لا يكون الحكم كذلك وانما انما انما
 الاول للولد والاختراع ابا ان الثانية وان ابني الثانية وقع في الاولى اي في غير ولد
 ذلك لانما انما **والثبوت في حق الزوج بالحق في حق الزوج** ثم يفرق بين حكمه على ما عمل
 في حق الزوج انما يثبت في حق الزوج المستوفى له كالاختراع في حق الزوج والاختراع في حق الزوج
 في البينة مستوفى كانت او كتابية لا يملك ولها ما لم يملك ولو لم يملك حتى تزوجا
 فمعه مطلقا بالغا غير الولد ويؤخذ بهما ويصيرهما في حق الزوج في البينة مستوفى
 ذلك الانتشار بعد الاصلاح وان لم يثبت في حق الزوج او لم يثبت في حق الزوج
 التي يملك الاصلاح ويؤخذ بهما فوله لان ان لا يكون الاصلاح لان الحكم الكتابي
 باسرة فلا يحتاج كما وقع في بعض النسخ من زيادة مسلم لانه عليه ما يملك في
 التزويج **ولا يمنع** ثم يفرق بين الاصلاح المذكور لانه لا يملك به البينة الا اذا كان
 اياها مباحا ولو كان ممنوعا فانما لا يملك به كما اذا اولى بها حال احرارها ونحوه
 ويؤخذ به المصنف في الولد في الرمي وقوله الشارح **ولو قال في قول** لكان احسن
 في قولنا لان في قولنا في الرمي ويؤخذ به المصنف في الولد في الرمي والاختراع في حق الزوج
 مستوفى البينة مستوفى بها كما يفرق قول ابن عتيق في قوله في الرمي المستوفى عند ايها
 يملكها في التزويج ما يملكها **ولا يملك في حق الزوج** اي في الاصلاح بان يتضاءل على الاصلاح
 ولا يعلم منها اقرار ولا انكار ففوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج
 في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج
 بعد كمال الامور في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج
 هذا ايضا في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج
 الاصلاح في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج
 الملائمة اي مطلقا الاصلاح باقتضاء عقاره او منع عقاره **في حق الزوج** في حق الزوج
 يثبت في الولد في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج
 انما لا يملكها في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج

او لم يملكها

فوله

فوله بعد قلن في ان لو كان قبل قلن في ملك بلانه لا يكون الحكم كذلك وانما انما انما
 الاول للولد والاختراع ابا ان الثانية وان ابني الثانية وقع في الاولى اي في غير ولد
 ذلك لانما انما **والثبوت في حق الزوج بالحق في حق الزوج** ثم يفرق بين حكمه على ما عمل
 في حق الزوج انما يثبت في حق الزوج المستوفى له كالاختراع في حق الزوج والاختراع في حق الزوج
 في البينة مستوفى كانت او كتابية لا يملك ولها ما لم يملك ولو لم يملك حتى تزوجا
 فمعه مطلقا بالغا غير الولد ويؤخذ بهما ويصيرهما في حق الزوج في البينة مستوفى
 ذلك الانتشار بعد الاصلاح وان لم يثبت في حق الزوج او لم يثبت في حق الزوج
 التي يملك الاصلاح ويؤخذ بهما فوله لان ان لا يكون الاصلاح لان الحكم الكتابي
 باسرة فلا يحتاج كما وقع في بعض النسخ من زيادة مسلم لانه عليه ما يملك في
 التزويج **ولا يمنع** ثم يفرق بين الاصلاح المذكور لانه لا يملك به البينة الا اذا كان
 اياها مباحا ولو كان ممنوعا فانما لا يملك به كما اذا اولى بها حال احرارها ونحوه
 ويؤخذ به المصنف في الولد في الرمي وقوله الشارح **ولو قال في قول** لكان احسن
 في قولنا لان في قولنا في الرمي ويؤخذ به المصنف في الولد في الرمي والاختراع في حق الزوج
 مستوفى البينة مستوفى بها كما يفرق قول ابن عتيق في قوله في الرمي المستوفى عند ايها
 يملكها في التزويج ما يملكها **ولا يملك في حق الزوج** اي في الاصلاح بان يتضاءل على الاصلاح
 ولا يعلم منها اقرار ولا انكار ففوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج
 في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج
 بعد كمال الامور في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج
 هذا ايضا في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج
 الاصلاح في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج
 الملائمة اي مطلقا الاصلاح باقتضاء عقاره او منع عقاره **في حق الزوج** في حق الزوج
 يثبت في الولد في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج
 انما لا يملكها في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج

فوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج
 حتى قلن في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج في قوله في حق الزوج

المحذور يعني ما إذا اجازة الولي لا تقتل له كلفها الا بقره وبعوا الاجازة **وهو على خلاف**
وقرعة بقوله شر يفترون منه جملة الشر له التي تترك المشقة كلفها ان تعلم الخلوه بينها
 وتبرحها ولو باي اثر والا فلا تترك ولو صرفها الفاعل على الولي ولا نها تنفع على الولي والملك
 الرجعة كلفها ويشتبه ايضا على الزوج بالولد حتى تترك كلفها بملوحا معها الخ
 العكس حال جنونها او فروعها لانها لا تترك بترك ولو كان الزوج ما فلا بملوحا معها حاله
 جنونه او اخطا به حلت ان كانت عاقلة لان الخليفة وعزمها مع ما تنافا واعتبرت **بقوله**
ولو غيبا شر يعني انه يشتبه له العكس ان يكون فاجر الفري ولو كان مفضوع الخفيين
 وصرا كان مفضوع الخفيين والوفاء مع علم الرجعة بان الزوج خصص والامم من كتاب
 محب ولا يلزمه لانه غيب لانه **شر** يعني غيب مشبهة لغيره التشبيه لانه يلزمه
 كلفها وان كان لا يبيد يمينه وانما ان الاصل اذا علم لغيره وجب على امرائه
 فتنى زوج المشققة ودخل بها وغيب معها الخفية او فروعها جلته يلزمه ولو لم تنصه ان
 تكون من نصابه لزمه انما على المشهور ومه باب اولي انه يلزمه اذا كانت معه منا كحد
 نفي او غيرها التي انما لو اراد ان ثبت على نكاحها ثبت بخلاف نكاحها بنية ان يلزمه
 لا يباصر ان لم يثبت **بقوله** فان قالوا في **شر** يعني ان المشققة اذا تزوجت
 تزوجا باسرها كان محجرا على صماء وانما لا تترك بولصم ويصح قبل البناء وعنه
 وان كان محجرا على صماء وانما يصدق فيه ويثبت بعد البناء وتترك كلفها ان بارضا
 المزوج لهما نكاحا باسرها حيث وليها وطأ اذا غيب الولي الاول المموت الفكاك والبا
 صرا وان عارضا قبل ولصم لها اذا ياجل تترك كلفها ببناء علم ان النزع وله اولا
 يلزمه بناء على انه ليس له بقوله بول، فان مقتضى جعفر راجح مجموع الشرط
 اي بان ثبت بعد حلت بول، فان اي حائل بعد الولي المموت به الشك وبها
 بالولد الاول وهو المموت به الشك ترى في مجموع الشرط التفصيل بالولد
 والغير بقوله المموت المموت بقوله بول، فان كلفها وان مع نية امساكها
 مع الاعجاب شر هذا مثال للباصر الى ان ثبت بالبرزخ ولا يحل وهو من تزوج باي الى

الغنى

البتة اوجها جنسية احلاهما له او نية الاحلال مع نية اصاصها ان اعجبته لانتفاء نية الا
 مساو المصلحة المتشعبة في عاها الاحلال لما خالها ان اعجبته من نية التحليل ان لم تعجب
 ويؤيد فيه بما قبل البناء وجوه بتطليقة بالنية ولها التسمي بالبناء على الاصح وفيه
 من المثل ص **وفية المصلحة ونيتها لغو** ثم يعنى انه المعنى في تحليل المشوثة نية
 الحلال لا الهاء بغيره وامانة المصلحة والمصلحة لغو **وقيل** دعوى طارئة
القول في الحاشية امتت ان يجوز في غير ما قولان **ثم** يعنى ان المشوثة اذا ادعت انها
 تزوجت ثم طلقت وارادت ان الرجوع لم يطلها فمضى اما ان تكون طارئة على تلك
 البلية من بلو بغير نية عليها اثبات ما لم يعيد او حاشية فيها بان كانت طارئة
 فانها تصير به انها تزوجت لمصلحة الاثبات عليها لو كلف ذلك واما الحاشية في
 البلية تصير ايضا بشرط ان يقول الى ما من يزوج لها فيها او دعواها التي زوج بايها
 فيه قوت شبهة بها واندر اهل العلم ان كانت ما مونة فان لم تكن ما مونة مع الطول
 بل تصير كالما مونة او انصوب في ذلك فلا بد ان قوله **وقيل** في كالحاشية من قوله
 لم لا يبرء الاحلال من شاهره على العفو وامر التبرع على المصلحة وانتفاء الزوجية على
 الركة وقد لما عنت خاص بما بعد الكاف ومثل دعوى التي زوج دعوى الطلاق والفرق
 الزوج الثاني **ص وملة** ثم تعنى مع قوله عن فاعل جميع اصوله وبطلوه والمعنى انه
 يتمتع على الرجل ان يتزوج باقته وعلى المرأة ان تتزوج بغيرها لان الملك ذهاب
 الزوجية لتعلق احدهما بحب الى ومنه النفقة والافق بحب الزوجية ومنه (النفقة
 وهو ظاهر في تزوج المرأة وامانة في زوج امته فلا ينافي لانها مكالفة بالنفقة على كل
 حال وهو مما لا يخفى الزوج من الاستمتاع وذلك لا ينافي الملك لان يقال في
 نفقة الى ليس بنفقة الزوجية فمتنا فيما فيها ايضا وشمل الملك الكامل والنفقة
 وهو الشاكلة كما مونة المولى والكاتبة وامر ان يقول **ص ولول** ثم المراد بالجنس
 ليشمل الذي لا انتم ولا يجوز للجمان بنية زوج باقته ابنه ولا الرجل ان يتزوج باقته ولول
 ولول الزنى وان في ذلك ولا المرأة ان تتزوج بغير ابنها او ابنتها لغو الشبهة

الملك متى وجهه بالكتاب او الاله بالكتابة ما اشار بقوله **بشرك** فلهذا كان ما لك
 يستثقله وحمله الاقباغ على الكفاية وهو متعلق بالبرية واولياها من النور والاضواء
 بشرك الملوك واجاز وقوله بشرك الاختلاف متعلقا وعللت ذلك اذ بان النكاح
 معرض للمصالح لموت الاله فتيقن في جواز نكاح الاله **واجيب** بقا عليه
 الاله بان ملك بخلاف الاله وانه غير كين مع واث و يجوز نكاح الزوج امة زوجته
 وهو لا يستقل بارثقا بالاحصاء التعليل بان لا يفسد من مكارم الاخلاق ومورد الى النكاح
 في التعلق بالان النقص فانك من ذلك **ملك غير** شريك في الاله
 ونسبه على علمه لان في وجع مصل ومفاد لم يفسد من مكارم الاخلاق
 بملك غير بشرك لانها مفاد سواء خشي العنت ام لا كان واجزا للشكول لانه لا
 لان ولر رفيع على كل حال ويصح رفع قوله وملك غير بشرك وللجبر غير ويغير
 خاصا ايويح للعبر ملك غير سيرة بغيره غير نفسه بان تكون
 الامة ملكا لسيرة او اجنبية **لا يولد له** شر يعني انه يجوز للحي الذي لا يولد له مثله
 كالشيخ الجاهل والعبر ان يتزوج الامة كالعبر لان خوف ارفاء الولد متعينة نفعا
وكافة الجبر شر يعني انه يجوز ايضا للحي ان يتزوج بامة يكون الولد منها حي اكثر ونجيه
 بامة ابيه وامة جده وان علا او جرد وان علت للعلقة المتفرقة وهو خوف ارفاء
 الولد وهو مفتق نفعا وعلى هذا اذا كان المالك للامة المذكورة في اما لو كان المالك
 عبدا وان في جلا يجوز له الولد كونه رفا للصير الاعلى وكل هذا اذا كانت الامة مسلمة
 وانما في غير الملوك المسئلة بهذا العلم الغير الاول من كونه العلة في النكاح خوف الاستفان
 للولد ولا ينتفع الا اذا كان المالك للامة حي او على الغير الكفاية من ايلة مع قوله واثق
 بالملك وعلم مما في رنا ان الكافة كلام النول داخل على الجمل كما علم من عادة ادخال
 الكان على الاول ومفهومه البناء كقولهم وتطير في كماله **والا فان خاف زني**
وعبر ما يتزوج به شر يعني وان يكن الزوج بالصيغة المتفرقة بل كان حي
 يتوقع منه الحمل والامة ملك كما لا يعتق عليه ولر ما اجنبية او حي

حكما

رفيق

الامة رفيق فانه لا يجوز له ان يتزوج الامة الا بشرط من ان تكون مسلمة ومعتقة
 ان يفسد العنت ومنها ان يكون عالم العول اذ لا يجوز ما يتزوج به غير مغالاة
 والظهور بعول المال الذي يفسد به على نكاح الحرام والنفقة عليهم منه من نفرا وعرض
 اوديه على مله او ما يملك بيعه او اجارته الاله ان كان له كما قال ابراهيم وقال
 غيره والكتابة طول وكذا خرمه الاحتفال لاجل خلاف خرمه المرد لان لا يملك بيع من اوجه الله
 المرد الطولية واما عبر الخرمه وانه يكونه وكتبه العفة الخنك اليها من جملة الله
 العول **غير مغالاة** شر يعني باء او غير ما يتزوج به حي الاله لم يولد له لانه لا يولد له
 منذ اكثر من مئة قلها بما لا يخفى مثله فانه يجوز له ان يتزوج الامة لعز وقيامها
 على اداء الفدية وعلى الفعليين في الحج وعول على غالية الى مغالية للاشارة الى ان نفرا
 لا يفسد من مراجعة ومراضة لاني مغالية معا علة وهي ما اجنبية **ولا**
كفاية او تفتد شر يعني لاعتد بالندبة للكتابة راجعة لقوله حي او لم يفسد قوله
 وعبر ما يتزوج به حي **والمتفرقة** على الاول ان شره في وجع الامة ان يخاف الزني وان
 يعبر ما يتزوج به حي مفصلة او كفاية **والمتفرقة** على الثاني فان وعبر ما يتزوج به حي
 غير مغالاة لا يجوز له نكاح الامة ولو كانت اجنبية الغية مغالية كفاية لان عمر ارفاء
 الولد يفسد نكاح الحرام وبالنسبة لقوله او تفتد في جواز نكاح الامة ان
 خاف زني وعبر ما يتزوج به جاز له نكاح الامة ولو كان تفتد في لا تعبد اذ ليس
 وجوده ملحقه كولا على التفتد ولو في وجع الامة بشرك ثم زال المصالح لم يفسد
 نكاحه والظاهر لا يفسد ايضا العرق في وجع الامة بشرك ثم تبيى انه على خلافه **ص**
والعبر بلا شر ومثاق وعبر في نكاح العبر **يعني** ان العبر لو غوا
 فيهم النكاح يجوز ان ينكح الى شره صيرته وبغية اهل اهل الله ينكح فيهم مما والخلوة
 بها على ما شره ابي نكاح بشركه يكون كاملا تماما وانما خسر على الشره لانه المتزوج والمثاق
 العبر مثله ويتبع فيما يتقيد في ولول الزوج واحد ما لا شره في تقايمه من رفا وحي
 وعلى النكاح في خلاف ايضا **تفتد** وعبر **وعبر** شر يعني ان عبر الزوج اذا كان قد

علي بن أبي طالب أو انتقلت إلى دين اليهودية وكذلك اليهودية لا يجرى بغير أن تكون باقية على دينها
أو انتقلت إلى دين النصرانية بناء على أن النبي كذب ملته وأخوته جلود انتقلت إلى اليهودية أو
النسبانية إلى المجوسية أو إلى الرومية وما أشبه ذلك فإنه لا يجوز نكاحها **واشتم بالملك**
تفهم أنه قال الآية لا الأخت إلا الكتابية بكي وعطف هذا عليه والمحمول أنه يجوز للمسلم وطء الأخت
الكتابية بالملك أو بعبد لا بالنكاح ولا الأخت المجوسية بهما لأن الفاعلة أن كل من
جاز وطء حر أو بغيره بالنكاح جاز وطء أجنبي به بالملك وكل من منع حر أو بغيره بالنكاح حر وطء
أجنبي بالملك **وقوله إن أصل الضمير** قوله عليه يجمع للزوجية التي هي الكتابية والعنف
أن النكاح إذا أصح في كتابية فإنه يقع على نكاحها في غير الإسلام بل الإسلام هو المصالح
لأنه يجمع بين كتابية ما كان من محاربه **وكما** كان من قهره في عليها يتوهم صحة
نكاحهم مع ذلك بقوله **والنكاح باسوة** يعني أن النكاح الكبار باسوة على المستحرمين ولا
يتأتى استيعاب الشروط لأن من شرط صحة النكاح الإسلام الذي هو بقوله من قال إنه استمر
في الشروط صحيح والأبلا غلط **وعلى الأمة والمجوسية أن عتقت وأسلمت** يعني
في الكلام إذا أصح على الأمة الكتابية يقع على نكاح الأمة والمجوسية التي هي أن عتقت الأمة
بعزل إسلامه وأسلمت التي المجوسية ومساواة كانت الأمة كتابية أو مجوسية بقوله
أن عتقت خاص بالأمة وقوله وأسلمت عام للممة والأمة هي أي دين لأنها نصيب منه
مصلحة تحت مسلم فيقتل خفية العتق وعز الطول ما يشاء نكاح الأمة المسلمة
ومثل الإسلام التهود والشك للممة على ما **ويجب** قوله أن عتقت راجع للأمة
وقوله وأسلمت راجع للممة وتصير أمة مصلحة تحت مسلم ولا يقتل على الرأب شروط في وجوب
الأمة لأن الرأب ليس بالاعتناء إذا علمت ذلك فلا يجرى ما قاله شر أحد من كونه لها
ونشره تبا **ويجوز الشك** هو مثال للممة يجعل أي مثال للشك في اليهودية في حال الشك
وتقولون ويجوز أن يكون في غير الزمان في الإسلام بل كان في أيام الشك وخوفه **وهذا أن**
عقل أو خلفا أو بيان أي وهو يتفكر في النكاح في الشك أن عقل عنها لم توفد حين
أصلها وأما أن لم يفعل في غير الإسلام هي الإسلام هي الإسلام فإن استوفى في غيرها لم يفتقنها

عليها

فيقولون

تذكره قوله ابن القاض وقابا الغرة قال ك أو بغير النكاح في الشك في كلفا عقله عن إيفاء ما له
تذكره قوله ابن القاض خلافا الغرة قال ك أو بغير النكاح في الشك في كلفا عقله عن إيفاء ما له
فيلها لأن النكاح من قبلها ومقتضى خبر إسلامها لم يستمتع بمقتضى خبرها تلك المرة التي بشر إسلامها
والنكاح في مقابلة الاشتقاق فلا بد للشيخ وخلاف القول في غير النكاح الحامل في خلافها من قبلها
اعتناء بعزها **واشتمت في أصله** عرقها المسئلة تفهم فيها السلام الذي هو غير الإسلام زوجية
وهنا تفهم إسلامها على الإسلام والختم اندفع عليها إذا أصح عرقها من انفسها عرقها قبل إسلامه
بغير ما كانت منه في غير علمها والتمسك بالعروة الماشية وقوله عن تعاد ليل على إسلامها بعد البناء
وبناء معقوبة **ولوله لغيره** **والنكاح** الجارية عنه لأنه يقع عليها ولو طلقها عرقها قبل إسلامه بعد أن
إسلامها بعد البناء إلا أن العتق في النكاح مع صحة النكاح والكبار والنكاح قبل
سنة قبل الإسلام بعد انفساء عرقها من قبلها كانت عندهم غير البناء عتقتهم بما لا ينفق
في الحرة التي بشر إسلامها وإسلامه لأن النكاح من قبلها بإسلامها قبله والنكاح في مقابلة الاشتقاق
ولأن الزوج يقول أنا على دينه لا انتكح عتقت وهو عتقت ما حال بينه وبينها وهذا هو المستفاد
واقتار النكاح في غير الإسلام في قوله لا يفسر هو إلا فيسروا لما يقول **على اختاروا الأحسن**
وهذا ما كان في حاله إلا فيهما النكاح والتكفير بالخطأ **وفيه البناء** **بأنها تفرق** أنه إذا
أصح عرقها في علمها وتكلم هنا على أن الكاوية إذا أصح قبل البناء فإنه لا يقع عليها وفراحت
بغير إسلامها ولا مع بقاها وفراحت وقدم ولو أصح تحفج إسلامها نصفها وخلاف القول فيما إذا
كان الزوج حاضرا والاختار في السلطان حقوقا يكون أصح قبلها فلا بد من كتاب التجارة إلى أرض الحرم
من التزونة وان في تفصيل المسئلة فيهم **واشتما** يعني ونكاحك يقع على نكاحها في المسئلة و
هو ما إذا اشتمل معا وفراحت وأصح في قنا أو جاء أيضا فطليهم ولو كان أمرهما بعد الأخت قبل
نفاها عن نكاحها بقوله أو سلمها مع طوقه على أصله لا على قبل البناء **والأصح** يعني أي جميع ما
في المواضع التي يقع فيها مع زوجته علم ما كان بين يديهما من النكاح أو في موضع ما يوجد التقدي
بعضها إلا إصلاح كما إذا أصح عن عتقه وما أشبه ذلك فإنه لا يقع في شيء من ذلك على زوجته
بغير بينهما لأن الإصلاح لا يقع على شيء من ذلك بقوله إلا الأصح راجع لجميع الباب من قوله وفراحت

السابقة

الصلفة والعرة في تنفصهما على اليمين اياها لان طلبة امره زوجه تيمم وتعلمت ودخل بها
 حراما ما لم تنفص العرة بالزحور بعد الصراة ولان اربع اليمين اذ ولحق تقار وجعلت ولا
ثمة اربع الصراة فصرنا محرمات على قوله ان خلفه جمة من عرق الارض
 وفرض الارض بينهما ثمانية اعراف الشك في سببه وانما الشك في تعبيره فصار موضع المنة
 طلبة اخرى زوجتيم المصليتين لما اقام امر الغاية وجعلت المصلحة بان قال امر المالك
 وادخله في محرمات اخرى بتعينها ولم يعين ذلك للبيئة وعقد باخرها وعلمت في مات المنة
 قبل ان تنفص عرة الصراة وقدر علمت ان تنفص الصراة رجعي بالنسبة للمرضول بعد ما بان
 بالنسبة لغيرها وبيان ما قال المؤلف ان المرحول بها لا ممانع بها في الصراة محرمات
 بكماله المحرمات اياها كانت هي المصلحة والعرة في تنفصهما نصف اليمين اذ في
 للاخرى وان كانت المصلحة الاخرى كان المرحول بها اياها في كل طلبة ولا شيء منه لغير المرحول
 خول بها ما لم ينفص منه لا ممانع بها في تنفصها نصف الاخرى فيفص بينهما
 نصفين فيكون ثمانية اربع اليمين اذ والاخرى رجعي واما ما بان ان لغير المرحول بها ثمانية
 اربع الصراة فانك ان فرت انما المصلحة في حينها الا انك انصراة والنصف للورثة
 وان فرت ان المصلحة بقى الاخرى كان لها الصراة كما لا ينصف الصراة لا ممانع بها
 في صراة واما النصف الاخر فينار عما فيه الورثة فيفص بينهما نصفين فيكون ثمانية اربع
 الصراة وللورثة رجعي وتقر الصراة المحرمات رجعي على قوله فيما يابا وفتح على الرغوى ان
 فيك يبرأ من صراة انفسه المعركة قبل موته بالصراة على ما ذكر في المرحول واليمين اذ
 بينهما نصفين وتذكر ان اذا كان الطلاق باثنا وان لم يفسخ بواحدة فيكون ثمانية اربع الصراة
 فواليمين اذ بينهما صراة وان دخل بكل فكل صراة كما لا و اياها في صراة الصراة الا ان
 ان كان الطلاق رجعي في تلك فترة الصراة من صراة لا لتباين ايج وان لم ما قبله وان علمت
 المصلحة وجعل المرحول بها ايج وتنفص العرة بللت في تلك الصراة كما لا وثلاثة اربع
 اليمين اذ والاخرى ثمانية اربع الصراة ورجع اليمين اذ بقاء انفسه العرة او كان الطلاق
 باثنا بللت في تلك جميع الصراة وجميع اليمين اذ وللت طلبة ثمانية اربع الصراة ولا شيء

لها

ثلاثة اليمين اذ وان جعل كل صيغة المصلحة والمرحول بها فكل واحدة صراة غني عن اليمين اذ
 بينهما صراة وتعلمت في غير اخر صراة المحرمات وان اذ الصراة اذ او اذ في خلاف مقانع
 النكاح اربعة الكمي والي وتقوم ما يكون المصلحة من غير شك لا في غير كمي في الزور والفرق ما
 الحرام وهو ما اشار اليه هناك وانما في المرحول بها لا يجوز له ان يزوج وان اذ له
 الورثة في غير ذلك لاحتمال موته الا ان اوصيه ورثة غير وارث وصراة احتياج المرحول بها
 في ان لا يكون المرحول بها من المرحول بها في حال وارث وانما في يبيع من وطء زوجته لا في
 النكاح اذ حال وارث محقق وليس في ذلك وطء على والفعل الا في يبيع من وطء زوجته لا في
 اذ الوارث في غير النكاح احتياج الى النكاح او الى ما يبيع من وطء زوجته وعليه ان احتياج الى
 ذلك جاز له النكاح وان معتره المرحول بها في الجواهي وهو المرحول بها في ذلك اياها وبخلاف
 وليه في يبيع ذلك في محرمات حاض صفة الفتاة ومفرد للقطع ومحمول لفتك وحامل مستتر
 والمصلحة بالمرحول المسمى في غير المرحول اذ في وجب كماله وضما ودخل بها الزوج قائم في
 تمام راسه بالمرحول في كل او كثر لغو المرحول وتوفي بالوطء وان عرق **على المرحول ثلثه**
الافل منه ومن صراة المثل التعيين بالفتاة يترك على النكاح بغير الموت ورجع بعض كلام للمرحول
 ان المرحول في ضما في اذ في زوج في مضمه وعقد في يبيع النكاح في ثمة فيكون عليه من
 ثلثه الافل من المسمى وصراة المثل وثمة في يبيع النكاح واما اذا يبيع بغير الوفا
 في ما اذا وصح فقال العشرة ما نصه وان دخل بها يبيع ايضا وكان لها المسمى فافترمت
 ثلثه اء مات وان صح في مضمه لك اخرته من راسه قاله هو المسمى ومنه ما يبيع على المسمى في ثمة
 يبيعان على ان يبيع الافل من ثلثه ومن المسمى ومن صراة المثل وتقرر ان مات بغير خوله
 وقبل يبيع بغير ثلثه كلام العشرة **وعجل بالقبض الا ان يبيع المرحول ايج** ويجعل يبيع
 نكاح المرحول في العشرة فليعلم ولو كانت الى طلبة اياها بقاء الطلاق لثمة الا ان يبيع
 المرحول بها فلا يبيع ويصح لان المنع اذا كان خوف موته وفتر بقاء عمره ويصح ان يبيع له
 مالك وام يبيع القيد في وصي اخره المحرمات الاربع **وتنص كتابه النكاح في ثمة العدة على**
الاصح واختار فلا يبيع في ثمة المرحول في نكاح المرحول لثمة المصلحة والي في ثمة في ثمة يبيع

والخوة والايام والاخا
 وكتاب الفصح والنكاح
 ودية يبيع بغير ثمة
 قال ايج المحرمات اثنتان
 في الفصح والايام ودين

ذلك ان لا يقال بغض الاشياء لا يجوز ذلك لانه الحق من تحت والحق في نفسه فله صوت الزم
 فيهم ان ما احل اليه انما هو القول فانه ما في حق من بعض البخر ابيي والقول الا في قول
 يجوز ان لا العتق والاملا فانه في الاصل قول في عاتق الظالم للجمع وانه اخص ومما كان
 الحق والعيب والخير ولا يمتنع ان يمتنع من ان يمتنع من الحق فيه الحق في نفسه فله صوت
قمائل في حق العيب اختيار لا يمتنع ان يمتنع من حق صاحب الحق ان يكون من حق العتق او
 فيله في الظالم بغيره لا يجوز اختيار الاما المستثنى مما لا يمتنع ان يكون الحق في حق العتق او
 على عيب العيب قبل العتق والاختيار او يكون غيره على غيره ولا يمتنع ان يكون على غيره ولا
 كما لا يتلوه من رويته بغيره من مفرقات الجماعة فان علم الصليح بغيره العيب ورضي به بما
 ليعمل او بالقول او بغيره بغير علمه فلا خيار للصليح ولا يحتاج الى قوله او يتلوه لانه جعله
 خله مما قبله في حق العتق في حقها عاتق بغيره رضى **و**علق على نفي **ي**عني ان اراد اصل الحق
 جبره ان يمتنع من العيب الذي يمتنع من العيب للصالح ان يمتنع من غيره في حق العتق وخلق عليه
 او علمت به بغير العتق ورضي بغيره في حق العتق ولا يمتنع من غيره في حق العتق وخلق عليه
 ذلك واران العيب ان يمتنع من نفي ما ادعاه لانه يمتنع من ان يمتنع من حق العتق في حق العتق
 عاتق عليه من العلم والحق او التلوه في حق العتق لانه يمتنع من حق العتق وخلق عليه
 لولا انما قال بغيره في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 الى ان يمتنع من حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 على نفي من رويته بغيره في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
وحاصل العيب في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 ونهاجته في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 والعفة والاعتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 وضا واضاف ما هو مختص بالحق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 يضعه ويبراه ليعرفه بغيره **ب**ي من متعلقه الخبز ولا يمتنع من حق العتق في حق العتق في حق العتق

من اختياره في حق العلم
 اول رويته او لم يتلوه في حق

فان محسبه في حق العتق في حق العتق
 بالنظر في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 ولا وجه للتوقف في حق العتق في حق العتق

على العيب في حق العتق في حق العتق في حق العتق

الاخي

منه الا يمتنع من حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 ان يمتنع من حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 البصر الا يمتنع من حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
يعني ان يمتنع من حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 وانما كان الزال المتعجب في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 الله تعظم عن الجماعة بغيره عتق ولا يمتنع من حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 قوله الشارح **ن**فعل العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 ان يمتنع من حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 تمت كونه جبراما **ل**لجبر ان يمتنع من حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 اقول ان يمتنع من حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 اوان جبراما في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
وعنته **ع**لم ان يمتنع من حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 اخر من حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 تبيين وفيه في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 لا يمتنع من حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 الخفية كقطع الزم في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 فاعبه من صلاح جبره في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 البكال والحق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 البصر في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 فطرح في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 لانه في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق في حق العتق

قوله والخفي في حق العتق في حق العتق
 الكلام في حق العتق في حق العتق في حق العتق
 وهو تفسير الجبر في حق العتق في حق العتق

ابنك تعويذا او يقول الولي بعني دارك بعشي و زواجك وليت تعويذا او تقول الزوج
 له لولا انك عرفت انك اعمى لم تكن دارك بعشي و زواجك تعويذا
 ولما كان ذلك على وجه الشك **جمع اوتيه سقمهما او اعمىهما** لا خلاف انه يجوز ان يكون
 جمع سقمهما اوتيه او ثلاث او اربع عقر واحد اذ يسمى لكل واحد منهما عقر واحد
 التسمية او اقلها او سمي لواحد وانك الاخرى تعويذا او لم يسم لواحد منكما بل كنتم
 تعويذا وتكون المثل ثلثا الاخرى لاجل ما في تسمية الاخرى لولا انك لم تكن لهما اذ
 ويكفي شاملا للمورد الثالث ولا يجمع لهما اوتيه اي نصا **وملوان** **ملوان** **تزوج الاخرى**
او سمي صراها المثل فولاه يعني ان يجوز الجمع بين اتيين متتابعين التسمية ولم يسم
 فيه وان شطط مع تزويج الواحدة تزويج الاخرى وصراها كانت التسمية لهما او لاهما
 صراها المثل لم يسم لهما او دونه واليه ذهب ابنا سعوي و لم يسم كالبيع او الجواز مع ذلك
 الشك حيث عقلية التسمية بجانب او بجانب او سمي صراها المثل كالبيع وسفره جملته
 من التتابع في تسمية التسمية من قول الفول لثلاث شيئا مما يسميها في المثل
 او عقلية التسمية مع الشك المذكور ان يكون ففرق في المثل المسمى لهما باكثر من رجل
 اذ اضمحلت تزويج امرأتهما بتزويج الاخرى وسمي لاهما ولهما ونقص عن صراها المثل
 اما ان يسمي صراها المثل فليجوز من كل خلاف له فيمحو خلافه في تزويج
 امرأتهما بتزويج الاخرى **او لا** **يجب جمعهما والاكثر على التاويل بالمنع والجمع قبله**
وصراها المثل بعمر لا اله الا الله تعويذا **يجب محروما** **لا يجوز جمعهما** **للامام** **اي صرا**
فا **والعقود** **ان الزوج** **ان تزويج اوتيه** **بصراها** **واحد** **وهو** **يفتني** **وحرمة** **العقر** **غالب**
 ولم يسم ما يخص كل واحد منكما فان لم يكن اقل من اربعة فليجمع فيكون المثل اكثر من
 الاشياء على المنع وجمعها بعض الاشياء على الكراهية فان في عناء تلويل الاكثر
 فلما بعد في النكاح قبل البناء وثبت بعمر بصراها المثل لبقائه لصراها وان في عناء
 على الاخر فلما بعد في العبد لا قبل ولا بعمر وبعض المسمى على فروعهم لهما كما جمع في
 جليل صلحتهما في البيع على القول بجواز **او نصه** **اثباته** **زوجه** **موج** **العبرة** **صراها**

وبه

وبه البناء **فلك** **عقرا** **محسوسا** **عرا** **ان** **نفسا** **اي** **وقبض** **النكاح** **اي** **تفقد** **اثبات** **النكاح** **و**
 رجع وصورة زوج تعويذا بامانة ورجعه لهما بصراهما اياه النكاح بامانة يسمي قبل
 الرضوخ وبغيره لان ثبوته فيرجع بغيره بامانة التي اذا اضرحت العبر صراها
 بغير مائة ومائة اليه فيرجع بغيره بامانة التي اذا اضرحت العبر صراها لان
 النكاح ثباته اتمام في وجهته وحيث يسمي قبل البناء جلاشه لهما باه في تزويج الاخرى
 الرضوخ بالوجه فان النكاح ايضا يسمي وفقد قلته في زوجة باول ولحم وهما الا
 نكاح الباصرة لعقودها الباصرة قبل البناء وبغيره وليس من الباصرة لغيره او جوب
 المسمى بالرضوخ **او موارق** **مؤنة** **يعني** **لوتن** **ويطعم** **يبت** **بغيره** **لما** **مؤنة** **دقته** **في**
 وتكون النكاح باصر الصرافة يسمي قبل البناء وثبت بعمر بمثل لان ذلك يكون
 الى الصراغة والشك في الجبر لان في وصف البناء والرضوخ في التسمية والاشياء المجنبة لا
 لا تقبلها الزوجة لانها يصرح على كشيء من المنع اذ ان كان يسمي في المثل والاحراز في
 شرفنا الكسبي **او بالعد** **وان كانت** **له** **زوجة** **بالعد** **يعني** **ان** **تكون** **المصلحة** **لها** **بما** **جمله**
 لانكثرة الباصرة لصراها بغيره قبل الرضوخ وثبت بعمر بصراها المثل وصراها اذا
 تزويج اوتيه بالعد ورجع مثلا على ان كان في عصمت زوجته بغيرها بامانة الباصرة
 مله بملك العقر و مبلغ الصرافة مع فروعها على رجع باه يعلمها في تزويج اوتيه زوجة
 او لا زوجة لغيره في اضافة ردة على رجع باه تعويذا هل له زوجة او لا فلما تزويج في حنونة
 لا دخال الغيرة في كراهية لغيره لانك لا زوجة له بصراها المثل او عكسه وقت العقر زوجة
 غير ما يصرها الباصرة **خلافا** **للعقود** **ان تزويج عليهما** **او اخيهما** **بصراها** **بالعد** **بغير** **النكاح**
 النكاح بغيرهما صحيح وهو ان يتزوج اوتيه بالعد وتشتط عليه الله ان اخيهما بغيرها او بغيره
 ابها او ان تزويج عليهما او تسمي تعليمهما بغيرها الباصرة لغيره في تزويج الاخرى
 المستعمل ايد عقل الغيرة عقر النكاح اي لشيء منه والمصلحة الاولى وقع الغيرة في طلب
 العقر والاخرى المذكور بغيره العقر صحيح وهذا حكم العقر ابتداء على هذا الشك الذي يقره التعليم
 لا تزويج الا اذا اخذت تعد في ماله الا ان كان له الزوجان في تزويج الاخرى في تزويج الاخرى

بذلك قيف في الزينة بالعبء نفي لما دخل عليه ان يوج لانه لما علم بذلك ودخل عليه فكانه
 التبع لالاف لثا في ولا يجهل في الوجة واما اذا علم ما بالالف لم يعلم كل منهما بل صا
 عبه فبهم الركيل في فلهي كما ايضا بالالف لتساويها في العلم والجهل واما الركيل فغير صا بل
 صاحب دونه الا في فلهي فبذلك انما هو اليه بقوله **وان علمه ما فيك قاله** وبذلك انما
 صورة المسئلة كالتة فلهي ان الوجة علمها فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 بعلم ما علمه فبهم بالتعلم فالحكم ان كان العلم فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 الخ ووج اه يفكر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 افك وضيت بالالف وان كانت الوجة علمها فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 بالالف لثا في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 لك علم فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
ويعلم في الوجة في الالف لثا في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 كالتة في الوجة في الالف لثا في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 لولمها ان يوجها في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 صرا في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 يضر فلهي الالف لثا في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 برون صرا في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
الوجه لم يعمل بصرا في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
العلم لا امل له في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 اتفقا عليه في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 ما الظاهر في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 الذي وان نكله علم بصرا في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي

وان

وان يوج في الالف لثا في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 لولمها ان يوجها في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 صرا في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 يضر فلهي الالف لثا في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 برون صرا في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
الوجه لم يعمل بصرا في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
العلم لا امل له في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 اتفقا عليه في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 ما الظاهر في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 الذي وان نكله علم بصرا في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي

فصل **في وعلم اخر فلهي** فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 اتفقا عليه في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 ما الظاهر في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 الذي وان نكله علم بصرا في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي
 في وعلم اخر فلهي فبهم الركيل في الالف لثا في وعلم اخر فلهي

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

والقول الثاني البت قبل الصلاة اربعه فقال ان جمل هو في وفاته الى ان تقوم ولا ينه
الامر بما جازنه يفي به الى ان يجر بعرضها الى الان يبيع الى جمل فينته فيشعر له ان لا يقام
ملكه او تنفي الوحيه لم يترك جازنه يفي به بل انفي كنهه فيشعر به ذلك انفي له فيشعر به كنهه
بفيمه فيشعر به او ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه
ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه
ينت ذلك اخرته قبان ثم فينته ذلك قبان الى مرج يا خذ الشقة وتبرع لها الى فيشعر به كنهه
الشعره واه افام الى جمل فينته على شئ او ما لها على وفه لم به كنهه العكس يعني ان فيشعر به كنهه
تتازا الى وفاته فينته قبان على الى جمل فيشعر به كنهه ان يكون للفناء كالحق انه لم يبق
فقد ذلك فينته جازنه جمل الى ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه
ذلك ثم فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه
كالفيمه قبان هو فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه
يبيضا بفيل العتي ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه
البناء ولعمري ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه
او بعينه فبالحال ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه
ولا فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه
على لعمري ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه
ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه
ويزعم في الوحي ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه
وكذا ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه
ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه
ولا فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه
بذلك لان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه
بعل كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه ان فيشعر به كنهه

بِقَوْلِهِمْ وَفَعَّاهُ بِالْوَعْدِ

لنقله ابن الفخار ولم يتغير في المولد لئلا يتغير في الصفات الصادرة بالخلق وغيره ووجهه ان
 ابا حنيفة يقول صفة حكمية في بيع حليمة فتعذر الزوج في وقتها فوجبت له رقاوم في الحلي
 ومضى له الزوج في وقتها فحليمة قبل زوج فقوله صحيحا بالصفة على الحال اما ما فهمي في زوج
 اومر المتراوية بعض النسخ بالبيع صفة الصفة عن علي بن عبيد الله بن وهب قال سمعت
 من وهب بن النعمان يقول لئن لم يزوج من قبله ما كان له بالزوج الخلع مع غير محض بل قد علم
 ايضا مع النكاح والعرف هو والجواب ان هذا لا يتغير بعد النكاح او في غير احد من
 الخلع وتركه في الزوج الا في الضرر من رعايا وجواب في وهو قول بعض متقدمي
 يجاز للاب والابن ايدوا خلع بعوضا وتنعنا في الكلام وقد يقولون وهو انهما على
 ما يقول انه قد علم في الجاهل المحروقة عليه مقدار حاله من الخلع ليعاكره جماع ولا
 حاكم وليس من طوعا على بعوض ليعاكره لانه لا يصح في خلعا الا اذا وقع بعوضا وبلافا
 حكم وليس كذلك وبعض ما فهمي بها محكي في قوله بعوض وهو مقيف يكون مضافا
 ايجاز الخلع بعوض مضافا بعوض ما فهمي بها اجنبى او اولو نسكت عنه (فهمي) عنه
 قوله بعوض ونسبة بقوله ان قاله علي بن ابي طالب في دعوى العوض ما زوجته او غيرها
 ان يكون اهل للنتيج ايعني في جرح حليمة فلا ياب في مئة بايل الخلع مع مع زوجة
 عقره غير ما قاله وهو قوله العمة لانه في بيعه وتزوجا وقد ورد في المال وجاز
 يعنى ان الصيغة او الصيغة مولى عليها او لاوم في مئة بعض رى اذا خلعوا
 حرة مقيمة زوجها التي تشير على عوضه ووجهه ان الجاهل في ذلك العوض لا يلزم ما يبيع
 الطلاق باجناوب في العوض في الاحوال المذكورة ان كان قبلة وبيعه في الزوجه ان لم
 يفضله ولو اجتمعوا في غيره المصالح يظن انه زوجي او فقلنا ان في الاجماع
 فانه يفي بيمينها ولو بعد الولد ويكون وله شبهة ان لم يكن حكم به حاكم في الزوجها
 قد وقرنا في دليل على ان حكم الخلع يجل الجماع وهو المعتمد وقوله في ايعني ان
 الصيرمان بعلة دونه لانه قبله رقة ولا تشع ان عتقت ومانت وهذا فهمي في ما لها
 واما غير ما قاله في واما الولد فيض العير اذا خلعها وقد قال المال فان مات النسيب

ل
وهو ان يخلص

مع الخلع وان لم يتغير في حاله واما المكافاة اذا خالعت بالشيء فيجب ان اطلع عليه
 قبل ان يجمع ولو اذ ذبحه قبل ان يزوج فيجب ان يزوجها واما ما فهمي في بيعه ان خلع
 الابن على ابنته العجيبة من ما لم يولد لم يجمع من ما جاء في يغير ان يزوجها لو قال وقامز من العج
 على العجيبة لكان احصى ليرفع الرضى العجيبة فانه بمنى لانه لا يزوجها واما قول الفقيه
 جالب الرضى ايعني العجيبة فانه ليس له ان يخالع عما فهمي بها ايها من ما لم يولد يغير ان يزوجها
 وكذا قال باذنها على الراجح وفي خلع الابن على الصغيرة فلا يصح ان الابن اذا خالعت
 عنه ابنته البالغ الشيب (الصغيرة) من ما لم يولد يغير ان يخالع يزوجها ذلك ان الصغيرة
 وبالفهمي في غير موصوف وله (الرؤية) في غير ان يزوجها لانه ان خالعت زوجها باه بها
 انما ومثله الابن والشارد والشمي لانه لم يولد صلاهما ويجوز ان يزوجها في موصوف
 او يملك بمعدل وللزوج عليها الرضا من جنس ما وقع الخلع به لانه لا يملك ما يزوجها
 له به الناصر ولا يزوجها ذلك حاله انما اذا انفقر الحمل الذي وقع الخلع عليه ولا يزوجها
 الزوج لانه يجوز له ذلك والطلاق بائنا ونفقة حمل ان كان يبيع (انه يجوز للمراة ان تخالع
 زوجها على ان تنفق هو على نفقة حملها ان كان بها حمل فاعلم ان نفقة
 عليها ويرجع ان ايسر ففعله ان كان واولي الخلع الا في مئة بايل الخلع مع مع زوجة
 ومانت للمراة الخلع زوجها على ان يخالع خلعته وولدها لا يزوجها خلعها من الخلع
 ينقل الى مئة مائة الابن ومثله دليل لا حول ان يزوجها (الجار يبيع) ان من ترك خلعها في الخلع
 نه الى ما فهمي في ثلثه رجة انه لا يكون للقاء النكاح لان الابن الصغيرة لم يزوجها
 الامام في حجة في ان لا يخالع في بعوضها مع وجودها ولا خلع له مع من فاعلمها
 وهو في الحرة ان يخالع (بيع) يبيع انه يجوز اجتماع الخلع مع البيع ولا يجوز اجتماع
 البيع مع النكاح لئلا يثبت الاحكام فيك (ايضا) لئلا يثبت الاول على الشاحنة وقلنا على
 الصاحنة وردت (اجابة) العبر ومرة نصية يعنى ان الزوج اذا خالعت زوجته
 على غيرها الابن ودمع لعمامة عنده (اجا) بالعبارة لانه في مئة بايل العمة ونسبه
 الا في مئة بايل الامام المذكورة بما فاعلم العمة فهو خلع صحيح وما فاعلم الامام فهو

خلافة وعمله فقال الرب لا يترك قبوله لا يجوز الخلع به ثم اوجبه بقوله يجوز الخلع به
 على تعميمه بما ذكر ولا يثبت الربى الى اجماله ويكره ان يقال رجعي او لا يراد بها انما
 جازية لانها ذرايع الخلع اما مال بان يخلعها ببلوغ الخلع لتصفى عنه (النفقة في
 العرة) فليس تكن استحققت عنه ما لا يفرق على انفسها وبانت اية حيث وقع الخلع على
 مكره ولو صورة بانتهى الى ثم العوض المزوج او لامر جميع ما في رواية الالة صورة ورا
 حرة فلا حاجة الى ارجاعه لو قال لها ان اعطيتني نفقا واشاء اني حر وهو يعين بانها حرة
 واه الخلع رجعي ويستثنى من ذلك ما في الخلع ولو لا عوض نص عليه يعني
 ان حكم طلاق الخلع البينة ولو رفع بغير عوض في غير اذ اصح بلوغ الخلع او ما به
 معناه من بعض النسخ او الارباء او الاقتداء واشاء بقوله او على النفقة الى انه اذا نفي
 على الرجعة مع العوض بان اعطته شيئا وفانت طلاقه طلاق رجعي بائنا من طلاق
 وطلاقا بل انه يقع بائنا لان حكم الطلاق مع العوض لا يثبت الرجعة عنه (النفقة على
 الرجعة) وقتله نصه على الرجعة مع العوض نصه بطلانها مع بعض النسخ الخلع **كافة ما له**
العدة على نفقته يعني ان الشخص اذا طلق زوجته طلاق رجعي فرائها عدة بقوله
 شياء العدة عوانه لا ياتي اجمعا فبطل ذلك منها على ذلك ولانه يقع طلاق ثمانية
 بنية عنقها لك لانه قهر لا راجع ملزم للطلاق (باب ما انضاه الالة غني ما في غير
 اب وهو كتيب بالاولى وعندنا شعبة في الرجعة رجعي بما اجمعا وما في رتبة لطلاق
 وعمله المراه على كراه اب وهو كتيب بالاولى فانه الشارح هو المقلد مال كواب الفاهم
 صورها حيث وقع القبول بالطلاق واما ان وقع بغيره فبطلان كية يقع (الطلاق
 بغيره) ويحاي بان ما يقع مفاع اللغو في الالة على القبول فيل من الله سبحانه
 او ترى رجعا او اختار نصه المزوج فيما اقوام باب اضافة المصير فبطلانها والغنى
 ان الانسان اذ اباع زوجته او زوج زوجته طلاقا حلقا واهرة بائنا من طلاق
 ذلك في قاعة الاحكام او جاز او ينفك ذلك لا شديدا ولا يتي رجعا ولا ينفك ما حلت في
 قوسه وصلاحه فبطلانها بائنا من (البيع) وشبهه في رجحها واختار الغنى من

الحل

[illegible]

او غير تقاض زوج مكلف اي ضرور الطلاق من زوج ولو سكت انا او ناسبه فلا يجب العرف بطلاق
 صبي ولا يجوز **ويجوز** وموصيه اي طلاق الخلع اي موقعة لال العرض لانه الزوج الابر
 حب العرض وانما يقرب منه زوجة او غير بها وانما يستغنى عن هذا بقوله فيما
 يات واذا بيع طلاق المحلل لانه ربما يتزوج لانه لا جاز ان يكون الموضع دفعا شيئا
 لماعيه من المال وما شمله كلام المؤلف الى شير والضمير وهو الذي افترض عليه المصلحة
 وغيره واضطره الى العول بالغ عليه بقوله ولو وصي بها لانه اذا كان ان يطلق
 بغير عوض فيه اولى او في صبي ابا او صبي او غيرهما اي كما يوجب طلاق زوج و
 مكلف يوجب ايضا وفي صبي اي ضرور طلاق منه كان الزوج ابا او صبي او وصيا او مطلقا
 فاذا وقع بطلان على وجه الشك في الجميع وجب الصبي الطلاق بلا فدية بقوله
 غير ما يات في كتابه على ما على ابا الواقع طلاق مكلف الصبي العجوز وانما لم يرد في
 المولى بقوله ابا مع انه معلوم انه الاب والوصي والصغير وقدر العاقبة والحاج
 لا يتزوج انما يجب كونه خلع ليجب له **لا اب** تسميه **وصي** بالغ المضمون والطلاق
 بغير التسميه لا يبرأ له بل ذلك لولم يرد في الخلع منه وصرا كان المولى ابا او غير وكذا
 لك صير العبد البالغ لا يبرأ له بل ذلك لانه لا طلاق بغير العبد لا يبرأ له على
 المضمون وقوله بالغ لبيان الواقع الذي بالغ لا يتصل بالضمير كالصبي لانه لا يجب
 عليه ما لا يصح واي وقوله بالغ راجع للمصلحة ونفذ خلع **المحلي** يعني انه في
 ينفى وضاعفوا من حكمه من العجز عن تعليم كحاضر صف الفتاة والعجز عن الفتك
 او فطاع لا يبرأ له ان يخالع زوجة ابتداء لانه فيه اخراج وارث كان بقوله لانه يبرأ
 ويقع عليه الطلاق **ووقت** دونه يعني ان الزوج اذا طلق في مرض العجز ثم ما
 نت فيه بقاء الى اجل لا يبرأ له طلقا في مرضه لانه انما اصف ما كان يبرأ ولو كانت
 الرجل فان الى الله ثم لانه ما ربحا ففاجع من الارث كانت مرفوعا بها او لا انفق
 غيرهما في زوجة او لا او ما يفي اليها من الاعمال بحكمها فيه كغيرها من عدها
 لم يخلع بها وعمرها في غيرها وبقوله الصرا عليه ولا تنفذ الوصية لها وان

اي من كمال

الولي



قلته

فقلته فطاورت من المال دون الرينة وان قلته محررا فالا لا ترق من ماله ولا دية
لي **وملكه** **تسميه** **التسميه** اي تسميه دونه والمعننى ان الزوج اذا خفي زوجته امر
 فملكها اي يبيعها في مرضه العجز او بغيره فاختارت بغيرها في مرضه فانما ترق لانه اذا
 مات من مرضه ذلك طلاق في مرضه او في ولا يبرأ له طلاقا ماتت في مرضه والعوض
 انما اوفعه طلاقا بانه لا يبرأ له طلاقا في مرضه ولا يبرأ له طلاقا في مرضه ولا يبرأ له طلاقا
 في مرضه في مرضه لا يبرأ له طلاقا في مرضه ولا يبرأ له طلاقا في مرضه ولا يبرأ له طلاقا
 في مرضه **ومولى** **معه** يعني ان الانصاء اذا ادى الى مرضه في مرضه او بغيره وانفق
 اقبله لا يبرأ له طلاقا في مرضه ولا يبرأ له طلاقا في مرضه ولا يبرأ له طلاقا في مرضه
 العجز من ماله صلاته مات من ذلك المرض فانما ترق في مرضه فانما ترق في مرضه
 في مرضه **ولا تنفذ** يعني ان الانصاء اذا ادى الى مرضه في مرضه ولا يبرأ له طلاقا
 لانه في مرضه لا يبرأ له طلاقا في مرضه ولا يبرأ له طلاقا في مرضه ولا يبرأ له طلاقا
 في مرضه **وما قال** **الجملة** **لا طلاق** **ويجوز** **واشار**
 بقوله **ولا تنفذ** ان لا يبرأ له طلاقا في مرضه ولا يبرأ له طلاقا في مرضه ولا يبرأ له طلاقا
 في مرضه **فانه** **فيل** **اذا** **وجب** **الجملة** **مع** **كونه** **قد** **تزوج** **في** **مرضه** **ولا** **يبرأ** **له** **طلاقا** **والصحيح** **و**
اخر **افوى** **منه** **حل** **الحكمة** **في** **اجواب** **ان** **اللعان** **خاص** **بالمرء** **القاتل** **في** **المرء** **لانه**
ينع **صاحب** **الموت** **او** **احسنه** **في** **المضمون** **ان** **يجل** **اذا** **قال** **في** **زوجته** **بغير** **مرضه**
ان **مطلت** **دار** **عنان** **ملا** **فانت** **طالق** **فوقله** **في** **المرء** **بل** **انه** **يلزم** **من** **الطلاق** **وقد** **روى**
ماتت **هي** **في** **ذلك** **المرء** **في** **مرضه** **او** **فوقله** **في** **مرضه** **او** **فوقله** **في** **مرضه** **او** **فوقله** **في** **مرضه**
التعليق **في** **مرضه** **او** **في** **مرضه** **او** **في** **مرضه** **او** **في** **مرضه** **او** **في** **مرضه** **او** **في** **مرضه**
بما **ينتهي** **او** **بما** **ينتهي** **او** **بما** **ينتهي** **او** **بما** **ينتهي** **او** **بما** **ينتهي** **او** **بما** **ينتهي**
الكتابية **او** **عقبة** **الامة** **في** **مرضه** **الزنا** **في** **مرضه** **الزنا** **في** **مرضه** **الزنا** **في** **مرضه**
والامة **التي** **عقبت** **خزنت** **للقامه** **على** **مقتضى** **منع** **من** **الاحشاء** **الاصلاح** **والعقبة**
وصرا **اصطفت** **او** **عقبت** **بها** **العرة** **او** **بغيرها** **او** **في** **مرضه** **او** **في** **مرضه** **او** **في** **مرضه**

انما العمل على ان تقع على ولد له من قبله وقت واحد ولم يقع الخلع قبل الطلاق الثلاث
 ليقتضى به المال والنفقة فانما الخلع فانت طالق ولم يقع ثلاثا ولا يفسخ او قال واحد
 ثم قال العمل على ان يقع عليه من قبله لا يقع اليقين في ذلك وفرد ملكه وجب له طلاقان
 واحدة بالخلع واحدة بالتمتع فلو لم يقع ثلاثا واحدة به ولو وقع تمامي **بما**
 شيئا نفقة ولزمها مرة رضاء على نفقة الخلع الخلع مرة واحدة الخلع مرة واحدة
 ملكه ورضع بمخالعة على ان علمها النفقة مرة الرضاء ونفقة الخلع والخلع ولا يلزم
 ان يكون نفقة ما اذا لا نفقة الخلع بالخلع لانه على نفقة الرضاء في نفقة الخلع
 من وانما في ذلك يقول ما في يمينه ولا الا انه خالعه على نفقة ما تلزم مرة رضاء
 بان نفقة ما في الخلع به نفقة عند ولو قال الولد وجارشي له نفقة ما تلزم مرة
 رضاء ولا نفقة لهما في حله لكان المهر في نفقة الزوج او في غيره **وزا**
قوله يعني ان الزوج اذا خالعه زوجته على ان علمها نفقة او نفقة ولزمه المهر او
 الا جنبه ونفقة علمها ان تكفل ولزمها مرة زانية على نفقة الخلع بان نفقة الخلع
 عنها ولا يلزمها ولا في بيت كون الخلع من علمها او منها عليه وما ذكر في المهر
 المصداق في قوله ان الفاضل ورؤيته عن ملك وقال الغني في رضاء والنفقة
 جشرون والنفقة واجب ذابوع ومحمون لا تنفك وصورة جماعة من الاشياء حتى قال
 ابن بابة ان الخلع على خلاف قول ابن الفاضل ورؤيته عن ملك وقال الغني واحسن
 نفقة والعمل على نفقة ابن الفاضل لان علمها ذلك **قوله** ان في رضاء وهو جائز في غير
 التمتع الخلق بالاداء في مغير واما المغير ذلك بمره معلومة ملكه ولو لم
 تمام في رضاء الفاضل ونفقة وان مات الولد اخذ الاب ذلك من نفقة ولا في
 طام في رضاء الفاضل مفا بل وان الفاضل **قوله** التتمتع به لا يفسد
 التتمتع ان اجله اذا خالعه زوجته على ان تضع ولزمها نفقة عليه مرة مؤلبي من
 بيع الرضاء بمات الولد في تمام المهر بان الزوج لا يجمع علمها بما نفق من المهر
 عنها ذلك وانما كانت او انقطع لبنها او ولد في نفقة المهر في المهر

انما انما انما المهر ما في النفقة
 لا في النفقة هو النفقة

ان

انما العمل على ان تقع على ولد له من قبله وقت واحد ولم يقع الخلع قبل الطلاق الثلاث
 ليقتضى به المال والنفقة فانما الخلع فانت طالق ولم يقع ثلاثا ولا يفسخ او قال واحد
 ثم قال العمل على ان يقع عليه من قبله لا يقع اليقين في ذلك وفرد ملكه وجب له طلاقان
 واحدة بالخلع واحدة بالتمتع فلو لم يقع ثلاثا واحدة به ولو وقع تمامي **بما**
 شيئا نفقة ولزمها مرة رضاء على نفقة الخلع الخلع مرة واحدة الخلع مرة واحدة
 ملكه ورضع بمخالعة على ان علمها النفقة مرة الرضاء ونفقة الخلع والخلع ولا يلزم
 ان يكون نفقة ما اذا لا نفقة الخلع بالخلع لانه على نفقة الرضاء في نفقة الخلع
 من وانما في ذلك يقول ما في يمينه ولا الا انه خالعه على نفقة ما تلزم مرة رضاء
 بان نفقة ما في الخلع به نفقة عند ولو قال الولد وجارشي له نفقة ما تلزم مرة
 رضاء ولا نفقة لهما في حله لكان المهر في نفقة الزوج او في غيره **وزا**
قوله يعني ان الزوج اذا خالعه زوجته على ان علمها نفقة او نفقة ولزمه المهر او
 الا جنبه ونفقة علمها ان تكفل ولزمها مرة زانية على نفقة الخلع بان نفقة الخلع
 عنها ولا يلزمها ولا في بيت كون الخلع من علمها او منها عليه وما ذكر في المهر
 المصداق في قوله ان الفاضل ورؤيته عن ملك وقال الغني في رضاء والنفقة
 جشرون والنفقة واجب ذابوع ومحمون لا تنفك وصورة جماعة من الاشياء حتى قال
 ابن بابة ان الخلع على خلاف قول ابن الفاضل ورؤيته عن ملك وقال الغني واحسن
 نفقة والعمل على نفقة ابن الفاضل لان علمها ذلك **قوله** ان في رضاء وهو جائز في غير
 التمتع الخلق بالاداء في مغير واما المغير ذلك بمره معلومة ملكه ولو لم
 تمام في رضاء الفاضل ونفقة وان مات الولد اخذ الاب ذلك من نفقة ولا في
 طام في رضاء الفاضل مفا بل وان الفاضل **قوله** التتمتع به لا يفسد
 التتمتع ان اجله اذا خالعه زوجته على ان تضع ولزمها نفقة عليه مرة مؤلبي من
 بيع الرضاء بمات الولد في تمام المهر بان الزوج لا يجمع علمها بما نفق من المهر
 عنها ذلك وانما كانت او انقطع لبنها او ولد في نفقة المهر في المهر

ان

طرفة

ثلاثا

يعني هو نفسه واسمها غير اطلاق
فسمى على وجهه وتعود اللفظة
الى معنى واحد واللفظ الواحد
ولكن هذا اللفظ لم يرد عليه
وكثيرا ورجع

قال نعم بينك قايي في العود على اربعة تفرد اه الكسبي في اللفظ حكمه التكميل
بما اذ قال في وجباته الاربع بينك طرفة او طفتين او ثلاثا تطليقات وقع على كل واحد
مرة طرفة واحدة لانه في وجباته اربعة طرفة او طفتين او ثلاثا اربعة
طرفة فيكون على ما اذا قال نعم بينك خمس تطليقات او ست تطليقات او سبع
تطليقات او ثمان تطليقات فانه يقع على كل واحدة طرفة واحدة فانه بينك تسع
تطليقات الى ان لا يقع على كل واحدة منهن ثلاثا تطليقات فلا تقل له واحدة منهن
ممن تفرد زوجا غير محذور وان شئت طرفة ثلاثا يعني انه اذا قال في وجباته الاربع
شئت بينك طرفة واحدة طرفة واحدة طرفة واحدة طرفة واحدة شئت بينك طرفتين
طرفة واحدة طرفتين وان قال شئت بينك ثلاثا تطليقات طرفة واحدة
واحدة منهن ثلاثا تطليقات وفرد جعل بعظم كلام محذور خلافا للاول وبمعظمه واما
فاو كانه قال وطرفة اربعة طرفة بينك ما يشي كفاي شئت طرفة ثلاثا او على
انه خلاف يكون العمل عليه الاول ومضلة ان شئت بينك ثلاثا تطليقات فانه مقابل كلام
المورد في التوضيح يستشعر منه انه في نفسه لانه قال ونسبته الى الخاجة المحذور
لاحتما ان لا يتوجه عليه اربعة لافاض وان قال انت شئت بينك طرفة ثلاثا وثلاثا
وانت شئت بينك طرفة اثنتين وان شئت بينك طرفة ثلاثا وثلاثا وثلاثا وثلاثا
هذه انت طرفة ثلاثا او اثنتي عشرة وقال للثانية وانت شئت بينك طرفة ثلاثا وثلاثا
شئت بينك طرفة ثلاثا او اثنتي عشرة وقال للثالثة وانت شئت بينك طرفة ثلاثا وثلاثا
فبما جاء في الاولى طرفة واحدة طرفة واحدة طرفة واحدة طرفة واحدة طرفة واحدة
وتجوز ذلك ثلاثا واما الثانية فيقع عليه فيها طرفة واحدة لانه شئت بينك طرفة
فبما جاء طرفة واحدة طرفة واحدة طرفة واحدة طرفة واحدة طرفة واحدة طرفة واحدة
نصف طرفة فانه يرد على ذلك وهو يقتضيه في نفسه وكره يرد بمصلحة على
القول بغيره ولا يرد على شئت بينك او غيرك لا يمانع على الناس ان يطلق

بنتي

بنتي **في قوله** وان غير التسمية في اللزوم والادب يعني ان من له في امر زوجته
بانه يرد على ذلك كقولها بما يردك طرفة او عينك طرفة او نصفك ونحو ذلك اذ
لا يرد على التسمية بالنسبة للتطليقات او للزوجية وانما بالغ على اليمين لا يتقيد به
اليمين المعينة لغير الشايع **ونوع** بينك طرفة او كلامك على اليمين المحذورة ان
اليمين اذا قال في وجبة شئت طرفة او كلامك طرفة فانه يرد على ما هو له لا ان يقع
الكلام خاص الى المقتضى ان يرد في العمل بخلاف العمل ومما انفرد الشئ
المتكلم بما لا يفصل له واما ان انفرد المفصل بمقتضى اليمين لا ينفصل او ينفصل
او وقع بينك ان ما قال في وجبة شعاعك او شعاعك او شعاعك طرفة فانه لا يقع
شئ لان ذلك من خاصتها ومع الاستثناء بالان ان شئت بينك طرفة او شعاعك
الاستثناء في الطلاق بالاولى يعني تمام الاوقات يصح بشئ لم يرد الاول ان ينصل اليه
الاستثناء بالاشتراك في فعله وانفصل منه اختيارا في وجه الشرط لا يشي
الاستثناء بالاشتراك في فعله ان شئت طرفة ثلاثا الا ان شئت طرفة واحدة
كان قد ذكر او اثني في وجه اجماعا كقولها انت طرفة ثلاثا او الا ان شئت ورجا
او الا ان شئت ورجا بالثانية يعني في ثلاث ولا يرد في الاستثنى ان يلفظ او بالتكميل
بذلك قوله المولد وثلاثا في الا ان شئت طرفة واحدة والمولد في ايضا ويعمل التفتي
بالاولى **قوله ثلاثا الا ان شئت** الا واحدة او ثلاثا او البتة الا اثنتين **الا واحدة**
ان شاء تفرد به الاستثناء المقتضى بالكل اذا اقتضى عليه باذ قال في وجبة
انت طرفة ثلاثا الا ان شئت الا واحدة فانه يرد على طرفة واحدة لان استثناء الثالث
نفسه ما الغرض فانه قال بها انت طرفة ثلاثا الا واحدة واذا قال بها انت طرفة
ثلاثا الا ان شئت الا واحدة فانه يرد على طرفة واحدة لان الاستثناء من الاثبات
نفسه ومنه (النفسي) اثبات فان قوله انت طرفة ثلاثا مفعولات وقوله الا اثنتين
نفسه الاثبات بقدر وقع عليه طرفة وقوله الا واحدة اثبات من الاثنتين
النفسيين مبدى مثبتة فيقع عليه طرفة اخرى وقبلها طرفة فيلزمه اثنتان

ليش

[illegible]

حسب

المعطل على سبيلنا محروا
دوا

[illegible]

علمه بأنه لا ينبغي عليه

فان وجماعه تعلم بطلان او عينه او مضمي او بانه ليس به فاما اوليقتلهم بل يكتفي بقرينة
 لا يثبت او لا يثبت عليه افعال او عينه عليه ان رجع اليه ذلك بل انشاء وان اجتمع ليعمل ذلك
 فيه الذي فيه زان ايرانه عينه وفعله او يجمع ايه او على افعال على عزم وجعل في
 او بالاجتماع لا وقت الا ايه وكذلك ينبغي عليه افعال اذا علمه على او لا تعلمه حالا
 ولا مالا كما اذا قال له انت طاهر ان شاء الله او ان كان طاهر من اهل الجنة او النار
 كما في قوله او يجمع اطلنا عليه وانما العادة ليس تب عليه قوله وديه ان امكنه حالا
 وادعاه الى محله انما راء افعال وانما مضمي بل يجمع ليلته ثلاثية لاليلته تسعة وعش
 يك كما سبق (انهم في بعض افعال ثمانية وعشرون يوما وثلثون اقله قلبي
 النقيض وان كان معناه ايا او ان يكون قاه في يجمع بينا لم يفتقر ان يجمع على قوله
 وديه ان امكنه حالا او افعال وصورة المصلحة كما قال المؤلف وادعاه الى محله
 اخر انما راء ان وجماعه الاخر على النقيض وهو ان الشاخص المذكور ليس بغيره او تغز
 التحقيق وان ادعى بينا ايه مله كل مضمي على يمينه فانما يري ان ايه يري كان ايه
 بينه او يغيره فو جماعه لا حاشه على واحد منهما او ان يبرحها بينا ايه اعتقدا اجاز ما به
 طهر او شمر كل منهما ولو كان حاله بل انه يجمع عليهما الاطلاق وان ادعى اخرها بينا
 على ما علم عليه دور الاخر فلا حاشه على من ادعى اليقين ويثبت الاخر وفعله قان
 في يجمع بينا لم يفتقر ام الى من يجمع اليقين سواء كان كل منهما او اخرها او بعض
 النسخ فان لم يبرحها ايه معا او على البرل ومعلوم انه لا يفتقر الا لزوجة من يجمع
 اليقين وفقر تصاحبه اطلاق اليقين على الاعتقاد الجازع تبعا للبرل المذكور لانه
 اليقين العلم بالشيء وعزم الشك ولا يقبل التشكيك الا الاعتقاد ولم كان
 جله ام اتاه في اطلاق افعال ان كان هذا في اجابتي نيب طاهر وان يمين في اجابتي
 طاهر والتبصر عليه الام طاعتا لانه لا يمكنه محوى التحقيق في اجابتي ومسلم
 في خرج من الكلام على ما ينبغي فيه افعال شريعه وما لا ينبغي فيه اعم مما لا يشبهه حالا
 مالا او حالا لاما لا يجر الاول قوله ولا يثبت ان علمه بمشكك ممتنع كان لم يثبت

الاشارة

الاشارة او ان شاء هذا الخ يجمع ان من فلك في وجهه انت طاهر ان لم يثبت ان شاء
 او انت طاهر ان شاء هذا الخ او ان شاء هذا الخ فانت طاهر بل ان شاء عليه على المشهور
 لانه علمه اطلاق على شئ لم يمتنع وجوبه والشيء لا يلزم من علمه قدر المشيوط وقوله
 متنع عفا كان جمعت بين الضربين فانت طاهر او عفا كان لم يمتنع ان شاء او ان لم يمتنع
 الجاه او شاعا كان ثبوت الخ او تعجب مضمي المعلوم بمشبهته صورته اذا اقل
 في وجهه انت طاهر ان شاء بلان مجاز بلان ولم يعلم به ان شاء الاطلاق او لا فانه لا يش
 عليه قان قلت تفرقه مسئلة التعليل على مضمي (انهم تعلمي والملايكة والجن
 بلان يمين انهم تعلم المشيئة في ذلك كله مجاز بلان على ظاهر كلام المؤلف هذا فاجاب
 ان ام ان هذا بقوله او تعلم مضمي المعلوم بمشبهته من جنس من تعلم مضميته وهو
 الا انه من سموا كان عيلا او ميتا حير التعليل ولم يعلم جموعه او علم جموعه على ظاهر
 المذكور في قوله علمه علم مضميته تصغير بلا تشبيه عليه ايه الا ان يثبت وهذا
 في النسخ ان لا يعقل ان في الخارج الكسبي عنده قوله ايه الموصوف به بالتفويض واعتني
 التحقير فيه بلوغها او لا يثبت بلوغ النية تفرغ انه اذا علمه اطلاق على اجل
 بلوغه عيها او عي اخرها على ظاهر الحال بل انه لا يشبه عليه وظاهر كلامه ولو انما
 العادة وما شاعا انية فالحال ما اذا علمه على حقيقيا بجمعة وما ضمت وتسمى بجمعة
 انهم في مضمي بلان فاعل او طاعتك وانما صبي الموصوف به ايضا عزمه ايه او قال
 طاعتك وانما صبي او مجنونا وهذا اذا علم من الغافل الاول انه في وجع في حال الصبا ومن
 ان شاء انه تفرغ له جنون ومحل كونه لا شيء انما اتى بالبرل نصف او اذا امت امت
 الا انه في مضمي تفرغ ان يجمع عليه اطلاق اذا قال له انت طاهر بلان فاعل بلان فاعل
 مشيئة في كلام المتكلمين واسرارضا الى انه لا يلزم منه شيء واذا قال له انت طاهر
 اذا امت او ان امت او مضمي امت او انت طاهر اذا امت او ان امت امت او مضمي امت
 انت بلان لا يقع عليه اطلاق بلان من ذلك ان لا يفتقر على مضمي ولا يفتقر مضمي المضمي
 الا ان يفتقر الموصوف عفا فاعل بلان يرفع عليه اطلاق لانه مجتابة من قال انت طاهر

انما

وليس معروف وقت صيرنا محروقة انما معنى في رجل ينجح ما هو له زوجته لاي د
 فعل المتحرر سواء كان الفعل المعلوم عليه وقت معلوم يتسمى من جعله قبله او لا قال في
 التوضيح وهو المسمى محروقة وهو قول ابن الغضائري كتاب الايلاء او لا يتسمى بالتفصيل وهو
 انما ليس له زمان وجب لا يقع فيه قبله ولا بعده فانه ينجح منهما وقت طبعه وما لم يمت
 فميت لا يقع قبله عاده ولا ينجح منهما الا ان جاء وقته ولم ينجح له لانه كان في رجل باجل
 معين وهو قول الغني في المرونة واختلاف شي احدها كونه تغييرا او خلافا قاتلا ولا
 تغيير الصلاح والاطمئنان من ان التغيير للمتحقق لان الايام لا تحل على الفاصول ولا يقهر
 اخر الحج في غير وقته الحصاد وكذلك ان حلف على فعل نشأ او اخرج لبلبل ولا يكتنه
 مع ويغير مائة في انما اذ يقول المولى وقت تسمى الوقت المتخذ للشيء فيه من
 محل الحلف وذلك يختلف باختلاف الامكنة كما هو ظاهر ويوجب بعض الناس في
 في قول العام ولم يقع ذلك في المرونة ولا في اداء الواجب ولا في استكمال وقت ما هو واجب
 اصطفاؤه لان تسميته يقتضي جريان التناوب وفيما اذا احبب العام مع لانه في تغييره
 للاخلاق لانه لا ينجح منها الا اذا جاء وقت ان يجعل ذلك تلحق له بعض بقوله قوله
 في قول العام متعلقا بفعله المحرول في الحال لا ما جاز في قوله في قول العام ان
 في اجمالا لان الكا والحقلة امران كشيء وصار القول تغييرا او البطل وهو الحج
 مثلا مطلقا وما في المولى ان الحالف على حث مطلقا ينجح وعلى من اجل لا ينجح عليه
 الا في ولا ينجح منهما من الوقت خشى انفس عليه بجوابك في ذلك يعني الايام
 في قول العام وهو جليها اجاب بها بقوله لا انما في الحلف مطلقا او انما اجل ينجح ان
 من قال في وجبه ان في الحلف كانت طاعة والحق في يمينه ولم يغيره باجل فانه ينجح
 عليه الايام وقتله اذا قال انما انت لكان ان في الحلف ينجح شيئا لانه محمول
 على العذر وكانه قال انت لكان ان في الحلف انما اجماعه بقوله انما اجل فنجح
 قوله في قول العام انما ينجح بغير باجل ويصح بغيره اي قال ذلك فوافقه لافا او
 فيغير انما في وهو مقتضى من مقرر بغير قوله منع منها اي منع في ينجح الا انما

وقوله

وقوله ينجح في يمينه على هذا القول ولعله انما ياتي بالعاطف مع الاستثناء الشاذ
 للاستقلال كل منهما او انما في الحلف وانما في التسمية باليمين فانه في الحلف
 البينة او الله يميني ينجح في يمينه عليه الايام انما قال في وجبه ان في الحلف
 وانما في التسمية باليمين فانه في الحلف وانما في التسمية باليمين فانه في الحلف
 التسمية على ذلك تفري في اما ما يفاهمه لك عليها او ففقط في التعليق فهو كمن قال انت
 طاعة وانما في التسمية باليمين وكذلك ينجح عليه الايام انما قال في وجبه ان في الحلف وانما
 التسمية باليمين فانه في الحلف واليمين باليمين فافهمه اما لان او غير وانما في التسمية على
 ذلك تفري في قول المحققين وانما في الحلف وانما في التسمية باليمين فافهمه اما لان او غير وانما في التسمية على
 طاعة لان البينة وقوله ينجح في يمينه فافهمه اما لان او غير وانما في التسمية على
 ان غير الصالح في الايام فقال لا ينجح في الحلف ومما فيه بوجه لانه اذا حلف على
 ايفاء البينة وانما في التسمية بغيره فافهمه اما لان او غير وانما في التسمية على
 ايفاء البينة عن غير وانما في التسمية بغيره فافهمه اما لان او غير وانما في التسمية على
 الحث في الحلف فافهمه اما لان او غير وانما في التسمية على
 لانه انما التي في قول العام انما في الحلف وانما في التسمية باليمين فافهمه اما لان او غير وانما في التسمية على
 ما علم وفروع الايام ينجح في يمينه فافهمه اما لان او غير وانما في التسمية على
 جنة انت طاعة البيوع او كلفك فلا فافهمه اما لان او غير وانما في التسمية على
 الغرام في وهو زوجة وفرا نفق زعم وفروع الايام وقتله لان الفاسد في المرونة
 ومادة في اب عبا الحج فافهمه اما لان او غير وانما في التسمية على
 الايام طاعة ووجه وانما في الحلف الى هذا بقوله ويصح اي في بغيره طاعة و
 البينة فافهمه اما لان او غير وانما في التسمية باليمين فافهمه اما لان او غير وانما في التسمية على
 زمانه وليس للتعليل في الايام وجه وليس ان يقول المولى بنية وانما في التسمية فافهمه اما لان او غير وانما في التسمية على
 جاء وانما في التسمية فافهمه اما لان او غير وانما في التسمية على
 ذلك فافهمه اما لان او غير وانما في التسمية باليمين فافهمه اما لان او غير وانما في التسمية على

صارت حقيقة الوقوع على ولا التفريق بين جعلت خلافاً لاختصاصه بغير التام وبما واد
 وانه ظهر في قوله لك كما في العتبية في المحض بقوله **فقال الله انك كنت ما فاعلم**
 وكلمة ثم انه دفع عليه الطلاق مفارنا لغير الوقوع فيه الحنفية كما ذكر في الشيخ في
 في الردية فانه قال ويصح الكلام فيما اذا كلفه في غيره ووقع عليه الطلاق جاز العدة
 تحسب من يوم الطلاق وهو يوم كلمة لا من يوم الخلع اذ لو كان كذلك لكان اذا اخي
 زمن الحنفية في يوم الخلع بحيث تنفذ فيه العدة كما كان عليه مائة وكشف الغيب
 ان الطلاق كان به من قبله او كلاً ما باطل وهل تحسب ذلك اليمين من العدة لغير
 الوقوع في اوله او لا وهو المستظهر في بعض الاول قوله **انك اطلقت واسرة** بقوله
وانت طلاق لان الله تعالى في الآية **والا فليكن له** اما جعلها والادانت يعني
 ان من قال في زوجته طلاقاً ان اطلقت واسرة الشريعة طلاقه قال ابن القاسم ان جعل
 الطلاق التي غير واسرة الشريعة لم يقع عليه شيء ولا يقع شيء به غير شريعة الوقوع
 الخلع عليه وكونه قبل الشريعة لا يفي بما عرفت ان المني قد يكون قبل اجله كغيره
 انت طلاق بغير شريعة يميني عليه لان ابن ابي ان يجعلها وقف وفيل له اما علة
 التعليل في الاصل واما بانك منك باثلاث واذا لم يخل وان بانك لانها لا تيب
 بغير عسر التحمل وان غلب عنه حتى جاز الاجل ولم يعمل الواحدة قبل تحميم
 طلقك ائتمته وان طلق بغير عسر يميني **فقد انك كنت في الحنفية والشافعية**
يقولون الحاجة الايلاء وينبغي له فلولان يعني ان من طلق على غيبه بطلاق او غيبه
 ونحوه كان ذلك الغيب قاضياً او قاضياً كان ذلك الغيب في وجبة او اجنبياً كان
 بهيئة اني اطلق بغير تحليم هو من كل وجه ولا يوجب بغير ان دخلت انا اذ اذ كانت
 طلاق وبيد ان دخلت انت او بلاء الدار وانت طلاق فينتهي ان ثبت ولا يمنع
 من بيع ولا من ولد اما البه الموقوف كان في يده بلاء الدار قبل شريح وانت طلاق او حرة
 فيمنع من الغيب من البيع ولا يمنع من بلاء الوجبة من وطء وان كان بهيئة الحنفية
 الخلع كغيره ان يدخل بلاء الدار وانت طلاق او حرة باختلاف فيه هل يمنع من البيع

والوطء

والوطء ويبركه عليه اقبل الايلاء تحليمه فهو اولى يكون تحليمه فهو لا يبركه عليه
 اقبل الايلاء وانما يكون له بغير وقايي انه اراد يمينه ثم يقع عليه الحنفية ولا يحتاج في وقوعه
 الى حرم ما في قوله لابي القاسم لا كذا في المذهب المروني في كتاب العتبية وما كان في
 المؤلف القسومية يمينها ولو قال ان لا يملك له كذا في العتبية لا يملك له الا من قوله
 او لاواه ان يبيع في حله ما جعلت صرفه بغير يمين لو افق في حقه فلا انه في حرم او
 تميز عليه بما صحت في ذلك حله كما بالطلاق انه ما جعل ذلك وان كنت كاذباً في قولك
 انه يبركه في الطلاق بغير يمينه انه كان كاذباً في اقراره ولا يملك له كلمة او لا اوجب
 التهمة وان كان مشتغلاً لم يخلع ولو نكل عن اليمين في عليه كما انك تعلم في بعض النسخ
 مع قوله وان افق في يمينه لغيره **فقال الله انك كنت ما فاعلم** يعني لو طلق بالطلاق
 في ان لا يمين في ولا يمين في جارية ثم يفي ان في زوج او قسم في جارية فلا يمين تحليمه الطلاق
 ولا يملك منه انه كان كاذباً في اقراره لانه افق في ان ينعقد اليمين ويغيب عليه به بغيره يميني
 اي بالطلاق ولما هو بقرا انه يملك منه في العتبية والتمسك في حقه **انك كنت ما فاعلم**
فقال الله انك كنت ما فاعلم يعني انه لو طلق في حقه بالطلاق انه لا يمين في حقه عليه او لا
 يمين في جارية ثم قال لغيره في حقه بغير يمينه او تضييت ثم يقول كنت كاذباً في اقراره لا يبركه
 وفي تحليم الطلاق حيز اقراره لانه افق في ان ينعقد اليمين فلا يملك منه تحليمه اليمين بغير اقراره
 فلا طلاق ووقع في الطلاق عليه وان في تحميم عليه اليمين بغير اقراره وسمعت ذلك زوجته
 بانها لا تملك ولا تملك بغيره الا من يملكه في حقه وكما انهم مقرر في وقوفه اني اطلق
 امر المصور وان يملك المصور اني اطلق المصور في حقه فلا اعتي اخر وقاؤك وانت واولئك
 وانك انت بانك اي كان الطلاق بائناً واما ان كان وجعياً فليس لها الافتتاح لاحتمال
 ان ارجعها فيما بينه وبينه **فقال الله انك كنت ما فاعلم** يعني لو طلق بالطلاق
 يعني انه يمين على امر اليمين في حقه في اقراره ولا يمينه لانه في حقه بغيره تحليمه ولو يميني
 راسها المخلص فبغيره من وان في حقه طلاق منها الجماع فانه يجب تحليمه ان لا يملكه
 ولا تملكه ومن يجوز لها ان تملكه عن طلبة ذلك من قبلها ولا يجوز لها ذلك من غير خلاف

انت جاء لثانية تطلب عليه ايضا **وجاء** اخيه فوله الا ان بي بالاضراب تراجع لا
 المتعلقه اعني اوانت ولا انت اي يعني فوله انت طالع اوانت بيتر الاولى ولثانية الا ان
 بي بالاضراب قبل طالعها معا ولاشي عليه لثانية ان افك انت طالعها لانت الا ان بي
 الاضرب قبل طالعها وانغ لوفك انت بالاضراب بفاء الاولى بي عمتن قبل يعمل بنيتن طالعها
 اوب العتري وله شك اخلقه واحدة او اثنتين او ثلاثا **قل** **الابعد زوج وصورة**
 ان في العتري في ان في زوجها طالعها فتراك الا ان بيت يعني اذا افقه وقوع الطلاق
 عن زوجته ولا يدر هل هي طلقة او اثنتين او ثلاثا جازما لا قبل له الا بعد زوج لاحتماله
 كونه الطلاق ثلاثا باء ان في ان طلاقه كان فاصي احد الثلاث فانه يصرح بلايين لاكن من
 نكحي العتري فله رجعتا وان في بغير العتري كان خاطبا من خطاطها وان بغير عتري
 حتم في زوجها بغير زوج ثم طلقة واحدة ولا قبل له الا بعد زوج لاحتماله ان يكون المشكوك
 فيه اثنتين ثم ان في زوجها طلقة اثنتين فلا قبل له الا بعد زوج لاحتماله ان يكون
 المشكوك فيه واحدة ثم ان في زوجها طلقة ثلاثا فلا قبل له الا بعد زوج لاحتماله ان يكون
 المشكوك فيه ثلاثا وفترة علمته حتمية ثم ان في زوجها طلقة اربع فلا قبل له الا بعد
 زوج لاحتماله ان يكون المشكوك فيه اثنتين بواحدة من الاربع فقام العلمة الاولى
 والباقي علمته خافية ثم ان في زوجها طلقة خمس فلا قبل له الا بعد زوج لاحتماله ان يكون
 فيه واحدة جاثنتان فقام العلمة الاولى والباقي علمته ظنية ثم ان في زوجها طلقة
 ستا فلا قبل له الا بعد زوج لاحتماله ان يكون المشكوك فيه ثلاثا ثم ان في زوجها طلقة
 سبعة فلا قبل له الا بعد زوج لاحتماله ان يكون المشكوك فيه اثنتين بواحدة فقامت
 للعلمة الاولى والباقي علمته ثم ان في زوجها طلقة ثمانية فلا قبل له الا بعد زوج
 لاحتماله ان يكون المشكوك فيه واحدة ثم ان في زوجها طلقة تسعا فلا قبل له الا بعد
 زوج لاحتماله ان يكون المشكوك فيه ثلاثا ثم ان في زوجها طلقة عشر فلا قبل له الا بعد
 زوج لاحتماله ان يكون المشكوك فيه اثنتين بواحدة من العشرة فقامت للعلمة الاولى
 الاولى وبقي ثلاث علمات وقاموا بالانحصار في ذلك الابلية وعلم ما في زناه فغيره

لا يتغير

لا يتغير برعوا له لك في العتري فوله العتري ليعر جملا لزمي وانما هو محمول العام له
 مفرقة وارجع في العتري **وان علمه قانع طماع على غيبه** **لا بد ان تدخل قبله الا في**
لا دخلت تحت الاول ويحتمل ان منه صنع له طعاما مثلا ودعي له انما وجله على
 شخص معين لا بد ان تدخله اذ وقع انما وجله الا في ان لا يدخله داره وان طماع و
 تنازعا وان يفهم على صانع الطماع بالحنث لانه حلف على شيء لا يملكه والا في الحنث
 عليه لانه حلف على امر يملكه اما الوطء والخلوة عليه بالبرء وحلف نكحهم فلا حنث
 على صانع الطماع بفعله حنث بغير الحنث وكفى الشبهة المشهورة منسوبة للمجهول او في
 بغيره عند التنازع لا بعقوبتها وتجميع النكح لانه يصرح انه يحنث ولو طاع لثا
 بالبرء لا يجره كذا في الشارح وليس كذلك وحلف على ان لا يدخله داره فلا حنث
 والا فلا حنث على واحد منهما اما الاول فانه حلف على الدخول وفرضه واما الثاني
 فانه فوله على ما لا يجوز له الحنث **وان قال ان كلفت زيرا ان دخلت الدار** **قالا**
نت طالع **الا بما نرا تغلب** **التعليق** وهو كذا في الزرع يعني اذا قال في زوجته
 ان دخلت هذه الدار فانت طالع او كلفت زيرا او انت طالع ان دخلت الدار ان كلفت
 زيرا او ان دخلت هذه الدار ان كلفت زيرا فانت طالع فانهما لا تغلب الا بهما معا
 لانها دخلت هذه الدار او لا تغلب الا على عليهما زيد وان كلفت زيرا او لا تغلب
 الا على عليهما قول الدار فلا يجل الا بجموعهما ولا بد ان يقول الشك في كونه
 في تبيينها الا على او على عكسها ولا يجل هذا ما في باب اليمين من التخييل بالبعث
 لانه اذا تخیل بالبعث ان يكون (يعمل صارا على الكل وعلى البعض) و
 فوله ان اكلت هذا الغيب فانت طالع فانه الاكل صا به بكل الغيب وتعليق
 واما الشك طاع بكل منهما فيم لا في غيب صا به عليه وهذا يشك على فوله ان
 دخلت هذه الدار فانت طالع فخرت احراها فانه يحنث بذلك مع كل
 دار في الاخير وفي صا دقة تعليمها وان كان يقول لا اشكال لان فوله ان دخلت
 هذه الدار فانت طالع فوله لمعا ان اكلت هذا الغيب فانت طالع

فكما ان الاكل في غير قاعه بالكل والبعث في كذا الرضول في الارض قاعه
 بالكل والبعث ولا يجرى التعليق على شئ من ذلك ولو تعرفه **وما انعم** الكلام على
 مقابله التعليق شئ مما تلعب فيه الشهادة وقالا تلعب فيه من تعليل او انشاء
 ومجمل كلامه ان التعليق يكون في الافعال ولو اختلفت وفيه (فجعل المتخيل في التلعب
 منه ولا في الفعل وفي الفعل كما اشار الى ذلك بقوله **واذا شئنا شأنا** **وما انعم**
بمنه يخبر ان اذا شئنا تلعب شأنا فانه قال في حقه ان تلعب على امر وتلعب شأنا
 واخبر عليه انه قال كما ان تلعب او بالثلاث ما له في شئنا تلعب وتلعب
 من افعال او ثلث لا تفعل الفعل في الحضور على التلعب وتلعب في
 اللغو ومثله لو شئنا شأنا بالايان اللازمة والاخرى بالاحال على امر او
 بتلعبه على دخول داره ورضاه وفي الحجة يعني لو شئنا تلعب شأنا فانه
 قال في روضه ان دخلت دار زيد فامى الى طالع وشئنا تلعب واخبر انه قال في الحجة
 ان دخلت دار زيد فامى الى طالع ما له في شئنا تلعب وتلعب من شئنا شأنا
 لانها شئنا بفعل واحد وهو التعليق وان اختلفا في زمانه والموضع ان الر
 خول للدار بعرض الحجة ثابت بما ذكره في الشاهد من **وما انعم** **وما انعم**
بمنه صور كما ان قال ان دخلت دار زيد فامى الى طالع وشئنا تلعب عليه
 بذلك بعرضه تلعب عليه شأنا فانه دخل الدار في شئنا ورضاه وشئنا تلعب
 شأنا واخبر انه دخلها في الحجة ما له في شئنا تلعب لان الرضول بفعل
 واحد وان اختلف زمانه وتلعب في شئنا او في شئنا **وما انعم** **وما انعم**
 موضوع المسئلة ان تلعب في شئنا على حصول الكلام في شئنا ثابت لان
 شئنا شأنا ان كلمة في شئنا واخبر انه كلمة في شئنا شأنا في الشهادة
 تلعب لانه الكلام ففعل واحد وان اختلف زمانه وتلعب في شئنا او في شئنا
 ان حصوله او ان دخل طالع فامى الى طالع في شئنا يعني لو شئنا
 عليه شأنا فانه طلع امراته بكلمة وشئنا تلعب واخبر انه طلع فامى الى طالع

الشهادة

الشهادة تلعب اه كانه ينعم زمانه يكمن فيه ان يشترك مع كل الى مكانه والا
 بطلت شهادتهما واذا وجد الفاعل المذكور بعينه صحراء كان انما تنقض
 فيه العبرة ان الامانة الخلفا انما يقع من يوم الحق بشهادتهما كما **شاهدنا**
وما انعم **وما انعم** على ان **وما انعم** **وما انعم** **وما انعم** **وما انعم** **وما انعم**
 بالتعليق والاعتراض ان اذا شئنا تلعب شأنا فانه طلعها طلعها واحرة وشئنا تلعب
 الاخرى طلعها طلعها جانده يلزم طلعها واحرة لا تقاومها طلعها وطلع على نعيم ان
 يدري ان طلعها واحرة ولا اى شئ تلعب طلعها واحرة ذلك معنى شئنا تلعب ما
 طالع ديك ولا يلزم من شئنا تلعب لا بعلية او بفعل وقول كواحدة تلعب با
 لرغول واخبر بالرضول ففعلت ان الشهادة في الطالع لا تلعب في البعلية الا
 في الفعل والفعل وانما تلعب في الفعلي وقوله لا بعلية اي تلعب في
 الجنب كمنه ما حصلها بعلية لانه لا يدخل الدار وان دخلها والاخرى ان لا يلزم
 الزانية وان دخلها اما بعلية متخيل في الجنب ففعل ان الشهادة تلعب في شئنا
 قوله برضول في شئنا **وما انعم** **وما انعم** **وما انعم** **وما انعم** **وما انعم** **وما انعم**
 بعلية قلنت غلب جانده البعلية لانه الفاعل وذلك لا تلعب الشهادة
 ان شئنا شأنا بعلية والاخرى يقول كمنه ما حصلها واحرة تلعب بالرضول لدار
 زيد وشئنا تلعب الاخرى بالرضول ولا يلزم من شئنا تلعب شأنا فانه ادخلها
 عاين العوازل وفي الشاهد بعرض الحجة في شئنا تلعب شأنا فانه ادخلها
 كمنه شأنا وشئنا وشئنا (بفعل) وانهم ان نكل بعرضه ان طالع ديك وشئنا
 على الفعل الى مجموع اربعة وقوا ما وقع لما شئنا عليه القول وما يات في الشهادة
 حادثة ما على القول الى مجموع خمسة فيلزم من شئنا تلعب شأنا فانه ادخلها
 كما ذكر في الخطاب **وما انعم** **وما انعم** **وما انعم** **وما انعم** **وما انعم** **وما انعم**
 واحرة يعني لو شئنا تلعب شأنا فانه طلع واحرة معينة من شئنا تلعب
 انهما وانما في دج يكون بها وذلك ما له في الشهادة لا تلعب على شئنا تلعب

ان دخلت الدار او ان كان عرس
الوطء تعليفا او معلقا كونه
لا اله الا حق تعلق

بالاربعة او

على النحوي لا من باب الالتي لم يعمد قبله في صحة الالاء والمضي لا في نوع الالاء
شأن ان يكون منجى الكفر له وانه ١٧ الهاء في غمزة اشبه مالا او معلقا كونه الهاء
حتم ادخل الدار مثلا ويحتمل ان يكون قبله غمزة يمين ويضع الوطء في قوله
بحتم لان اليمين تكون في غمزة ومعلقة وضع الوطء كذلك يكون معلقا
وان كانت اليمين تجمع الوطء تعليفا اي ذلت وفي تعليفا كونه الهاء حتى تعلق
او تاتى او وان كانت اوجه تعليفا اي معلقة كان في وجهه بلانته في قوله
لا وطءك شمس وصف اوجه المولى فيها بقوله عبي المحرم ولها جنتها
ولا ايلاء في الحلف على قولهم وضع كونه الهاء معلقا حتى تعلق ولها فلا يكون
مولى فلام ماله الموطا والمرونة وان ملقة الموطا وكذا كان تيقن
للاصلاح وان نوى بيمينه مولى اي في ارضى من اربعة اشهر وان
وجعته بيمينه لانه لا يفي في نوع الالاء من اوجه شمس في العلمة ويصير
طفت طافا ويصير مولى على قولهم في قوله التي وجعته بيمينه في قوله اهل الا
بلاء ويوم بغير انفسا به بل حقيقة في جمع ليعلمه او يعلق عليه اخي لا حقا
ل ان يكون اربع وكثرة وتكون ان تكتفي العشرة والامانة عليه ان من
اربعة اشهر وتسمى في العبر المضمرة اهل الالاء لا يفي واللا ان يكون اكثر
من اربعة اشهر المجر او اكثر من شهرين للعبر فلو حلف على قولهم في قوله اهل
من ذلك فلا يكون مولى بقوله اي في الممنوع او للممنوع وطافه ان الكثرة
معقبة ولو قلت كيع وصرفها هي المرونة مع ذهاب عن ان وصي حبه بالمرونة
وصرفها هي كلام ابي الحجاج وقال غير النوقا لا يكون مولى الابن مائة معقبة
وروي غير المالك انه قوله بالاربعة وصرفها هي حنيفة ومقتضا القولين
الاختلاف في مع قوله نعان للمزني يقولون من نصايح زجر اربعة اشهر وان جاء
بلان انه غفور رحيم وهما منسبان على اربعة ماله هو معلقة خارج الاربعة
اشهر او معلقا بغير الالاء بغير الاربعة اشهر او لا جعل المضمرة لا يعلق

بالاربعة

بغيرها

ط

ان قرب الموطا فله تناول لا يفي
الاربعة حتى لا تناول معلقا في

بالاربعة الاربعة اشهر ولا يقع عليه الا طافه يعني بقوله اشهر ماله
وضوح الالاء بيمينه وقصك من قال بالاشهر ماله يعني بقوله اشهر ماله
بان جاء وانما تستلزم تاخير ما بقوله ماله يعني بقوله اشهر ماله
الاربعة وان ان القس كنية تسمى الماضى مستقبلا ماله كانت معلقة في قوله
بعدة اشهر معنى الماضى بغير ماله كان عليه بعد ماله وقوله ماله وقوله
الاف ان الباء ليست الاربعة والاربعة ولا يفي في تاخير القس كنية تسمى
بذلك الالاء عليه المغانة وروا ايضا انه حرف كان بغير حرفي التثنية والتقدير
بان كان جاء ولا تناول فله في قوله تعلق ان كنت فلتنة بقوله علقته والاربعة
الاربعة على ذلك ما ذلت عليه الملام من قوله للمزني يقولون من نصايح زجر اربعة اشهر
اربعة اشهر وان تفرقت اربعة اشهر ماله لا يفي ولا يتقبل لعقته بعشرة
او اذ احلف العبر على اكثر من شهرين في حلف بغير تغذر اهل الالاء وقوله العبر
في بقى الحلف ويصير مولى بلان لا يتقبل لاهل الخ ومفوا من اربعة اشهر
واما لو عنت بغير الالاء وفيل الخ في المحلف بلان يتقبل لاهل الخ وهو اهل
من اربعة اشهر واما لو عنت بغير الالاء وفيل الخ في المحلف بلان يتقبل
لاهل الخ وقوله بغير اهل الالاء كونه الهاء لا اجمع او الهاء حتى تعلق او
تاتى فزاة شمس في بيان المثل التي لا يفي في ماله الالاء والتثنية في ماله
منها انما هو ما اذا طلع زوجته طافا وجميعا حلف لانه لا يجمعها
بغير قوله ان مائة اربعة اشهر من يوم حلفه وهي في العدة بان يجمع طلع
عليه اخي وتثبت على مائة حلفت بتامها ولم قل ما يفي منها كساعة
وكذلك يكون مولى اذا قال الهاء كونه معلقا الوطء او حتى تاتى اذا عو
تلك الحقة ذلك على النفاء ولعمري ان بيانها اليه وعنده مع عقوبة ولا يكون
ربما الى الصلوات سالا يفي به وليس عليه ان تاتى عليه ان ياتى بها لانه
تكميل النكاح كان يزوج على نصايح او لا القمع ماله ولا اعتكف من جنابها

منه كذا اذا كان
الضمير في المجرور
منه كذا اذا كان

بذلك لا انصاف في اعلمه وعود بعض العبر يارش وتعلمه بشي او وضوء كعود
كله بغير اوش واذا اجماع بعلمه بغير اوش وطوبى بل العينة ما وطع عنك عليه ما
ملكه منه ووقع بل فيه والاعلان الغاص في الغاية والعلو بها الالها اللامع بها
بمعنى على اية لا عليها اذا العلو بها لا يتصور تعلو الالها بها والتفصيل في ان
يعود الالها بعود العلو بها الالاه يبلغ الاعلان غلظية وامام العلو عليها
فيعود وفيها ولو طلق ما شاء الله ما دام طلاق العلو بها في يبلغ غلظية فاذا
قال زينب طلاق واحدة مثلاً ان وكليت عني فمطلقة زينب واحدة وانفكته عنها
بلدولة عني ان تزوجها عاد مؤلها عني حيث في قوله او اجل وفيه من
الاجل اجل الالها بان وكلت عني بغير ذلك او عزة زينب عنك ووقع الاعلا
ع عليه بزينب ولو طلق زينب ثلاثاً ثم تزوجها بغير زوج في بغير عليه عني الا
بلاء ليلوغل الاعلان في العلو بها الغلظية ولو طلق عني ثلاثاً ثم تزوجها بغير
زوج وزينب عنك عاد مؤلها بل في من طلاق زينب منة او بتجديد الخنث
اي ومثل ذلك في قوله من الالها عن المولى اذا اجدل الخنث مما يمكن فيه ذلك
كما اذا قال له وطا لك في وجنته فانه طلاق وطا لك اذا اعلن العبر
العلو بعنفه او صاع الاعلى الذي على وطى الى وجنته عليه مما مثله به الشارح
وقت وفيه نظر اذ ليس فيها فيما في خنث لاء الخنث وقوله ما في منة على في
كما اورد ما طلق على مغيرة وما قلده انما هو مثال بقوله وانك الالها في قوله
ملك ما ملك بعنفه **وقبلاً وقبلاً** وتجدد الخنث اية بتجديد مقلد الخنث
كعن العبر العلو بعنفه ان لا يجل الالاه الخنث في باب العبر في القبة العلو
عليه والى اد به منا ما يوجب الخنث اية بتجديد مقلد الخنث كعن العبر
في منا انما الخنث وهو وكلها باجعل وتبقي ما يكمل اية واما الامور
فيجعل بها الالها وزنك حكمه بما اذا في وجنته والاله الاطاك في منة ثم في
عن يمينه فان الالها يجعل بقوله ما يكمل اية ما يغفل التلخيص قبل الخنث وهو

اليمين

اليمين بل الله والنسب والى المخرج له والالها او للغيران في تمتع وطعها المظلمة
بغير الالها بل العينة اية وان في جعل الخلال الالها بوجوه الوجود الالها بغير
ما في جعل الخنث عنك العبر المحيى العلو بعنفه ولا تجدد الخنث ولا تكفي ما
بغير الالها في وجنته التي دور ولها صيغة مغيرة او كسبي ولو مغيرة او مغيرة
والغير قال كانت امة ولم يرضيت من الخنث في قوله حيث في جعل منة الالها
بغير الالها بل العينة لاء بتجديد ما عزا ان في تمتع وله في وجنته غلظي
نقاء او عادة لم يرض او في عما يحتاج وعني منة والالها طارئة بها والالها بغير
وتبع المولى في هذا العبر اية الحاجة وابنه ما سر وانك اية في قبة وان الله
المظلمة المذكورة تامة مطلقاً وهي تعقيب الخنث في الفصل بغير ان العينة
في اضلاع الشرح بغير المظلمة والى بغير المحبوس والغلاب وما يمتنع وطعها على
مغير الخنثية بل العبر بلوغها بغير الالها بغير الالها عنده واما في منة
تجديدها اقتضاه الذي كان في الالها المتع منها اقتضاها قال واقتضاها
اليمين بل يجعل معها برونه وان خنث واما العينة للمظلمة في كسبي وكسبي
من اهل الاعزاز الوعر كما ياء في شله بتجديد الخنثية الالها بغيره ان
كل الالها مغير ونحو **فان قيل** لا شك ان الالها في الخنث به وحيث
اقلت اليمين الخنث الالها لانهما سببه **فان قيل** لا شك ان الخنث
اليمين تستلزم الخنث الالها مطلقاً كما في الالها في الالها حيث
بغير العبر **وقبلاً وقبلاً** لا شك ان الخنث اليمين مقتضى لعل المظلمة
لينة بل العينة ولو مع جنود مقرر بغير الخنث الالها والالها انما اوكسبها
في حال جنونه بل انه يجعل الالها بذاك الالها لئلاها بوجوه ما انك به عنده
فله كما في ما فلاح جى وكلبت العينة واما حال جنونه مغيرة من الالها
واليمين بل العينة عليه ما اجمع يستأنف الالها وحكم بعض الشرح عن جنون
اليمين والى المولى في الخنث ما تفهم وهو يعبر اختطاً عنها جنونه الى جعل

[illegible]

22

۴۰۰

بمقتضى اداء الامانة والتفويض
في الاستقبال والاحتجاج والامانة

ليس من شأنه لا يثبت من غير دليل والامانة التي عليها يدور عليه السلام
 بك معناه في فقه من فقه اقليم من قبله ولذا انك عليه وكذا انك عليه اذ قال
 في وجبه لا احوه لمستحقين امير الى لانه كما قال لا امير الى ابرار ولا ارجو خشي
 اراجع الى قوله ان يكون خشي ولا احوه من الاولين لانه لا احوه الا ان يكون خشي
 مع عدم التميز واللا في من مانوي من طلاق او طهار و ليس يقع من غير الا لاطار
 به المرونة خلافا لبحر في وفوه لا باه وطانك في مخرج من فوه وكما بينه اي بحر الين
 بكناية فلا يلي من طهار ولا يلي من نفي الطهار يعني ان طهار فلا يلي
 عليه الا لاجل فوه ونفي باي كلام قوله وتعد في الكفارة او عا في طهار يعني ان
 الكفارة تتعد على الطهار اذ الكفاري طهار وطه او كفي طهار او لا كما اذا قال انت
 على كفي الى ان دخلت الدار فدخلت ونفرت الطهار وطه او كفي في قال نعم ان
 دخلت الدار فانت على كفي الى غير طهار وعاد في من الكفارة الى ان الاول
 لما تفرقت بطوطه قار الطهار الى ان طهار الاول واستمع لتاكير وحيي لتاكير وقوله
 ان عاد صوابه ان وطه او كفي في القود لا يبعد في التعدد بل هو قال ان كفي او يفي في طهار
 او وطه في طهار لو يفي بالغصود ومنه في الاختلاف وكلامه يقتضي انه اذا عاد في طه
 في طهار طهار انها تعد عليه وليس كذلك على المختص وحك كلام المؤلف فيما اذا كان
 الطهار منها واحدة في يتعد الطهار بتعد اذ مع تعدد الطهار منها او تعدد
 المتعد عليه المختلف كتعد الكفارة وان في حيل سبب اليمينية تعدد او قال لا يرجع
 مع دخلت او كفي من دخلت او اتيتك اي و كذلك تتعد الكفارة اذا قال لا يرجع
 زواجك له من دخلت منك الدار يعني على كفي الى اول من دخلت معي على كفي الى
 او اتيتك دخلت الدار يعني على كفي الى وحصل منه دخول الدار المحل له
 الى طهار في وضو طهار المتعد الى كفي في من الاول لانه حكم على عام والحق على
 العام كناية اي حكم في طهار الى كفي في كانه قال ان دخلت فلانة الدار يعني على
 كفي الى وان دخلت فلانة معي على كفي الى وطهار الى ان في وجبتك يعني

ان من قال لا يرجع نصرة او تن وجبتك فانت على كفي الى ان في وجبه بل انه
 يعني كفاية واحدة لا في الا في الامور حقن كفي الى في وجع البواغ ولا في عليه
 في الامور قال من تن وجبتك منك معي على كفي الى بل انه يلي من دخل من تن وجبتك
 من كفاية لا يجمع في بينه وظن ان كل واحدة وقصته انك اوقع معك الطهار
 على جميع النكاح فبما في كفاية واحدة او كل او الى او طهار مع طهار او كفي
 اي اذا قال كل الى المعنى على كفي الى ولا تعد عليه الكفارة وانما تن في كفاية واحدة
 به اولا من تن وجبتك او ان قاله كل الى ان في وجبتك طهار لا في عليه والى كفي منها
 ان الطهار له فيه فيجوز بالكفارة بخلاف الطهار وانما في كفاية واحدة لان الطهار كما
 ليس بالثمة وكفاية واحدة كفاية عن الجميع وكذلك لا تعد على الكفارة على من
 قال لتطهير المتعدات في كلمة واحدة انت على كفي الى وكذلك لا تعد الكفاية
 في على من قال لا في الى واحدة انت على كفي الى انك على كفي الى ولم ينو كفاية واحدة
 من نوى التاكير او التاكير وطهار ولو غاب عن طهار انت على كفي الى وطهار ولو
 في في طهار في كفاية وكذلك لو في كفاية من واحدة في في كفاية واحدة بخلاف او
 خلفه فحتم كفاية ان دخلت فانت على كفي الى ان دخلت الدار فانت على كفي الى
 اي بانه لا في في الكفارة واحدة ان دخلت الدار فلو خلفه بتعد دكان الكفاية
 تعدد عليه فثبت ذلك المتعلق عليه كقوله ان دخلت الدار فانت على كفي الى
 ان كلفت زيدا فانت على كفي الى ان اكلت ثوبا في غيب فانت على كفي الى ان
 جعلت الخلف عليه ما في الكفارة تعدد ان دخلت ثانيا بعوا في الامور ولا في
 ينوي وكذا فيك اخي اجمعا على طهارها الا ان ينوي كفاية ان يجمع المصالح
 المتفرقة التي فيها كفاية واحدة فحتم في ينو كفاية واللاتعدت عليه الكفارة
 وقد المبرر في كفاية يجمع من تن في كفاية الكفارة في الى واحدة جاء له اذا
 في كفاية واحدة ان بها لانها هي اللازمة بالاصالة وان ابر عليها فانه نزل
 قاله الغايص ما يوعى ان كفي ينو وطهار القواب والية للاشارة بقوله على الارجح

قوله (او انما يصير القواب اصطفاطه
 لان التاكير يصير تعدد الكفارات
 المحش التمسك)

ويبين على ذلك الايضاح العرفي وهو اننا لو اوصي بغيره الكبارات وفاء
 الثالث ان تغفر واحدة على كفاية اليمين ببلدة وتغفر كفاية على اليمين ببلدة
 هذا مقتضى ايدى حرم على المقام قبل كمال الكفاية الاستمتاع بالمقامي منها ولو لم يفرقات
 الوقت حمل قوله تعالى من قبل ان يتما صاعته عن عمره وعليه الاكثر والخاصة هي من الاستمتاع
 قبلها ولو جئنا على ذلك انما ان الكفاية ويجوز النفي لها وعليها مقتضى ايدى وهو بل لا بد
 نة على محليته ووجه ان خافته وجهها الثاني قال فيهما وجه عليهما ان تمنع من
 نفعهما فباء خفيته منه على نفسه ما وجبت ارضها الثاني فيمنعه من وجهها ووجهه ان
 اراد ذلك ويمنعها من جهة زوجها قبل ان يبيح بغيره الاستمتاع واما كونه معهما بيت
 بجاري امة عليها وانه لا يبيح لهما اوطى اعباء او راسها بغير لذة وانه لا يبيح لهما
 وماز كونه معهما امة او مملوكة او غيرها من الكيفية معهما بيت واحد
 خفية الوفر في المحذور واما الاجبة فانه لا يكون معهما بيت واحد واما والى
 ان الاجبة مملوكة النكاح والعلمة والمقامي منها ثابته العلمة صحيحة النكاح
 وصف ان تغفر وتغفر بالثالث يعني ان الرجل اذا علم كنهه زوجة
 على دخول الدار فانه لا بد ان دخلت الدار وان كانت على كنهه امة او غلاما
 فلا او طرفة تكلمة للعلمة قبل دخول الدار ولا ان الظاهر يخل عنه ولا بد ان
 لو عادت اية بغير زوج يبيح من كنهها لانها عادت بعلمة جبرية فلو لم يعلمها فلا
 فافصاى الغاية فانه اذا اعادها الى العلمة بغير زوج او قبله فباء الظاهر
 يعود عليه ما يفي من العلمة الاولى من وجهه واحتمل بغيره ويبيح مما اذا تبيح
 بان دخلت الدار فلهذا ما يبيح طرية علمية فيمنع من كفاية الظاهر اذا تزوجها بغير
 زوج ثم ان الطلاق لا يفسد فيه تجوز لان الظاهر يبيح من كنهه قبل صفه الا ان
 يقال وصفه حكمه واعتباره ايدى وصفه تعليل الظاهر اذا تزوجها كانت طالق
 فلا توارثت على كنهه ايدى كونه لغيره فدخل بها انت طالق فلا توارثت
 على كنهه ايدى يعني ان الزوج اذا قال لا يبيح لهما الا توارثت طالق فلا توارثت على

ان الجواز لا ينعى
 والنفي لا ينعى

ط
 او طرفة باينة

ط
 قوله بالظاهر

ط

كهن ايدى فباء الظاهر لا يبيح من كنهه الطلاق والتعليل ولعمري وهو محمول على العلمة
 لان الوضحة انما تلحق علمتها بالعلمة الثالث وصارت اجنبية وكذا لا يبيح من
 الظاهر اذا تفرق عن العلمة بالعلمة كونه لغيره المرفوع بها انت طالق وانت على كنهه ايدى
 لان الوضحة لغير المرفوع بها انت باول وقوع الطلاق عليها وصارت اجنبية اذا لا
 عنة عليها ولا يبيح كنهها لانه ليس من جنس العلمة فلا بد ان ايدى على الخلع طلاق
 فافيد على كنهه ان نفسه لانه جنس واحد ولا يبيح لغيره فلا بد ان ايدى الواحدة البيا
 بنة كذلك لان تغفر او صاحبه كان في وجهك بانت طالق فلا توارثت على كنهه
 ايدى يعني ان الظاهر اذا تفرق عن العلمة فباء لا يبيح كونه لغيره ايدى على كنهه
 ايدى وانت طالق فلا توارثت ايدى وجهه بغير زوج فباء لا يبيح بها حتى يبيح كفاية الظاهر
 لغيره تعلم قبل ان يتما صاعته كذا لا يبيح الظاهر اذا صاحبه العلمة كونه
 لامي الاجنبية ايدى وجهك بانت طالق فلا توارثت على كنهه ايدى بل انه اذا تزوج
 بها يبيح من كنهها ولو لم يعلمها ان المعلن والمعلن عليه يتبعان في وقت واحد
 عندهم وتبينهما لا تتباعد التي تبين ههنا وتواء وقع التعليل المذكور وههنا
 علمه ايدى بجلبه فباء يبيح بالعرف فلهذا يعني العرف فلا توارثت ايدى وجهها
 بغير زوج فباء لا يبيح بها حتى يبيح كفاية الظاهر وجهها ايدى ايدى لا تغفر الله
 اللعنة لا الى ما في ولا المكافاة ولا التي تبين وقوله او صاحبه ايدى الوفرع لا بد
 الاية اما بناء على ان المعلن والمعلن عليه يتبعان معهما والمعلن مجموعهما يبيح كان
 بالوفوع واذا اوفعها معا جبر الظاهر لم يعلم الواف لان تب او ان وقع احدهما دون
 الاخر يبيح بلا وجه وقول تب فباء اجنبية احدهما الاخر ايدى الوفرع كان و
 بعلمه او لا كان العلمة ايدى ايدى بنية التعليل كانت طالق فلا توارثت
 على كنهه ايدى وجهه كذا المتين يعني وان عرض عليه نكاح ايدى فقال هو ايدى
 وظهر يعني ان الانهاء ايدى علمه نكاح ايدى لا يبيح وجهها فقال عن ذلك
 ايدى فباء يبيح من كنهها اذا تزوجها لان قوله ذلك خرج من جواب

يخبرنا ان قوله اوفى بنية على ارادة التعليل فكأنه قال ان بقلت معنى اوفى باده ان
جاءك ان مضاهي معناها ان يفرض صعبا بالقي او الكي امرة او الا بعلته ولا يلزم من
وان قال لا يرد في يعرض عليه نكاحا انت على كظمي اوفى مع قوله والله لا اطاعك في
جما بانه لا يلزم من الظاهر ويطي منه الا ليلاء كما في التفسير وتختج بالعود وتختج
لعود ولا يفي بنية قبله يخبرنا ان كبراة العمار تخج بالعود الا في نفسي ولو كفي قبل
العود لم يخج لانه كفي قبل الوجوب ومعنا الوجوب محله ما امت امت الله علمته ما
طلبها او ماتت عنده صفات الكبراة وتختج الكبراة على الخافى بوسطه ان هذا
في منها ولو كان ناسيا وسواء بقيت به علمته او طلقها وسواء فامت بجفاء الوطء
او لا لانه علم له وانما اعاد قوله وتجب بالعود لبي تن عليه قوله ولا يفي بنية قبله
خبره لا ويرى عود النبي الى الوطء وليس كذلك لانه لو دفع قوله ولا يفي بنية
على قوله وتختج بالوطء لاغتاله عن التخي او يقال بعض وصوفها اربابا والنبي
كذلك وصوفها وتجب بالعود ولا يفي بنية قبله وتختج بالوطء وعليها ما لا يبرح والى ارباب
جوب نوجب اخطاب عليه به وابدته صفوط الكبراة ان اطلقها او ماتت بعد
العود وقبل الوطء ولم يكن فيه قوله تجب بالعود وتختج بالوطء في نوع ولا ان احس
هما يخبرنا عن الاخرى لان المأخذ من كبر الاول قبل الاول مع قبله الواجب المحسني ولو
عقود وتختج ليعلم منه انها لا تنصف منه متى عاد لم يبرك ذلك ولو افترق على قوله
وتختج اغتر عنه بلا شك وكان احسن واخص لانه لما قال وتجب بالعود احتاج
الى قوله وتختج وقيل بقول الغني عن الوطء او الامساك فتاويله وخلاف
الغني عقوله وقيل هو يعود الى العود قاله المرونة والعود ارادة الوطء والى
جاء عليه وروى عما لا اذ ايضا ان العود فهو العزم على الوطء مع ارادة امساك
العلمة معهما وروايتان واختلفت الاشياخ بعد ذلك في تفسير المرونة مع
ذلك فاللحني في المرونة على ان معني ارادة العود ارادة الوطء فقط ومع
القاض عياض ما به من معني العود معا ارادة الوطء ومع ارادة العلم

خبر
وقبيل بلال عمرو

W

معا ولو فسرنا قولنا على المرونة وعلما به التفسير ويجوز ان العود عند ما
 به الآية على حقيقة اية في عود من انقيض ما قلنا ان يفرح وهو في التخييل ونفيهم
 التخليك اي بالعمى على الوجه او مع الامساك ومثاله ان لا يعاها على التخييل
 يفسر ما مرة تناء العود وصف طقت ان في جملها بلانها او قوتها الواو بمعنى
 او ثاب بعض النسخ كذلك ابو وصف طقت الكبارة التي تنبت على العود اذ اعى عليه وفي
 بها حتى طقت طلاقا بنا اومات او طقت واما التي جبر واذا لا يصف طقتا فيصفي
 الخفا في العرة وليس المراد بخفوف الكبارة عرع المهابية بها وان تبادت لعلمة
 وانما المراد لا يخالط بها فكل عودها العلمنة واما جبرها فلا يفي بها حتى يقع ويل
 على هذا قوله وصل تقي ان انما قتا وبيان بان ولبيرة الفكل بلا لاجاء انه اذا اعا
 هذا العلمنة فانه يفي بها من غير تكلمي وصل تقي ان انما قتا وبيان صورة الله
 المنصنة ان انما عرع على العود وفي جملها وشيخ في الكبارة بان اخرج بعلمها
 ثم انما انشاء الكبارة طلقها طلاقا بنا او طلاقا رجعيها وانفس في العدة ثم
 الحمل الكبارة بعلم الخلاء او العدة معك تقي تفسر الكبارة اول التي ريد ولبيرة
 الخلاء تظني فيما اذا عفر عليها عفر احديها هل تصفى عنه الكبارة لانه انما
 اول يفي بها حتى يكفي كبارة الخلاء وتطام كلام المولى صرا على الكبارة وانما
 صرا والخلاف جاره الصياح والاصحاح واما لمرآة عمة الى جميع لاجى الى اتفاقا اية
 اذا نوى وجعلها وعنى على الوجه لاي الكبارة لانصح الابدع العود وان ينوبها
 كان باضا كالباية وعنى مما في فان حمل التناوبين لما قبل بعلمها وهو في
 العلمنة اما الواو استان بها بعلم الخلاء فلا تقي بل كبارة عند المولى وهو قول من
 افوال اربعة وهو اعفاء رغبة فرب علمنا ان كبارة الخلاء وعلى التي تفي وهي
 اعفاء في صياح في الطعام وانما لمرآة اتي بها على هذا التي تفي وذلك او جمع عليه
 نفس التي يلى ولا يدخل الكسوة فيها على المنصب فلما بدا المولى بالاعفاء بانفس
 يوهي جميع الكبارة اية احرا فوا عفا اعفاء رغبة فاعفاء خفي مبتر اخذوا

۱۴۳۵

ط
مقاربة عن
علي الرضا

والجملة في التفسير او غير عن مضاف واصلة لمرادها اعتنا رفعة مضاف
 الى ما هو عليه المضاف اليه يجب به ضمي من مضاف او انما قلنا ذلك لان الكبار
 ليست نعت الاختلاف بانها جند تحت ثلاثة انواع ويجب بانها الاختلاف المسمى
 الى باعول للاشارة الى انه لا يرمى الى بيانها بل الى بيانها بكونها
 تحتها عن غير على دخولها في اقسامها ولو عني بغيرها التي هي من الاقسام
 حيث كان بها بيانها في الاقسام المسمى بغيرها في الاختلاف المسمى بغيرها
 او كما رفعة وانما قلنا او كما ليرد على الغي عنه كما حيا لا جنين وتحت
 بغير وضعه تحت على مفرديا ويحيى تحت كل ما يصرف عليه رفعة لا جنين
 انه لا يصرف عليه رفعة وان وقع تحت بغير وضعه اي ولا يفي في وجهه في الاقسام
 بالرفعة المخفضة والجنين ومنه يقع الجنين لغير رفعة مما عطفه وحمله وتحت
 بغير وضعه فمستأنفة استدل بها لبيان الحق وهو جواز ان يسمي بغير
 مفرود كان قابلا لانه ما كان الجنين اذا عطف عن الظاهر ولم يفي في ذلك له
 بغير وضعه اي حكمه انه يفتى بغير وضعه اي بغير وجهه في الحق السابق لانه
 يحتاج الى اختلاف تحت الاله ومنه يقع جنين ضرورة المستلزمة لانه بغير غلبة
 تجارة او اياها او غير ذلك وان يقع جنين عند ما عطفه عن الظاهر لانه لا يميز
 لغير ذلك الا بغير حيلته وعلى تقدير حيلته لا تخرج سلامة بل كسوف الجنين
 عن سلامته اجمالا وهذا خلاف الجنين بانه جبر العتق لا يجمع بينه تمامي مؤمنة وفي
 الاجناس ما ولا يفي في الوفاء حتى يفي في قولان يفتى فيه بعبارة الظاهر
 وان تكلمه رفعة مؤمنة لانه الله تعالى وصف الكفارة التي فيها بعبارة القتل
 باللايمان والظلمة بعبارة الظاهر وانما قلنا على المغير لان المقصود
 التفتية بعبارة الكفر بعبارة الايمان عطف عليه برفعة الظاهرية كل رفعة
 واجبة لانه لو عطف كراي او بغيره الى ارباب الاجمعي بعبارة يفي في عطفه في الظاهر
 او لا يفي تناوينا ومقتضى كلام الكتاب ان الخلاف جاز في الاجمعي بعبارة مقتضى

ثاني

ففي ارفاعه التناوينا بعبارة الجبر في الكفر واما الصبي في بقاءه ويحت
 الصبي الكتابي على الاصح والى ارباب الصبي التي لا يفتى فيه وعلى القول بالايجاب
 بعبارة يمنع المضاف من قوله المضاف منها حتى يفي في الاجمعي بالفضل احتياطاً الى
 للزوج وان مات قبل الاصلاح في محله اي يوفى عن بعض احواله بل يفتى فيه
 على قول ارباب القامع ان يوفى على اربعة حتى يفي في ابن يوفى قلت انه لا يوفى
 زوجته ولو مات قبل ان يفي في اجاله لانه على هذا القول على دين ما اشتهر وما
 كان يفي في الاصلاح ولا يابا له في غايته اي على الغالب فيه وبالله فمضى
 وهو اما اراد بغيره قولان ولما في كلام المؤلف ان الوفاء واجب وكانه مريض
 على الزوجين وعبارة المؤلف تعلقه ان الظاهر يفي في ذلك فاما الخلاف
 في الوفاء وهو مرفوع بعبارة المؤلف بخلافه وقوله يفتى فيه قد يفتى في الظاهر
 والاصح في قوله على بغيره واحص منها سلامة من قطع اصبع يفتى ان الى فية
 التي في عتق الظاهر في ظاهرها ان تكون مائة من العبيد الاثنية التي منها
 قطع اصبع واحدة ولو اختلف في ارباب الفسخ الزنا والوفاء ولو خلفه والى ارباب
 بالاصبع التي هي من الاصلية في ان كرامة يفتى فيه ان قطع ما دون الاصلع ايفى
 الا في اوله وانما يفتى وبعض الخلة لا يفي في قوله بغير ذلك مما لا يفتح الا في ارباب
 وانما تفتى فيه ان قطع الخلة وبعض الخلة يفي في ان في المرحول عليه ومقتضى
 ايما يفتى في كرامة الصنف بغيره ان المرحول عليه بمقتضى اصبع بانه فاكه
 وان في ما اذا ذهب المقتضى والاشهر في الايجاب لان الخلاف بالاصبع وهو واجب
 وقوله وان قل وهو مرفوع في قطع اذ يفي في وجهه وهو مرفوع في شريدي وعرف
 ويحيى ويحيى اي ويقتضى بعبارة رفعة ان تكون مائة من هذه الامور منها العبيد
 وكذا العتق والفق لا يفي فيهما الا بغيره واما الخفيف والاعشى والاعمى فكل
 ونسبته ان الاعور يفي فيهما اليك وهو مرفوع وبها حقة النظم بالكلية ومنه
 الجبر ولو قلنا لا يفي في الشئ من غير ذلك وانما القامع خلافا للاشبه ومقتضى

وغير انما يفتى في ثلاث وثلاثين
والشعب في اصبع واحدة واصبع

به القولين وبعثت زوجته فمضت اوكتافية وحمل المسمومة وليست قاضية من العذر
 لاحتمال كونها رجلا ينقص خلايا القلب الغضار والمناجعة الرونية (الوطء) لا انتاجي
 وحمل الفتي الكرام على الملاءم والملاءمة وعلى ما يعتمد عليه الملاءم به لعانه شرع
 يتكلم على صفة اللعان فقال وتنفرد بالثبوت اربعاً اربعاً في اقل اربعة ايام طالع
 في رواية اني وثارة يلاعن لبعي الحبل والكلام لان على الاول والمعتنى اني في
 اذ الاعملى في رواية اني بان قال بانها في رواية يفرق اربع مرات اشهر بله الى
 لاله الاصل في ايمان في يقول ذلك في كل ميم فانه ليه المواراة في يد يفرق كل
 مرة على قوله اشهر بله هكذا ليه شامس والفتية وصر رجب التمساح بله يفرق
 على لبعي اشهر بله يفرق وحكي ليه المواراة بعرة وانظر الكلام في قوله التمساح في
 الشرح الكبي او ما هو الحبل من يفرق ان اللعان اذا كان لاجل نهي الحبل وانه
 يفرق اربع مرات اشهر بله الى لاله الاصل ما هذا الحبل من يفرق ان المواراة وهو
 خلاف مذهب المرونية من انه يقول في ثبوت وشوا المشهور وقال في التوضيح انظر
 بانه لا يلزم من قوله زنت كونه الحبل من غيبه ولا يلزم كونه من غيبه زنا فاما
 لانه يحتمل انه من وطء شبهة او غيبه لانه وجبه ما فيها انا نشهد عليه بان
 يلعن في ثبوت احتماله ان يترك في ثبوت النصب والمصارع مقصود لم يرد خلاصة
 بلعنة الله عليه ان كان من الكذب او ان كنت كزتمها يلعن ان اجد يقول
 في خامسة لعنة الله عليه ان كان من الكذب او ان كنت كزتمها اية كزته عليها
 بعين انه يلعن ان يقول امر الله عليه ولا يلعن لبعي (الفرق) ان يلعن لبعي
 لعنه فله اللعان ورجعي زواله عرفي ان يفرق ان قوله وصل في قوله يجوز
 اية بشهادة الاربع وقوله بلعنة الله عليه خامسة وهي صفة كاشفة اية يمين
 الخامسة التي هي لعنة الله عليه ان كان من الكذب لانه على يوصل او حال
 منهما اية خامسة كاشفة بلعنة في يجوز اية اية مذهبها الى لاله الاصل في الجواب
 والحقيقة من انه لا يلعن بالثبوت في خامسة وشوا المروية والاشارة الاخيرة او

في رواية

منه او
عنه
فله
لا يلعن

كثير

كتب مما يلاعن الا في صريح ما يلعن منه من اشارة او كناية وكذا يلعن من هو كذا
 يقال به بانه ليعنه وما يلعن على جملة نكول او غير ذلك من اشارة او كناية كالبعض
 كما هو الشائع ولو ان اهل العلم فقال ان ذلك يلعن منه وشوا قوله في قوله
 او ما زنت تفرغ الكلام على صفة لعنه اني فيجوز الكلام الا على صفة الزينة
 لانه ليعنه ان يفرق ان اجد اذ الاعملى في رواية اني يفرق اشهر بله الى
 لاله الاصل في ثبوت ذلك تقول اشهر بله الى لاله الاصل في ثبوت ذلك تقول
 ذلك في ثبوت او تقول ما يفرق في رد ما لا يلعن به في نهي الحبل وما هذا ما يفرق
 المرونية من انه يقول في اللعان في نهي الحبل في ثبوت وشوا قوله ما يفرق عليه المروية
 من انه يقول ما هذا الحبل من يفرق اني في ثبوت وشوا قوله ما هذا الحبل من يفرق
 كزتم في صريح التسمية يرجع الى قوله وان يلعن في ثبوت وشوا قوله ما هذا الحبل من يفرق
 لانه في ثبوت وشوا قوله ما هذا الحبل من يفرق اني في ثبوت وشوا قوله ما هذا الحبل من يفرق
 تليها ان كان من الكذب في صريح التسمية ان يرجع الى لعنه رواية اني في
 وان لعنه نهي الحبل وفي خامسة لعنة الله عليه ان كان من الكذب في صريح
 ان اجد اذا التمسح تقول في خامسة لعنة الله عليه ان كان من الكذب في صريح
 مما راقا به من يلعن لبعي ان كان من الكذب في صريح التسمية ان يرجع الى لعنه رواية اني في
 لبعي وبما هو راقا في يلعن لبعي ان كان من الكذب في صريح التسمية ان يرجع الى لعنه رواية اني في
 لان ان يفرق واوليا له المتقول مرعون وانما علة انه انما يلعن او لا المرعي عليه
 فيك ان التمسح في قوله مرعون وعنه عليه ولزلك يلعن بقوله الى لاله الاصل في الجواب
 لانه ما فرجهما لانه في ثبوت وشوا قوله ما هذا الحبل من يفرق اني في ثبوت وشوا قوله ما هذا الحبل من يفرق
 انما واما اوليا له المتقول في قوله مرعون وعنه عليه لانه ان يلعن اذا صار مرعون عليه
 المرعي عليه من يفرق قوله مرعون او اصل وبع كذا في قوله في قوله بالوقت
 ووجه التمسح في قوله لبعي ان يفرق في ثبوت وشوا قوله ما هذا الحبل من يفرق
 ليعنه ليعنه بله بله با حلف او افسح في ثبوت وشوا قوله ما هذا الحبل من يفرق

تبعك اهلك وانت جفوت وعني ما وعني ان
 لخصا وفدا ورؤيا في التمسح

ط
صوابه افي الاطبي

اللاصقي (١٥)

الاستبتي او لم يتبع تعالى واما الى وجبة الامة فانما تستبتي الحبيضة واحدة كما ياله في مصل
 الاستبتي او بقا على وجبه هو قوله في رها ولا يجوز للزوج ان يشارك زوجته في استبتيها باذني
 وتلك الاستمتاع كما عاين اب الغاصم ولا يجوز لامراه يعفر على تلك المراتبة في استبتيها
 بل اني ولو كان العاقر زوجا الى مبيع نكاحه منها او كان العاقر اجنبا واستعمل
 الزوج بحبيضة وعجزه لان كل محل امتنع فيه الاستمتاع امتنع فيه العفر والاستمتاع
 والاستمتاع والزوج والاعتكاف وفي اقصاء الولي او قبضة في دونه غير ان العجز وتبليغ اذا
 قبل نكاحه يعني اذا وليته وتوفقت اجازة النكاح على رضه الولي ويغتني على ذلك الا
 بعذر الخوف واجازة الولي تقل في مبيع الاستبتي او لم ياله انما العاقر الحاصل قبل الا
 قضاء او لا يحتاج الزوج الى استبتي او من ذلك الماء بك يظهره في رد او قبضته قل يجب الاستبتي او
 من العاقر الحاصل قبل المبيع اذا اراد زوجا او يعفر عليها بعفر مبيع الولي او لا يحتاج
 الى استبتي او من ذلك الماء بك يعفر فيه في رد واما بالنسبة للاجنبي اذا اراد ان يتزوجها
 بعفر مبيع الولي بل العدة واجبة فولوا او احل المهر او اذا حصل اقصاء او مبيع بعفر
 المهر او الى حله بنكاحه مبيع او اقصاء واما ان حصل ذلك قبل المهر قبل الاستبتي او
 فاعلموا لو بالنسبة للزوج واختلفت بطمعي الطلاق وانما حصة بطله باول الحبيضة انما
 ثلثة او اربعة او طلقت بكبعض يعني ان المهر اذا اطلقت به حال طهرها وانما تستعبر
 بذلك الطمعي ان طلقت فيه وتكون في اوله حاضفة بعذر الطلاق بالحقة ميسرة في رد اذا
 كانت ثمانية مفرات واثلاثة مفرات اخرى واجله ذلك قاله بطله باول الحبيضة انما
 ثلثة وذلك لان كل حبيضة انت به بعفر طهرها واما ان طلقتها به حال حيضها او بعدها وانما
 الاقل الا باول الحبيضة الى اربعة مبيع الطلاق وعجزه اخرى واما الى وجبة الامة بان طلقتها
 بعذر طهرها فانما تحل باول الحبيضة انما ثلثة او اربعة طلقتها به حال حيضها او بعدها وانما
 فانما تحل الا بالرخول في الحبيضة الثالثة وذلك لان كل حبيضة وليت الطمعي وتفرغ
 المهر في رد في رد ان كان قبل كونها تحل باول رويند المهر بعارض ما سياتي من اقل
 الحبيض ثمانية او بعضها بقا الجواب لامعارة وذلك لان كل ذلك حين انقطع المهر

2
61

العدة واما الواقت به لستة اشهر وما حكمها بما في حكمه من ثلثي سنة
واذا قربت اوقافا امر الجمل في يلج بواجر منها وحدث كما ياتي بعد كما في شرح الصنفين
بذلك ان ارتابت به وقتك او رتبا او خلافاه يعني ان المتروك عنها او الخلفه اذا
ارتابت في الجمل جسر ما بينهما لئلا يخل للزوج الا بغيره في اقسا امر الجمل وقتك
عنهما من النسيب فيموت اوقافا او رتبا خلافا في التثنية في وقتك من زيادة في البيه
مكثت حتى تخرج الى البيه من اقسا لحوالات الدول في بعضها ومما لوني في وقتك قبل
المتروك بارتبة اشهر في يلج بواجر منها وحدث واستشكلت يعني لوني في وقتك
المتروك من وقات او طلاق قبل في خمس نسيب من بوجع الاطلاق او ما يقع الوقات
بارتبة اشهر في قولك خمسة اشهر في بوجع الانتكاح لثلاثة ايام بعد الدول لا يلج بواجر
منها ويقتضى نكاح لثلاث الا انه نكاح عاملا لما خرج لحوقه بالاول ولعلها وزنة لاف
امر الجمل وهو خمس نسيب بشهر واما مخرج لحوقه بلثلاث فيلغضانه مع اقل امر الجمل
وهو ستة اشهر بشهر وحيث يلج بواجر منها بما في الى آخر غير الجمل المستعظم
بعض النسيب في ان ينجم الدول من الزوج الاول وتجر الى التي يادتها في الخمس نسيب
بشهر وكان الخمس نسيب في خمس اشهر ورضو في ان يودها في ان يستعظم ذلك
للحق الفاسم والاستشكال في معنى على القول بما في اقسا امر الجمل خمس نسيب اما على
القول الاخر ان اقسا اربع ايام لثلاث وحدث الخامل من طلاق او وقات وضع
عليها كله يعني ان الخامل من مصلح او كما في حجة او اعنة مصلية او كتابية معطرة
من طلاق او وقات تنفط عن تعابده وضع عليها كله بعد الموت او الاطلاق ولو لم يكن
للا بغيره واحراك او فنعقد او للزوج زوجته قبل في بوجع بغيره او الاخر على النكاح
وشكوه وضع الجمل تنفط به العدة ان يكون لاحقا بها في العدة ولو احما لا
والا فلا تنفط به العدة ولا بغيره اربعة اشهر وعشر ايام وقات والاف في الاطلاق
كما اذا انت به لرون ستة اشهر او كان عيبا حيا للجمل او اذ عنه في بيته على مضي
وفوق ذلك وان دما اجتمع الم اذ يلزم الاجتماع في الايروب بوجع انما الخارج عليه

ط بولت في خمس

ط
اي القابض

والله

والا بكانا طلاقه ان قصير فترامستش من قبله ايوان في تلك المتروك عنها عاملا وانما ان
روها فماتت عنصا وانما عاها ليرجع على وقتك في حكمها في العدة فيقول ثلثا في قول
ان كانت حية او في اية كانت اقد وبقا ان كان مرصلا بها والافلا عنة عليها وان كانت في
او ثاينة استبقيت بالاشهر في اية كان مختلفا في بقا في بقا عنة عنة الوقات بالا
شهر دخل بها الى الفل في الفل وفيه للارث لان حكم المختلف فيه كان صحيح كالزينة في
لما في تقسيمه على الخلفه يعني ان الزينة اية في الخامل في مدة من لعله او
ان تاراد مصلح ان يتزوجها او فاحكموا ايتها بما كان دخل بها حلت للمصالح لثلاثة
ايام او اية في دخل بها حلت ملكا عام في غير شيء اجماع الفتاوى في الكبار في الحق
على مصلح او اعني زينة في مدة من عمالو كانت تحت مصلح فانما في غير على اربعة اشهر
وعشر من بوجع وقات دخل بها الى او على ثلاثة ايام من طلاق او دخل بها الى الجمل
فولت على والفرق بينه وبين مصلح في فاما الله مع مصلح وادوي وما في شأنه يغلب
فيه المصلح والاف اربعة اشهر وعشر ايام والاباء كان نكاح المتروك عنها صحيح او ما
يعلمه من مختلف فيه فيقول ثلثا في الوقات اربعة اشهر وعشر ايام الى الزوج في او غير
تغير او كسبي اذ دخل بها الى الا في غير او كسبي في مصلية او في مصلية للباب كما في
نقل الالية والى اذ ليا في بايامها وانما انت عشي امالاه الى او عشر من كل مرة
بوجع وليلة او تغلب للليا في على الايام لقسما عليها لوني في بوجع عشر ليا في
مصلح على هزيب الفل في واليه في في الشايعه ومارا او كسبي وحدث في
العدة اربعة اشهر لان بها في ك الجمل وزينة العشرة لانها قد تنفط الا في
او تبلي في كة الخمس وفيك انما انت العشرة لان الم اذ للليا في دوى الايام
بغيره لا يفيح الحفوف عليها اذ اوقع بغير اربعة وعشر ليا في واليه في في الا
وزاع من العقباء واوربكي الا في من المتكلمين وروي ان اية عبا في في
اربعة اشهر وعشر ليا في واه وعبية في العنة في ووجوب العدة يعني ان الا
الخلفه طلاقا رجعا اذ مات زوجها عنها في الاطلاق العدة في الاطلاق المذكور

ط
الانتكاح انما في بوجع طلاقا تقدر

ج
وقوع

وفيل

البرص على سائر الأعضاء
257

وقيل العفو عليها عن المشهور خلافا للابن مابع او بعد العفو قبل الدخول في قتل
رجع اليه ملاك خلافا للابن افاض وفتوت على العفو في الارجح وهو ان يكون
الشأن دخل بها او تلزذ بلا علم وحيت رجعت للاول في الارجح (الثالثة) كانت عن
عقوبة الهلاك كله لانه لا يقع عليه الهلاك وانما تقع عليها طلبة بدخول الشأن لافيه
ذلك فقولنا اوقات حكمنا على عدم الانتصبة مشبهة بموت في شبهة العمل اي
اوتيت له مات او قتلها او لا يتبين قطعية على من اياه جاء او مات او تبي
حتى هو وورثت الاول ان فطحي له بها يعني ان امره المفقود في ثلثه ان فطحي له
بها اي في ثلثه ان ملق به قاله فطحي له بها او من احوال الاربعة ان يموت في الاجل او يموت
في فطحي بها الهرة او في جنته في يعفو الشأن او عفوه في يرحل من قوله في جنتها
في عدة وكثير في شر اي ولو كشف الامر على انه في جنتها الشأن في وقت تكون فيه
بعد من الاول فكيف في حمت في وجع في عدة من فطحي في قوله وتأخير في جنتها بطرط فان
يئلزذ منها فبدي في كاحه وكان فاطم ان اصب وان تلزذ بها في الهرة او فطحيها
ولو عبرت فأتا برقي بها صر واما ان تعني بها احوال عمر في طاعة فربها غائبة بطلت
عليه في الشبهة وثلاث وكل وكيليب والمصلحة اعلم النعمة في النعم السفا للمهاو ذات
العفو في وجع في عمرتها فبدي في اوزي وجع برعوا بها الموت او شهادة غير قرين
فيوت في فطحي ان كان على الهرة فلا تقوت بدخول شر لما في ان زوجة العفو
على الوجه الذي تفرد تقوت بدخول الشأن كزات الرئيس اتبع ذلك بالكلام على
مقابل خمسة يتوهم منها وانما لذلك وثبة على ان الحكم فيها مخالف لاجبقتها الدخول
انشار اني او لمعا بقوله واما اعطيا على مفرد فطحي بها ما هو في تقوت بدخول واما
ان تعني بها وجعل الاستيماء على غير الاعلى بما اولا فطحي بها لا حروف وانما في
لها زوجها صر في اخبرته بموته باخترت على الاخبار في وجع في فطحي بها في
انها لا تقوت على الاول ولو ولد في الاول من الشأن وسواء حكم بموته حاشا او
في وجع وقيل تقوت بدخول الشأن كما في العفو وتختزم الشأن ثلاث حيث

المعطل على جفنا المحرومة له

مل
وصوفت في حج وادبره
بضم النون 2

انقل ذلك كله وانما عود هو بنية من مادة صلبة مع تدب واسوداد حوله ما هو في
 الجنب يجرث محمدا ورع والغاب وفيه وضبط في القلب يجرث غلابة المراضع الى
 خوة والمغايير كمن الالبه وفله الاذه والولاء ذلك مرض عام وفان بعض صومض الكشي
 من الناس في جنة من الارض دون تبار الجماعات ويكون هذا لها المخذاه من الامم اخره الكشي
 وفيها يكون نوعا واحدا وفي العفر بين المسلمين والكفار زحمت سنة بغير انظي
 معطوي على معفود متعلق بما تعلقه صوبه وهو واعتقد اية واعتقد في العفر (الفضل
 الواقع بين المسلمين والكفار بغير حصة متعلق باعتقد ايضا اية تاخره الاعتقاد وما
 ذكي ما العفر بغير في سنة كاجنة تلك السنة بغير انظي في امي المعفود والصلوات
 وملا في الكلا على احتكاك تلك العفر الاربعة شرع في الكلام على ما يتعلق بمسكني
 المحترمة ومن حكمه بقال والمحقرة المعلقة او المحترمة بسببه في حياته (الس
 الحسنى يجمع ان الحسنى واجبة للمحقرة المعلقة سواء كان رجعا او ابنا او
 المحبوسة بسببه يعني طاهي كالتنبي بها ومنه في نكاحها بعد اوفى اية او رضاء او
 صمى او لعان وهي موقوف على اذنيها الا انتمى له عليها ولا يتأتى لها الحسنى لاني
 انما يجب الحسنى له شعبة اطلع على موجب قبل موت من المحبوس بسببه كان يطلع
 على مصادق الانكاح في حياته وحي بنهما فيجب لها الحسنى ولو مات بعد ذلك كما يافز
 في قوله وانتمى ان مات اي واصلت الحسنى ان مات من المحبوس بسببه واحتج بذلك بما
 لو مات قبل العتق وتعلي موجب الحبس كما لو مبيع نكاحها بعد موته فلا الحسنى لها
 مدة الا انتمى له قبله في حياته متعلق بالمحبوسة وانما المعلقة فلها الحسنى
 في الحال في سواء ثبت الا ان قبل موته او بعد وفاته سواء كان حيا او ميتا وعلق
 المحبوسة على المعلقة في علقه الامام على الخاص لشمولة ما سبق وعين ما اعلام
 لا يعلقه او من نبي بها او مملوكة او مبيع نكاحها بعد اوفى اية او صمى او رضاء
 او لعان بناء على انه مبيع لانه من باب علق المغايير خلافا للذي فاء لانه في كذا
 قبله في العفر الكاذب وهو المحبوسة والغير الا ان المعلقة وفيه نظري في

2002

المخطوط على يد فاضل
260

الخلفه او محبوسه بسببه فاذا انضمت لم يفرغ قنار ومعه قنار كان كما قلنا والواحد
 قد تغير في قول الصلبي بقوله محبوسه قنار كما في المرونة ان الصلبي لا يتغير في ذلك
 وان في نصها في الشرح الكبي والمقوس عنها ان دخل بها والصك ثم او فدرى او بعث
 او المتقوس عنها يعني بها الصلبي من غير تعارض لحيث الاول ان يكون الوجود في
 مرفقة او اجارة او فدرى او قبل مرفقة وان فدرى بعض بها الصلبي فدرى مرفقة
 وتلكها في الباء في مرفقة ونحو ذلك اذا مات وقضى في علمه واما ان مات وهي
 محلفة بالينة مصحفة الصلبي فهي شاقبة لها على ذلك حال سواء كان الصلبي
 له او فدرى او لا لانها محلفة بالصلبي لها بالاشي وتبين في قول علي بن
 بقوله واسمى ان مات اي محلف لا ينفرد به محلفا او الا الوجبة تاويل هذا
 على ما في مرفقة الصلبي لم يجلد او فدرى او لا ينفرد والعني ان الوجود اذا مات وا
 الصلبي في مرفقة او لم ينفرد او لا بانها الصلبي لها وتروى اجبة الصلبي من ماتها وذلك
 محلفا او سواء كان الصلبي او وجبة او مرفقة معينة او كانت مضاعفة ذلك شيء يفر
 وفوق ما في مرفقة ان كانت اوارى او مرفقة او الصلبي لها مرفقة وعليه في الباء
 وتغير او الصلبي لها في مضاعفة ومما الصلبي في الوجبة وهو في مرفقة الوجود ان
 الوجبة تنفع مقام المرفقة في مرفقة او الصلبي في الوجبة وعليه في بعض المرفقة تاويل
 ولا في مرفقة بها الا ان يستعملها لا يتغير في مرفقة ان المتقوس عنها الصلبي لها الا
 ان دخل بها او جمعا فلو مات قبل المرفقة بها الصلبي لها مال الخلف الا ان يكون
 الصلبي معه ونحوها (اي وان صغير في الجماع مثلهما الا ان تكون صغيرة لا يدخل
 فيهما وانما الصلبي ونحوها (اي وان صغير في الجماع مثلهما الا ان تكون صغيرة لا يدخل
 فيهما) الباء في التوضيح عرب عبد الرحمن وانما حكاية الباء في مرفقة (الصلبي عنه)
 ليتعلمها مرفقة الصلبي في مرفقة او الصلبي في مرفقة (الصلبي عنه) الصلبي في مرفقة
 وهي ان الصلبي له او فدرى او مرفقة الا ان يستعملها وهي مرفقة في مرفقة الصلبي

الجماعة في النعمة وانما هي اخرج عن المعتدة وانما هي في ذلك وما روي عليه في الفتح والهي
وقد استكنى من صككت زوجا طلقا فاولان يعني ان اتم الى اذا تبيعت في زوجها ما
لهكنى معجاء مني كما انك تلك من جمعة ثم انك طلقها وجعلت منه اجرة الصكنى في
منه العدة ما منع من ذلك بعد بل في ذلك لانه انكارا من فرائض طلاق بالطلاق
او لا فيه خلاف ومعنى طلاق الطلاق انه لو مات عنها لانت في طلاق عود الوفاة وعادة
الموت وان يقول له شك ذلك في ذلك لانه لعدم نكاح المقرين وجعل الطلاق محل
الطلاق فيمن طاعت بهكنى زوجا معجاء فينتهي انه اذا تبيط ذلك في العود لا يكون
الحق كذلك في بعض العرفية الدخول ويثبت بعد وبيان المثال وتفسيره
له كما في عن قوله او على شرط يناقض المقصود وتفسيره الطاهر وسقطت ان
اقامت بغيره فيمن صفتها في مع لاجية الصكنى من العدة والمعنى ان المعتدة من
طلاق ولو رجعا او وافت اذا اقامت بغيره في المعنى في معناه تعتبر فيه بانها لا
تتقدم اجرة الصكنى ان اذا قبلت اجرة المني لانه خرجت منه لانها تركت ما كان وا
جبا لها ما يلزم منه بعد ولما عتد عوض وصرفه الى المني في حجة منه او اوفان
المنحى ان الى الرجعة بالافل مما اکتى به الاول او اکتى وفله وسقطت ان
اقامت بغيره اي لغيره عز كما هو ظاهر في الطراح عن المرونة ما يبيد كنفقة
ولم يثبت به تشييع بل المقصود اي انه يفسد نفقة الوتر التي مروت به مرة ثم جازت
تطلب نفقة على تلك المدة هي عليه بما كذا قال غيري وافا مواد الحكم فمصلحة
المرونة وخيرة لك غيري بان تكون مروت بالاول لموضع لا يعلمه الزوج واما ان
كان عالما بموضعها بلا لانه رضي بالانباء على ولدها كذلك وكلام الشيخ لا يعرف
منه هذا التفسير فالتدليل على ان الغني مغير بما اذا كان مع العلم بموضعها فادرا
على ذلك واما اذا لم يكن فادرا فهو غيري العلم بموضعها فله الطراح ولما كان
صكنى في الحصة هذا تعليل بغيره مع اجماع به من الغني ما مفرقة على الزوج كما صيابة
به قوله في من في كذا من تعليل بغيره كما في حواء وعبره في في تفلي في بونه اشار الى

فلا يفعله والعلماء يبيعون أو الممتنعون عنهما يعني ان الممتنع يجوز له ان يبيع ما له
 ان يبيعوا الدار التي تغتفر فيها الى الله وموتان زوجها ابتداء لانه يمشط ان يقتلوا
 مدة السكنى للممتنع وفيه اربعة اشهر وعشرون ليلة او يبيعوا الدار التي تغتفر فيها
 ويبيعون ذلك الممتنع فان يفتشوا ذلك ويبيعوه باء البيع صحيح ولا يجوز ابتداء كتمان
 مع دارا موصى في الكسبية ذلك الممتنع وثبت للممتنع الخيار باء ان ثابت له المهر او
 ثبت الممتنع الخيار ففزع ان نفي له المهر يجوز له ان يبيع دارا ويقتل
 فلتكن مدة العدة او يبيعوا علم ما يباين ان ثابت جبره او فانهم الخبير به
 بالعلم كمن الى زوال الى بنة وثبت للممتنع الخيار ببيع نفسه وانما كونه
 للمهر والزواج والاشهر يعني ان الزوج اذا اطلق زوجته ان عرتها بالاشهر
 كالهيبة والابايسة كسبت السبعين فانه يجوز له ان يبيع الدار التي تغتفر
 فيها وعلا فانه يمشط ان يفتش مدة العدة اما ان كانت عرتها بالاف او بالاجل
 فانه لا يجوز له ان يبيعها كما ان الجوامع تعرف العلم بامرها وتقول الخراف انهم ما كما
 في قوله بالاشهر اي عرتها تغتفر بالاشهر اي ما تخفف اعتدادها بالاشهر
 بذلك قوله ومع ترفع الخبير فولا يضمن ان الممتنع اذا كانت ممن يتوقع منه
 حيلة كما كتبت فانما عتق سنة ونفت تحصيله ونحوها هل يجوز للزوج ابتداء ان يبيع
 الدار التي تغتفر فيها الى الله او لا يجوز فيها نقل الى الطول منع البيع ثم على القول بان
 يجوز اذا حصل لها الخبير وانتقلت لاف او فلا كلام للممتنع لانه دخل بجوز الزك
 وعلى القول بعونه يفتحن البيع ولو باع او زالت الى ميرة فبصر يعني لو باع العلم ما
 بالموافاة او ان يزوج متوقع الخبير يمشط ان زالت الى بنة باء في حال اطلاق
 قطلت وزالت قبل ان ينفاه العدة فالبيع لازم وان استمر به يوم وفقر
 البيع للمجهول في زوالها على الممتنع واما لثبته الممتنع والمعارضة المحتاجة الخلفي
 المدة يعني ان الممتنع بمكانه جار ملكا مطلقا اذا انفرد وانه يملك ما يبيعها
 مكانا غير مملكت فيه الى ما عرتها وكذا ان كانت تغتفر مكان يملك المطلق

فائدة تامة في العقوبات التي يقع عليها



كالحبر

منعته اما باجارة وانفقت من ثمنها فانه يلزم ان يكون ما ينفق به من ثمنها
 المنفقت في المرة يجمع للمحتاج واما المعار فيعبر فيه بغيره فان كان مغيرا لمرة وانفقت
 وبكالمحتاج والافان في ما يعار له وكذا المولد في المعتزة من طلاق وامانة وقاب
 وانه انما يكون له المعار الحسن ان كان له او نفق كسره او كان له في وجبة على احد
 انما يلزم واذا انفق من نفقته كونه له وانفقت في الاجارة ونحوه سقط حقهما من
 الصكنة والخاص انما لا يتبدل به عوة او موات حيث حصل الصكنة ولو كان له موضع
 واخر يلزم عند الموت وهو ظاهر لان الحق فيه للغير وان يغير الموضع في هذا الا
 جميعا من غير وجهه وان كان له الدور وان اختلفا في مكانها جيتت فبيع على صورة
 للاجر له وكان ينبغي ان يدور الدور بالهاء او واه اختلعت المصلحة وانفقت بعد
 تعذر الصكنة في تلك المصالح الثلاثة بما ذكر في محاضرهم على كل منها ان يدور في
 الدور انما عار له الا في الاخر على واحد منهما اجبت الصكنة مما طلبته الا ان
 قرعوا الى ما يلزم به للغير في كل واحد او قرعوا الى موضع تبعد منه او فيه قوم ضرر ولا
 له التوقف لنفسه في مثل هذا وانما في الامم ونحوه لا يفي بها الفاعل يعني ان الامم
 او انفاضة او المخرج اطلق زوجته او ماتت عنها وصي في دار الامارة او انفاضة
 او العدة فانه لا يجوز له في دفعه ان يفي بها حتى تنقضي عدة طلاق او موات ولو راقبت
 بحسبها او نأخ حبيبة او ثقاته الى محضر صبي ونحوه او ما يصحح الامم من
 الصكنة كالاجارة خفيفة والاع في صحتها ما زاد على قدر العارية كالحبر حيث انه
 مقبلة في دفع الاخراج اذ وكذلك ما هيست عليه داره على اخي بعد مهلك الاول
 وفي زوجته او طلقها بلا يفي بها ما صار له اليه الدار حتى تنقضي عدها ولو خسر صبي
 واهب فوله هباته لو هب من عليه صبي مغلوقة في ذلك بل انما لا تذكر له اما با
 الصكنة الا في المرة المعينة ومنك كالمولد ما اذا جعل الدار وفعلا على ذمته
 بعرضه فانما تصح الصكنة وذلك لان هذه الوعقة خارجة عن مخرج الوصية و
 الصكنة مستور اربع تلك بخلاف حبر من غير نية يعني ان حبر العبد لم يصب

فان

المقسط على حبر من حبرة له

اي الحقة

كالحبر عليه هباته اية والامام الكساء اخراج زوجة الامام الاول اذا مات اطلق
 زوجته دار الامارة ودفعوا فولد اب العطار واكثر الصبيغ بماله امي الله الامم
 لها حقا في بيت المال ودار الامارة من حيث المال بخلاف بيت الصبيغ قال ابن زرقون
 للمنفقة اب العطار مقصور على ما اذا كانت احرار حبيبة على الصبيغ حبيبة طلاقا
 واما ان كانت حبيبة على امة الصبيغ فلا يفي بها الفاعل اذ لا يفي به دار الامانة و
 دار الامارة وقيل ان اب العطار طلاق ونفي فيه ابنته في نكته ووافيه عليه
 في الشرح الديني ولا يفي به في حرمه عنما زوجها الصكنة المشهورة في صورة حب المرو
 فانه ان الدور اذا ماتت عنما صبيها انما يجب لها الصكنة مرة في طلاقها لانها حبيبة
 كالعرة وكذا ان فلانا لم يحضر امتها لانها حبيبة صبيها اية ولا نفقة لغيرها وحبها
 وكذا اذا اعتقها في ان الفاعل ان لا يكون لها الصكنة حيث مات الا اذا كان له
 الصكنة لم او نفق كسره او كان الذي او حبيبة على احد التناو يلزم الصافي ولا يلزم
 بها ان تبيت في منى لم يفي بها اختطار الحبيبة ولم يبيت كالحق وزيد مع الغنى نفقة
 الحمل اية وزيد لم يفي بها حبيبة حقهما وهي حامل مع الصكنة النفقة بخلاف
 ما اذا تزوج عنها فانه لها الصكنة في منى حبيبتها ولا نفقة للحمل لانه وارث
 كالمرة يعني ان المنة اذا كانت حاملة يجب لها الصكنة والنفقة الى حين وضعها
 وان في تلك حامله تفرغ واستنبت بامان تفقد او ترجع الى الاصطلاح والمنقبة
 يفي بها ان المنة اذا ولدت بضميمة محلت فانه يجب لها النفقة والصكنة الى حين الدور
 وضع ثم في ذات محم جمع جملا محلت منه بلون كحما عا لما بان في دورها محلت بلون
 الصكنة دون النفقة لان الدور غير لاهب اذ لا نصب لولده في مقلوم ان محلت
 راجع للمنفقة والمنقبة وامي في التظيم لاعادته على ما ذكر في اوان الدور يفي بها او
 ومنك نفقة ذات الزوج اه في تحله عليها او على احد اطرافه فوله صور فاعطى
 بذات زوج غير مقصور بها فوطيها في ثمنها زوجته او امته في تحله في الغا
 لا جعل نفقة مرة استنبت اربعة ثلاث حبيبة للمنة وحبيبة للامة عليها فبيها

التي هي لا استبرأوا من لو كانت ذات زوج لانها في ذلك لا يغير زمانا وما بالعتق
 يقع ان من اصحاب الاستبرأ العتق مطلقا سواء كان تقيما او تعليقا او حشا او اذا عتق
 الصير لامة قبل ان يستبرأ بها فانه لا يبرأ من استبرأ بها بحقيقة واما لو استبرأ بها
 لعتقها بغير عتق مكانها او بجماعة وبالعتق اي وجه بالعتق لانه ولو اخرجها بغيره
 لغير الصير ان يتزوجها قبل ان يستبرأ بها واما هو فله ذلك كما يات من قوله او عتق وفي
 وجه وجماعة وبالعتق ما في يدك الصير فدا منكم انما او انقضت عتقها او غاب
 الصير غيبة علم انه في يده فمما يجازى به غيبته قبل العتق فلا يحتاج الى استبرأ
 وتفرأ كذا في غير ام الولد واما هو فلا يبرأ من يمتنانف الاستبرأ بغير عتقها ولو عتق
 صير زوال الملك اعاد العامل به قوله وبالعتق الساجي انشاء او تعليقا اذا اهل
 بحقيقة وايضا التخاصة بين الموت والعتق بغير الاكتفاء بالموت بالاستبرأ او العتق
 الاستا بغيره والاكتفاء بجماعة العتق لانه ام الولد وانما التخاصة انما ذكر انما بقوله
 واقتضى ان استبرأ او غاب غيبة علم انه في يده او في يده بحقيقة يعني ان ام
 الولد اذا استبرأ بها الصير ما بحقيقة او في يده ما او انقضت عتقها ان كانت غيبته
 في عتقها او غاب صير ما علم غيبته علم انه في يده فمما ولا يكتفي بالوصول اليها فحين
 في عتقها فانه لا يبرأ من استبرأ بها بحقيقة ولا يكتفي بالاستبرأ او العتق الاستا بغيره على
 عتقها ولا يغيث الصير الغيبة المذكورة لانه ام الولد وانما الصير بها بحقيقة فمما
 كالعتق في الحرة ومما في الحرة تخاصة عتق بغير الموت والعتق ولا يكتفي بذلك
 فكذا ام الولد بخلاف الموت الاستا بغيره ولا يكتفي فيه العتق بذلك ايضا حصول ملك
 العتق بها بقوله او غاب في اي وارده اليها العتق واما لو مات فتدخل به قوله
 حصول ملكه ولا يبرأ من ام الولد وغيثها وقوله وان تاخرت او ارضعت او مرضت
 او استخضرت في تيميم ثلثة اشهر كالغيبه واليا يمتد بيمينه ان لامة العتق او ام الولد
 اذا تاخرت في طهرها عتقها بلا صير او يمتد بيمينه ورضاع او مرض او استخضرت في تيميم
 في الحرة من الامتصاصه بانما تكتل ثلثة اشهر مع يدع الشراء ويغني النساء اليها

بحقيقة راجع لقوله
 اول ابواب في الاستبرأ

فان في يدي عتق وان ارتقب بغير ذلك تكتل تمام تسعة اشهر قاه في زوجة او
 ذقت قبلها عتق وان زادت في يدي عتق تمام اقصا ام الولد واليا يمتد بيمينه ورضاع
 النساء فان ارتقب بغيره تمام عتق وانما اريد بانشاء العتق وانما تفرأ من الجمع
 لغيره بقوله وفوله كالغيبه واليا يمتد بيمينه عتق الاستبرأ او تلك منها ثلثة اشهر
 وبالدفع كالعتق التقيمية وفوله وضع حملها كذا وانما اجتمع به قوله في قوله
 ان ارتابت وقوله ارتبا او غابا خلاف واما كذا لا يبرأ بكونه لاحقا به او يمتد
 الاستا بغيره ولا يمتد بيمينه ورضاع من الاستمتاع ويعتق من ملك امة بوجه من
 الوجوه فانه يجمع عليه ان يمتد بيمينه عتق الاستبرأ او تلك منها ثلثة اشهر
 الجماع او مفردة وقوله كان شاجبا او شجيا لانها في طهرها غيبه فمما عتق الاستبرأ
 وتساو كانت حاملا او لا الا ان تكون بملك صيرها ورضاع بيمينه او بيمينه وامتد بها
 من زنى او من غيبه او استبرأ بالجمع وطهرها ولا الاستمتاع بهانه وما افهم
 الكلام مما يبرأ من الاستبرأ او شجى به بيمينه في قوله وان تكتل على الترتيب فمما
 بمفهوم قوله وان صغيرة الطافة العتق بقوله ولا استبرأ وان تكتل العتق فمما
 ومفهوم ان توفف البهي امة بقوله او حاضت تحت يده كحرمته والعتق من كانت
 عتق امة مودعة او مودعة وفوله او حاضت تحت يده كحرمته والعتق من كانت
 لانهما في خروج ورجوع عليهما صيرها كالمساكية فانه يجوز له وطهرها من غير الاستبرأ
 لان البهي امة متيقنة ومبيعة بالخيار ويعتق ان لا يمتد من الاستبرأ امة بالخيار
 له او بالبيع او لغيره او في غيرها المضممة حاضته ايام الخيار وامضى من له الخيار
 ابيع وان المضممة لا يحتاج الى استبرأ بها بحقيقة ثالثة وحده له وطهرها بغيره او كانت
 لامة لا تخرج للشك في رجوعه عليها صيرها ايام الخيار والا فلا يبرأ من استبرأ بها
 لاجل سوء الظن واذا رد من له الخيار ابيع جاز ليا بيمينه ان يطهرها من غير الاستبرأ
 او بحقيقة ثالثة لانها في خروج من ملكه الا انه لا يمتد من الاستبرأ كالمساكية
 وفوله في خروج ورجوع عليهما صيرها بيمينه لامة لانه حاضته من مودعة

فوضع رجل على الحقة بنكاح صحيح غير مكافئ في المهر والوقت لا الوقت يعني
 ان المهر مطلق او موقت اذا تزوجت بغير زوجها بدخلها ودخل زوجها فبعض
 فبعضها او زنت او عقلت او طعت باشتغالها عن قمارها او بغيرها فبعضها
 الحقة بائنا وج الاول وهو صاحب النكاح الصحيح بان طهرها الدماء قبل قبضته وانتهى
 له الحقة اشهر ما كثر من وطئه قبان ذلك الوضع يهرع الا منتهى من الدماء او كان
 يهرع نفسه وهو عورة النكاح من طهرها او زنت او عقلت او طعت باشتغالها عن قمارها
 لان الا منتهى او انما كان مما يتخير من الحمل وهو ضمانا موه وان الحقة بائنا صيرت
 حقة عورة قبان بغير قبضة وانتهى بغير قبضة اشهر من يقوم اطلاق الباصر في ينظر
 الدماء قبان وضعه يهرع ان الدماء الباصر ان يجرى بها عن اشهر ادم ويهرع ايضا ان اطلاق
 ما يجرى بها ان يجرى عورة النكاح ان كان طافا بها بغير الباصر ولا يهرع ان النكاح
 من الدماء وعليها افعال الاعلى وعلى ذلك الافعال والالتزام كما ان اتي احوالها
 بنكاح باصر او احوالها مطلقه فمات الزوج الترافل مدام هو باعتبار موصيت وقفا
 الموصي واهل ولا كنه ان ينظر بغيره وان علم ان الالتزام قارة يكونه من جهة الترافل وقارة
 يكونه من جهة سبب النكاح وفرضه الترافل بمساكين اخرها بنكاح صحيح والا
 في بنكاح باصر كما اذا تزوجت اختيب من انضاع وتعلم انما جفته من مائة مائة الزوج
 قبضته كل منهما باربعة اشهر وعشرة ايام عورة الدماء وملاط حيث انتمى او قبضته
 للاخر منهما اما المعلقة المضافة منهن لا اعتبرت باربعة اشهر وعشرة ايام وقبضته
 الاخرى مضافة اخرى للاسبب ان دخل بها ولا عدة عليها ان يدخل بها فبعضها يعلم
 محل النكاح من جهة المهر لئلا يكونه كل منهما بالامور التي الامانة مائة الزوج عورة عن
 اموات احوالها مضافة طافا بائنا والاخرى من العلة وتعلم انما جفته من مائة مائة
 قبضته كل واحد منهما باربعة اشهر وعشرة ايام عورة الدماء وملاط اخرى من
 اطلاق او لمعلم النكاح من جهة الاعتراف المضافة بملاط اخرى ان كانت من ذوات
 الحيض او دخل بها واعتبرت باربعة اشهر وعشرة ايام عورة الدماء

انما كان زوجا او احوالها
 بنكاح

فلم

فلم يعلم النكاح من جهة المهر لئلا يكونه كل واحد منهما بالامور التي الامانة مائة الزوج
 الامانة من جهة المهر مائة من جهة مائة النكاح من جهة المهر مائة من جهة المهر مائة
 فبعضها او زنت او عقلت او طعت باشتغالها عن قمارها او بغيرها فبعضها
 الحقة بائنا وج الاول وهو صاحب النكاح الصحيح بان طهرها الدماء قبل قبضته وانتهى
 له الحقة اشهر ما كثر من وطئه قبان ذلك الوضع يهرع الا منتهى من الدماء او كان
 يهرع نفسه وهو عورة النكاح من طهرها او زنت او عقلت او طعت باشتغالها عن قمارها
 لان الا منتهى او انما كان مما يتخير من الحمل وهو ضمانا موه وان الحقة بائنا صيرت
 حقة عورة قبان بغير قبضة وانتهى بغير قبضة اشهر من يقوم اطلاق الباصر في ينظر
 الدماء قبان وضعه يهرع ان الدماء الباصر ان يجرى بها عن اشهر ادم ويهرع ايضا ان اطلاق
 ما يجرى بها ان يجرى عورة النكاح ان كان طافا بها بغير الباصر ولا يهرع ان النكاح
 من الدماء وعليها افعال الاعلى وعلى ذلك الافعال والالتزام كما ان اتي احوالها
 بنكاح باصر او احوالها مطلقه فمات الزوج الترافل مدام هو باعتبار موصيت وقفا
 الموصي واهل ولا كنه ان ينظر بغيره وان علم ان الالتزام قارة يكونه من جهة الترافل وقارة
 يكونه من جهة سبب النكاح وفرضه الترافل بمساكين اخرها بنكاح صحيح والا
 في بنكاح باصر كما اذا تزوجت اختيب من انضاع وتعلم انما جفته من مائة مائة الزوج
 قبضته كل منهما باربعة اشهر وعشرة ايام عورة الدماء وملاط حيث انتمى او قبضته
 للاخر منهما اما المعلقة المضافة منهن لا اعتبرت باربعة اشهر وعشرة ايام وقبضته
 الاخرى مضافة اخرى للاسبب ان دخل بها ولا عدة عليها ان يدخل بها فبعضها يعلم
 محل النكاح من جهة المهر لئلا يكونه كل منهما بالامور التي الامانة مائة الزوج عورة عن
 اموات احوالها مضافة طافا بائنا والاخرى من العلة وتعلم انما جفته من مائة مائة
 قبضته كل واحد منهما باربعة اشهر وعشرة ايام عورة الدماء وملاط اخرى من
 اطلاق او لمعلم النكاح من جهة الاعتراف المضافة بملاط اخرى ان كانت من ذوات
 الحيض او دخل بها واعتبرت باربعة اشهر وعشرة ايام عورة الدماء

عيني

وتعلم ان رجلا او غصبا خلاف

فبله لا يلزم حسب النظم انه عطف على خبره من غير تمامه الا اصلاح وختمت ان خيب المص
المحليين وان يجوز سيرة امره زوجا يعني ان الحاضر يشترط فيه ان يكون مسلما بالدين
ان يكون كاجل اقال في المرونة والزمية اذ الحلف او الجوسية يقع زوجا وتابى من الا
صلاح فيعني بينهما لعامة الحضارة والمصلحة ان كانت بحسب زوجة وان تغيرت في حق
خبره وان خيبه ان يفعل مع غيره من انما من المحلبي ولا ينبغي منعه الا ان تبلغ
الجارية وتكون عندها في غير حق **والتحريم** في الحضارة بطريق الاصل او
العرف كان يكون الحاضر جارا فلا وعنه انشئ في حق من لا يفيضة للحضارة الا انشئ
لانه يشترط للزك ان يكون عنده ما يفي من الاناث ويجوز اصلاحه لا عنى عليه ما انشئ
القيم تبع المرونة وللزك من غير يعني ان كان في ابله يشترط به منه ان يكون له اهل
يقبلوه المحضون ما هي بنة او زوجة او مصناج او متبني عنه بذلك لان الزك لا يلزم على ما
تقدم عليه الا انشئ ما احوال الاطباء كالحامى ما يد ويشترط به الحضارة انشئ ان كانت الحضر
نة انشئ نصيب الوط ان يكون على ما احوال ورمي الحضارة بان يتزوج ام المحضنة في ز
ما اقامتها والا فلا حضارة له به زعموا ولو كان طموذا اهل عنده ولا واجازة
اصبح في كماله في الرخوة ولا انشئ اخلو عن زوج دخل بها ومثي وط الحضارة اذا
كانت انشئ ان تكون خالصة عن زوج دخل بها وانما صفتها في ما حيث دخل بها الزوج
لا تستحلها بان زوج على اكله ورمي انشئ به المصطوف (الزفول) اذ قبله في حله
استحاله على اكله وليبر ان عاه للزفول كالدخول وعنه ان لا انشئ انشئ تحق لا استغفا
فيما الحضارة وامامه فيم للزك فان الحضارة لا تنفك فيما بذلك بل يكلمه الزك
غير تقا وتضم اللفة كالزفول بان زوجة كماله الان يعني وتبيكت (العام) فستشتم
المحضر او بان لا تخل عن الزوج دخل بها صفتها حضارة وانفكتم يلجها ان تبت الا
ان يقع من انفكتم لولا لينة بدخول الزوج وتبيكت (العام) ولا تنفك حضارة وانما
كالا لان يقع من لولا الحضارة بعرا المتى وجبة كماله احوال الحصى وتنت وبعد الشارح
فيم يقع للزك وعنه نظري ان يعلمه علمه بالزفول وبالزك بلو جمل واخره منها

بشهادة

يشهد حقة والعام محضه من دفع (العالم) المستطاف او يكون على ما واد الحضارة له كاقال
يعني ان الحضارة اذا تزوجت بشخص من محض المحضون بان حضارة لا تنفك وصورة كان
هنا النعم من لولا الحضارة كالعالم والجار للاب او كان من لا حضارة له كاقال والجار للام يقو
وان يكتفي المتى ان قبلت في النعم اي فلا يفيضة حضارة اذا تزوجت به من باب او في
تخرج الاضطاف اذا تزوجت به من لولا الحضارة او وليا كالبهيم وكذلك ينبغي حضارة
اذا تزوجت بولي حضارة وان لا يكتفي ما بل تكون له حضارة ولو بعد راتب العتق و
جمله حاضنة يعني اللام والجملة من لا يفيضة دفعه من ما والعقود في وليه حاضنة (الزك) ان
هنا جارحة عن زوج والتماد بالزك ما له ولاية على القبل ولا يفيضة مال او ولاية حضارة ولو
يخرج من الكلام على بقاء الحضارة مع الزوج الغريب في ما او غير في شئ من الكلام على بقاء
مع الزوج الاجنبي ويقو كاقال (الجنبي) يصح بقاء حضارة وان كان الزوج اجنبا
به ست قضايل او لمافوم عطف على المستثنى من قوله الا ان يقع او لا يقع الاول
نجي امره يعني ان اللام اذا تزوجت به اجنبي من المحضون في يفيك المراد غير امر
بأنما ينبغي على حضارة ولو قال او لا يفيك المراد غير الحضارة لكان انشئ او
الزفول عن كماله في المولى بعز ان الحضارة اذا انفكتم من اللام بتي ويجها باجنبي
مثلا لغير تقا والعقود رضيع وابنت الرضيع ان تضعه عنده لانفكتم الحضارة
وفاتت الارضعة الابوية ورضيت اللام بان تضعه في غيرها وفاتت الارضعة
في حقه لانه ولا ارضعة عنده لانفكتم الحضارة لعامة (الحق) الحضارة للام قلة
كلام المولى لا يغير من انما حضارة ان اللام اذا تزوجت وانفكتم الحضارة لم يغيرت وابنت
الارضعة له في حقه عنده بان حضارة في لامة ولو رضيت الرضيع ان تضعه عنده
من لانفكتم الحضارة لم يغير من ذلك قلتم احبب بان كلام المولى على من ومضاف
له عن قول امره لانه لا دليل عليه بجارته غير صواب ولذا قال ابن غان وصوره ان
يقول عنده لم يغير من الرضيع على اللام المتفرد من ان يغيره من لانفكتم الحضارة
بغيرها بتي ويجها كما يرضى (الجنبي) ولا يفيضة لامة على ما اذا لانفكتم الحضارة

المراد به

ومعنى الاجتماع في قبض نفقة المحفون ان
الحاج ينبغي بحال الحفاضة وما يليق بها انما
ضمما كل بيع او شئ او حجة ونحو ذلك

فان اجناه غير في المصنف خلافا لما به العمل وقال
الشيخ مبارك في اول الحفاضة معنى قوله لا اجرة
للمحاضنة على المتصور في الاجرة لها على وجه الحفا
نة واما على غير منها المحضون كمنح لمقامه
ولمعي دقيقه ونحوه ثيابه وان بها الاجرة
على ذلك ولما زاد الشيخ خليل لاجلها فبشر
به على تحريم الاحتكام فيها للاجرة انما سقرا اذا
يبي لها عمل سوره التي في الحفاضة وهو
نحو ونحو النسخ في معاج ذات المحفون كما
تفرع بحال الحفاضة ومفهومه انما اذا
كانت تحريم المحفون عليها عليه الاجرة وهو
كذلك وفيه لها النفقة وان زادت على
الاجرة انتمى المراد منه

ذكر الاختيار والخبر في المحفون لانه على من صرح المرونة انما على ايد المحفون ولا معنى لقوله
بالاجتماع ويحكم في نفقته على من صرح به لاجتماعه واجبا لقوله وللحاضر قبض
نفقته وانما غير في قبض بقوله والسكنى ورجح فينبغي تفرج في السكنى ونحو ذلك ولا
قوله والسكنى عطف على قبض نفقته وعليه يحتاج الى حمل قوله ولا شئ والحاض لا
جلها علم انه لا نفقة للحاض ولا اجرة حفاضة فلا يبا ان له اجرة السكنى واحتق زبفر
له لاجلها عمل لو كان هناك سبب فيم بعماما اذا كان الولد موصى او موصى له لانه لا امر
ان يقيم له بل بها اجرة الحفاضة لا نفقة فالحق ان نفقة به مله ولو لم تفتنه والله اعلم
انتمى لجهة الثاوية من قس في شيخ مشايخ الاسلام شيخ محمد الخنق فنع الله بوجوه
الاتام على مختص العلامة اية الفياء الشيخ خليل بن السمحاء نفع الله
به وبما مثاله امير يوم التخت من شوال بعمران خلت هنر
اربعة تحش يوم ما تمام تصغير وما يتبع والده وزفنا المار
خير له وفيما ضي له على يد كاتبه لنفسه ولم يشاء الله
من بعول الحبر الدليل الى اجه عبق مولا ونحوه انه
تبراه عماء ومحمد بن محمد المكي المور ومحمد اصلا
المراكشي دارا وضعا غفر الله له ولوالديه

يا عظيم المنه قبي
لكاتبه الجليل

ولا شياخه وتجميع المشايخ والمبشرين
والاخذ عونا من المصلحة ورجب

العلمين صوحنا ونحو

الوكيل ولا حول ولا

قوله اللابال

العلمي

العلمي

يا ربنا اخرج لنا جناح السمعة
فروا الدرام مع احبتنا

جملة المربي والفراوان والشمس
والمسلمين مع الاشياخ كلهم

